المُوْرِق

في فِقْه اللُّغة

د. فيصل بن علي المنصور

النسخة الأولَىٰ

ذو القَعدة ١٤٤٢هـ

مقدِّمة

الحمد لله. والصلاة والسلام علىٰ رسول الله. أما بعد:

فهذا الكتاب أصلُه دروسٌ في (فقه اللغة) ألقيتُها علىٰ نفَر من خاصّة طلابي وكِرام غاشيتي، ثم فرَّغَها ولخَّصها أحدهم، وهو الأخ الحبيب اللبيب عبد الرحمن فريد، جزاه الله خيرًا وبارك فيه، ثم تولَّيتُ مراجعة هذا التفريغ فأصلحتُ ما أعرضَ لي من بيِّن الخطأ، وقوَّمت ما تراءىٰ لي من ظاهر الزَّيغ، ودسَستُ في تضاعيفه مسائل متفرِّقة، ولا بدّ أن تكون قد فاتتني مع ذلك مواضعُ لم أفطن لها، أو تجوّزت فيها. فإن رأيتَ في هذا الكتاب شيئًا من قصور الشرح، أو سوء العبارة، أو من إغفال الإحالة أحيانًا فمن جهةِ أنه تفريغٌ لدروس صوتية[1]، وليس التفريغ للدروس كالكلام الذي يكتبه المرء بنفسه فيتأنَّق في تنضيده كما يشاء، ومن جهةِ أني آثرت التعجيل أيضًا بنشره مبدَّفًا لمكان الحاجة إليه في هذا الوقت. وإني لأرجو أن يعينني الله -تعالىٰ- في مستقبَل الأيام فأتولَّىٰ سَبْكَه وتحكيكَه بقلمي وأُشبِعَ القول في مسائله تحريرًا وتحقيقًا ثم أخرجَه للناس مطبوعًا.

وإن كان في هذا الكتاب من مزيَّةٍ فهي أني حاولتُ أن أجلوَ فيه حقيقة علم (فقه اللغة) وأن أحصر حدوده وأُحكم تصنيفَ أبوابه وترتيبَ مسائله علىٰ حدٍّ

(١) أنبِّه على أن عامة الرسم الإملائي في هذا الكتاب جارٍ على المذهب الذي اتَّبعه المفرِّغ، وليس على ما أعمَل به إلا مواضع قليلة كتبتها بنفسي.

التسلسل المنطقيّ جامعًا بين مقالات المتقدّمين وآراء المحدَثين وقاريًا[1] من أجل ذلك عشرات الكتب، كلَّ ذلك وأنا أرقبُ حقيقته أن أضِلّ عنها أو أقعَ دونها، فجاء هذا الكتاب مع هذه المزيّةِ حاويًا من صميم مسائل هذا العلم ولطائفه ما لا تجده مجموعًا في كتاب. علىٰ أني أخرجتُ أيضًا جُملةً من المسائل التي يذكرها المصنّفون في هذا العلم لأني لم أرَها داخلة فيه، ورغِبتُ عن كثيرٍ من فضول القول وتفصيله في بعض ما ذكرتُه من المسائل لقلّة حاجة المتعلّم إلىٰ ذلك.

وأستغفر الله من زلَل القلَم ومن فاضح الوهَم، وأسأله التوفيق المتَّصِل واليُمن الدائم والبركة العامرة. والحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتبه:

أبو قصي

فيصل بن علي المنصور

في ٢٥/ ١١/ ١٤٤٢هـ

بمكة المكرَّمة

(١) من (قرا الشيء يقروه): إذا تتبَّعه. ويصِحّ المعنى هنا إن جعلتَها من (قرأ يقرأ) على لغة إبدال الهمز.

فهرس الموضوعات الإجماليّ

مقدّمات علم فقه اللغة..... ٥

القسم الأول: فقه اللغة الإنسانية..... ٨

الأول: خصائصها..... ٨

الثاني: نشأتها..... ١٧

القسم الثاني: فقه اللغة العربية..... ٣٠

الأول: أصلها..... ٣٠

الثاني: نشأتها وتاريخها..... ٤٤

الثالث: لهجاتها..... ٥٣

الرابع: خصائصها..... ٧٣

الخامس: أفضليّتها..... ١١٥

السادس: منمِّياتها..... ١٢٨

مقدّمات علم فقه اللغة

* نشأتُه:

أولُ من أطلق هذا الاسم علىٰ بعض مباحثه المعروفة اليومَ ابنُ فارس (ت٣٩٥هـ) في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة وسَنن العرب في كلامها». علىٰ أنه أدخل فيه أشياء ليست من مباحث فقه اللغة. ومن أكثر من جمع مباحث هذا العلمِ أيضًا من المتقدّمين عصريُّه ابن جني (ت٣٩٢هـ) في «الخصائص»، ثم جاء الثعالبي (ت٤٢٩هـ) فأورد شيئًا من ذلك في كتابه «فقه اللغة وسرّ العربية» في القسم الثاني (سرّ العربية) لا (فقهِ اللغة)، إذ (فقه اللغة) عنده ليس بمعنىٰ هذا العلم، بل معناه الفروق الدقيقة بين معاني الألفاظ. ثم السيوطي (ت٩١١هـ) في «المزهر». فلما جاء المحدثون وعدّوه علمًا مستقلًّا ألّفوا فيه عشرات الكتب، من أولها «علم اللغة» و«فقه اللغة» لعلي وافي.

وقد كانت مباحث فقه اللغة قبل ذلك مفرَّقة في الكتب وعلىٰ عدد من العلوم، لا يحويها كتاب جامع. وبعضٌ منها لم يُدرَس إلا في العصر الحديث كالكلام علىٰ انتماء العربية إلىٰ فصيلة اللغات السامية.

* موضوعه:

ينقسم هذا العلم فيما أرىٰ إلىٰ قسمين:

الأول: تعرُّف طبائع اللغة الإنسانية المشترَكة وحقائقِها. وأسمّيه (فقه اللغة الإنسانية). وينبغي أن يُقتصر فيه علىٰ ذكر ما له ثمرة ظاهرة من المسائل التي

توجَد في اللغة أيّ لغة، لأن اللغات وإن اختلفت وتباينت فإن فيها أصولاً مشتركة لا تعرَىٰ منها لغةٌ.

الثاني: تعرُّف طبيعة اللغة العربية الخاصّة بها من جهة ولادتها وأصولها وفروعها وفضلها وخصائصها وسبُل نمائها. ويسمىٰ (فقه اللغة العربية). وهو كالسيرة الذاتية للغة العربية.

* علاقته بعلم اللغة والفِلُلوجيا:

فرق ما بين فقه اللغة وعلم اللغة أن فقه اللغة يدرس ما بينّا، وعلم اللغة يُطلق علىٰ معنيين، أحدهما (المعاجم). وهذا اصطلاح معروف عند المتقدمين. والآخر أن يُراد به ما يسمىٰ باللغويات، أو اللسانيات، أو الألسنية، أو اللَّنگـوِستِك. والفرق بينه وبين (فقه اللغة) أن علم اللغة يدرس علوم العربية جميعًا من أصوات وصرف ومعاجم (علم اللغة عند المتقدمين) من خلال النظريات الغربية التي ترىٰ أن اللغات تنضوي إلىٰ أصول مشتركة، فيُعدُّ (فقه اللغة) إذا دُرس من خلال هذه النظريات فرعًا من (علم اللغة).

وقد يسمّي بعض المحدثين (علمَ اللغة = اللسانيات) بـ(فِقه اللغة).

أما فرق ما بين فقه اللغة و(الفللوجيا) فمنهم من يعدّ (الفللوجيا) مرادفًا لـ(علم اللغة = اللسانيات). ومنهم من يجعله بمعنىٰ أدب اللغة وتاريخ أدبها ونحو ذلك. والحقّ أن بينه وبين (علم اللغة = اللسانيات) تقاربًا جعلهما عند كثير من الباحثين مترادفين، غير أنهم يميلون إلىٰ تخصيص اللسانيات بدراسة

اللغة المعاصرة من خلال الكلام المسموع، وتخصيص الفللوجيا بدراسة اللغة القديمة من خلال نصوصها المكتوبة الباقية وآثارها وأدبها ومقارنتها بأخواتها من اللغات، فكأنها بمعنىٰ (علم اللغة التاريخي أو المقارن).

القسم الأول:

فقه اللغة الإنسانية

الأول: خصائصها:

۞ جنسها:

اللغة الإنسانية نوع من أنواع الدلالات الوضعية التي يقع بها التواصل.

وهذه الدلالات الوضعية:

١- إما أن تكون باللسان: وهي الكلام المعروف.

ويتفرَّع عن اللسان الخط (الإملاء) لأنه في حقيقته ينقل الحروف التي يؤديها اللسان حرفًا حرفًا. فينبني علىٰ هذا أن يُعدَّ الخط كلامًا، خلافًا للنحاة.

٢- وإما أن تكون بغيره: وهي الإشارة. وهي ليست كلامًا إلا علىٰ سبيل المجاز.

وتكون:

أ- إما بشيء من الجوارح - غير اللسان - كاليد والوجه والعين والرقبة ونحو ذلك.

ب- وإما بشيء من الجمادات كإشارة المرور وإشارات الانعطاف والرموز التعبيرية (الإيموجي).

والدلالةُ باللسان وفرعِه، وهو الكتابة، هي التي تَدخل في اللغة خلافًا للدلالات الأخرىٰ.

وقد صار درْس هذه الدلالات علمًا يسمّىٰ (علم الدلالات) أو (الرموز) أو (العلامات) أو (الإشارات) أو (السِّميولوجيا). وزعموا أن أول من بشّر به دُسُسور (ت١٩١٣م). وقد ذكر أن اللغةَ فرع من علم الدلالات (العلامات = السميولوجيا).

وقد سبقَ إلىٰ ذكرِ هذه العلامات المناطقةُ حين قسَّموا الدلالة إلىٰ دلالة وضعية، ودلالة عقلية، ودلالة طبيعية. وكذلك الجاحظُ (ت٢٥٥هـ) إذ قال في «البيان والتبيين»: (وجميع أصناف الدلالات علىٰ المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العَقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمىٰ نِصبة). وسمَّىٰ الدلالةَ بيانًا، ودليلًا.

وهذا بيانها:

١) اللفظ: وسميناه في تقسيمنا: اللسان.

٢) الإشارة، وقد ذكرنا أنها قد تكون بجارحة من الجوارح، أو بالجمادات.

٣) العَقد، يريد به: أن يعقد المرء بأصابعه في الحساب. ويمكننا إلحاقه بالإشارة.

٤) الخط، وهو في الحقيقة فرع عن اللفظ؛ لأنه لا يستقل بنفسه كما ذكرنا.

٥) النِّصْبة (بكسر النون)، أي: هيئة انتصاب الأشياء. وهي كما فسّرها الجاحظ (الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيرةُ بغير اليد. وذلك ظاهر في خلق السماوات والأرض). والحقيقة أن النِّصْبَة ليست دلالة وضعية، وإنما هي دلالة عقلية، والأقسام التي ذكرناها عند تقسيمنا لأنواع الدلالة إنما نريد بها الدلالة الوضعية.

علىٰ أن ذكر أنواع الدلالات مستفادٌ في الحقّ من أرسطو.

۞ علاقتها بالإنسان:

الذي ظهر لي وأرىٰ أنه ينبغي ذكره في هذا العلم هو أن للغة علاقة بالإنسان من جهتين:

الأولىٰ: علاقة بالفرد، وهي أن اللغة خصيصة إنسانية.

ولم يكن للّغة أن تكون كذلك إلا لأن مرجعها إلىٰ العقل الذي عَدِمه الحيَوانُ. وقد بنىٰ علىٰ ذلك تشومسكي نظريته في تفسير السليقة اللغوية، إذ يرىٰ أن الإنسان يولد ومعه جهاز أو استعداد فطري يُمكِّنه من توليد جمل كثيرة لم يسمعها من قبل، ويُقدِره علىٰ الفصل بين الجمل الصحيحة والجمل الخاطئة[1].

وكان قبله قومٌ من اللغويّين يجعلون مرجع اللغة إلىٰ السلوك والعادة، وهم السلوكيون، فهي عندهم اكتساب محض يُدرك بالتعلّم. وقد بنوا نظريتهم علىٰ

(١) من مراجع ذلك «النحو في القديم والحديث» لمحمد غالي، و«الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية» لميشال زكريا، وانظر تطبيقًا لها في «ملاحظات على قواعد النحاة» للبشير هرّوم.

نظرية الإشراط المعروفة التي فطِن لها العالم الروسي بافلوف. وهم يرون أن طريقة تعلم الطفل للغة أن يرىٰ الطفلُ (الكلب) مثلًا، وهو مثير طبيعي حقيقيّ ويقترن برؤيته الكلبَ لفظُ (الكلب) الذي ليس هو بمثير طبيعي حقيقيّ، ويتكرّر هذا عليه مرارًا حتىٰ يصبح إذا سمع لفظ (كلب) أثارَه وبعث في ذهنِه صورته حتىٰ كأنه أمامه كما أن قرع الجرس في تجربة بافلوف يثير لعاب الكلب وإن لم يكن لحمٌ. ويشهد لذلك أن المرء يَتقزَّز أن يُذكر له وهو بحضرة الطعام بعضُ الألفاظ الدالّة علىٰ ما يكرهه من القاذورات، وربّما غثَت نفسه من جراء ذلك حتىٰ كأن ذلك الذي يَكرهه حاضرٌ بجِرمه. وقد بدأت هذه النظرية عند واطسون، وبلغت غايتها عند اِسكِنَر، وتأثّر بها بُلُمفِلد وغيرُه[1].

وقد جمعَ رجل يُدعىٰ بياجيه بين الاكتساب والفطرية في تعلّم اللغة. وذلك أدنىٰ الأقوال إلىٰ الصواب.

الثانية: علاقة بالمجتمع، وهي أن اللغة شأن اجتماعي لا فردي.

أي أن اللغة ظاهرة اجتماعية يضع قوانينها المجتمعُ نفسُه، وهم القوَمة علىٰ حمايتها، والموكّلون بمعاقبة المخطئ فيها والمتمرّد عليها، وذلك بالسخريّة منه وعدم الفهم عنه وترك المواصلة له، فهي من جنس الأمور التي يوجبها الدّين أو العرف أو القانون فلا يملك المرء مخالفتها والخروج عن سلطانها. وقد بنىٰ علىٰ ذلك دسسور نظريته في الفَرق بين اللغة والكلام مستفيدًا من رأي

(١) انظر تفصيل مقالتهم في «في اللسانيات العامة» لمصطفى غلفان.

صاحبه عالم الاجتماع دُركيم في ذلك[1] إذ يرىٰ دسسور أن اللغة شأن اجتماعي، وأن الكلام تطبيقُ الفرد لما استُخزن في ذهنه من قواعد الجماعة، ثم هذا التطبيق قد يكون موافقًا وقد يكون مخالفًا، وقد يكون بين الفرد والفرد الآخر فروق. ويرىٰ أن تُدرس اللغة دون الكلام، أي: الخصائص العامة دون الخاصة. وهذا غير صحيح، فالفرد السليقي لا يمكنه أن يخرج عن لغة قومه، وخروجُه عن لغة قومه لا يكون إلا بإذن من لغة قومه وما تسمح به قوانين لغة الجماعة، فإذا ولَّد هذا الفرد السليقيُّ كلمة فهو مما تسمح به أقيسة كلام قومه التي يستبطنها في نفسه كما ذكروا عن عمرو بن أحمر الباهلي والعجاج ورؤبة، فإن توبع علىٰ ذلك صار لغة عامة. وممن نقد هذا الكلام وأحسنَ كمال بشر في كتابه «التفكير اللغوي بين القديم والجديد».

وقد بنىٰ علىٰ ذلك أيضًا فِرث رأيَه في اعتبار دلالة سياق الحال أو المَقام في تحليل الكلام، إذ لم يكن من سبقَه يُعنَون بغير دراسة البِنية فقط. وقد عرف ذلك علماؤنا الأولون كما ترىٰ مثلًا في قولهم: (الإعراب فرع المعنىٰ). ومن أمثلة ذلك ربطهم الحذف بدلالة الحال أحيانًا، قال سيبويه: (أوْ رأيتَ رجلاً يسدّدُ سَهْمًا قِبَلَ القِرطاسِ فقلتَ: القِرطاسَ واللهِ، أي يُصيبُ القِرطاسَ. وإذا سمعتَ وَقْعَ السَّهم في القرطاس قلت: القرطاسَ واللهِ، أي أَصاب القرطاسَ. ولو رأيت

(١) يُنظر «مدخل إلى علم اللغة ص٢٩٦» لمحمد حسن عبد العزيز.

ناسًا يَنظرون الهِلالَ وأنت منهم بَعيدٌ فكبَّروا لقلتَ: الهلالَ وربِّ الكعبةِ، أي أَبصروا الهلالَ). ولهذا ولعللٍ أخرىٰ أرىٰ إدخال علم المعاني في النحو[1].

ومن هذا الوجه أيضًا يرفض اللسانيون المعياريةَ ويدعون إلىٰ الوصفية، إذ يزعمون أن المجتمع أيّ مجتمع وفي أي زمان كان هو صاحب الحقّ في وضع قوانين لغته وتطويرها، فما أقرّه فهو الصواب وإن خالفَ القواعد الموضوعة للّغة. وهذا كلام فيه صواب وفيه خطَلٌ، فقد ينطبق ذلك علىٰ عامة اللغات، ولكنه لا ينطبق علىٰ العربية الفصحىٰ لأنا محتاجون إلىٰ صيانة قوانينها ونفي ما يحادّها إذْ كانت لغة القرآن، ولا سبيلَ لفهمه إلا بفهمها علىٰ وجهها، ولأنها بعدُ لسانُ تراثنا، فكلما ازداد تحريفنا لها قلّ حظّنا من الصّلة بتراثنا ومن جودة الفهم له والانتماء إليه، ولأننا نراها فوق ذلك كلِّه أفضل اللغات أو من أفضلها ونرىٰ فيها من سمات البراعة والكمال والسموّ والإتقان ما يحملنا علىٰ الضنانة بها

(١) خلاصة ذلك أن النحو يجب أن يشمل دراسة أحكام الكلمة أو الكلام بعد التركيب سواء ما تعلق منها بالبِنية دون مراعاة حال المخاطَب وما احتاج إلى مراعاة الحال، كما أن الصرف يبحث أحكام الكلمة قبل التركيب. ومن هذه الأحكام كثير مما يدخلونه في علم المعاني كمواضع التقديم والتأخير والحذف والذكر. وقد وجدنا النحويين يربطون أحكام النحو بمراعاة الحال والمقام كما في كلام سيبويه، بل ربما اضطُروا إلى بناء أحكامهم على ذلك كما في تجويزهم حذف المبتدأ أو الخبر بشرط دلالة الحال. على أن مراعاة أحكام علم المعاني حقّ على المتكلّم المتوخّي للدقّة في كلامه كما أنّه ينبغي للمتكلّم إذا أراد أن يعبّر عن نزول المطر مثلًا أن يعبّر عن ذلك تعبيرًا دقيقًا، فإذا أصابه مطر ضعيف قال: (أصابنا طلّ)، فإن هو قال: (أصابنا مطر) لم يكن مخطئًا في معنى اللفظ، غير أنه مخطئ للدقّة فيه، فكذلك من يحذف في موضع الحذف يُعدّ فقيهًا بالنحو، فإن هو حذف في موضع يُستحسَن فيه الذكر فقد خالف الدقّة ودلّ على قلة بصره بالنحو. فمثَله كمثل رجلٍ يستعمل لفظًا فصيحًا وآخرَ يستعمل لفظًا أفصح منه، فالأول مصيب، والثاني أكثر إصابة، غير أن هذا لا يتعلق بمراعاة الحال، وذاك يتعلَق به. ولا ينبغي أن يعدّ إذا أصاب ذلك بليغًا لأن البلاغة أمر زائد عن مقتضَى الحقّ، إذ قِوامها السِّحر والإدهاش بالخروج عن المألوف وعن مجاري العادات لا الإتيان بمقتضَى الأصل بعد مراعاة الحال. ولهذا حديث يطول. ولو كان ذلك من البلاغة لعددنا كلام كثير من دهماء الناس بل صبيانِهم بليغًا لحذفٍ فيه أو ذكر أو تقديم أو تأخير طابقَ الحالَ.

والامتناع من التفريط فيها. ولو وجب أن نأخذ برأي المجتمع لانبغىٰ أن نأخذ بكلامه العامّيّ لأنه هو لغته السليقية لا بفصحىٰ الإعلام لأنها لغةٌ يتكلفها. وفي هذا من الفساد ما فيه. علىٰ أنه ما من لغة تستغني عن المعيارية، إذ لا يمكن لعالم اللغة الوصفيّ أن يحصي مثلًا جميع الجمل التي جاء فيها فاعلٌ، بل هو مضطر أن يخرج من ذلك بقانون كلّي يبيّن فيه حدّ الفاعل وقانونه. ولكلّ أمة أيضًا لغة عالية يستعملونها في مواضع الحشمة والجدّ والتعليم يرتفعون بها عن لغة الشوارع وألفاظ السوقة، فليست العربية الفصحىٰ بِدعًا في ذلك!

علىٰ أن معرفتنا بأن اللغة شأن اجتماعي يعرّفنا أنه ليس لامرئ أن يخترع في اللغة أو يستعمل منها إلا ما يقبله مجتمعه أو يَظنّ أنهم يقبلونه منه لفضل سلطانٍ أو علمٍ، وإلا أن يكون المجتمع متواطئًا علىٰ الغلط المحض في غير لغتهم التي يتكلمون بها سليقةً، وسواء أكان هذا في ارتجال الألفاظ أو في المذاهب غيرِ المألوفة أم كان في استعمال الألفاظ الغريبة. وهذا أمر يُدرس في علم البلاغة.

۞ حياتها:

اللغة كالكائن الحي تولد، وتحيا، وتقوىٰ، وتضعف، وقد تموت. فهناك لغات كانت ضعيفة، فقويت، كاللغة الإنجليزية. وهناك لغات كانت حيَّة، فبادت وماتت، كبعض اللغات السامية واللاتينية والسنسكريتية والمصرية الفرعونية. وهناك لغات كانت لغة واحدة، فتفرقت وصارت لغات، كاللغة اللاتينية التي استحالت إلىٰ لهجات، ثم إلىٰ لغات مستقلة.

ونستفيد من هذا الحرصَ علىٰ الاعتزاز بلغتنا وعلىٰ استعمالها، ومحاذرةَ الاستهانة بالألفاظ الأعجمية وتسهيل إدخالها في الكلام لأن ذلك لا يزال حتىٰ تكون لها الغلبةُ كما وقع لكثير من اللغات، وذلك أن اللغة لا تموت من تلقاء نفسها، وإنما تموت بأسباب من خارجها، من أهمّها استهانة أهلها بها وإذعانهم لسطوة الألفاظ الأجنبية وإحلالها محلّ العربية. ومن الأسباب صراعها مع لغاتٍ أخر إما بغزو وإما بجوار وغيره. ولتعيين التأثر في هذا قوانين لا تعنينا.

ونستفيد من هذا أيضًا التماس السُّبل الصحيحة التي تضمن للغةِ الحياةَ والبقاء ومواكبة التطوّر من خلال التوليد وغيره. وهو ما يعرِض له (فقه اللغة).

وأول ما يَدرُس [أي: يمّحي] من اللغة ألفاظها ثم أصواتها وتراكيبها. وقد سمىٰ بعضهم ما ينسرب إلىٰ اللغة من الدخيل (الموت بالتسمّم)[1]. وهو بوابة موتها. وأخطر الدخيل ما كان حرفًا؛ لأنه كثير الاستعمال، يليه في الخطورة ما كان فعلًا؛ لأنه يتصرف، فيأتي منه الماضي، والمضارع، والأمر، وتلحق به الضمائر، ويُشتق منه اسم الفاعل، واسم المفعول، هذا إلىٰ أن تصرّفه قد يوهم أنه عربيّ فيستقرّ ويتمكّن. ومن أمثلة ذلك قولهم: كنسل، وفرمت، وكبشر، وسرَّش، وبلَّك، ونحوها، فإنه يقال فيها مثلًا: كنسل يكنسل كنسلة، فتكنسل، فهو مكنسِل، وذاك مكنسَل... فيَحمِلُ اللفظُ الواحدُ فيُتئِم فيُنتَجُ ألفاظًا كثيرة!

(١) وقد جمعتُ ٧٠ لفظًا من الألفاظ الأعجمية الفاشية على ألسنة الناس اليوم مع أنّ لكل لفظٍ منها بديلًا عربيًّا فصيحًا مستعمَلًا غير مستنكَر، وذلك على هذا الرابط.

ومن ضرر الدخيل أنه إذا تكررت أفراده وكانت علىٰ صورة معينة ليست عربية =فإنه ربما يُستنبط منها قانون غير عربي. مثال ذلك: إضافة (جي) في آخر الكلمة للدلالة علىٰ المهنة، كقولهم: عربجي، كبابجي، بوسطجي، مكوجي، فإنها تركية، فأدَّت كثرة ما استُعمل من مثل هذا الدخيل إلىٰ أن يُستحلَىٰ ويُتّخَذ قانونًا يُقاس عليه فيقال: صحونجيّ، ووطنجيّ، إلخ. وكذلك التركيبُ المزجيّ، كقولهم: رأسماليّ، وشرق أوسطيّ، وكيلو جرام، واليانصيب، وبتروكيماوي، وكهرومغناطيسيّ، وبرمائيّ[1]، إلخ، إلىٰ أن تألفَه أذواق المتكلمين فيصبح عندهم قياسًا مستحسَنًا.

وهذه المسألة، أعني مسألة تشبيه اللغة بالكائن الحيّ، يجد منها بعض اللغويين المحدثين غضاضة، ويستنكرونها، ويقولون: اللغة ليست كالكائن الحي ولا تنطبق عليها الدورة الحيوية التي ذكرناها آنفًا، واللغة ليس آخرها بأضعف من أولها؛ فاللغة اللاتينية مثلًا ليست أقوىٰ من اللغة الفرنسية (التي هي تحريف من اللاتينية)، ولا يمكن عَدُّ الفرنسية مرحلةَ الشيخوخة للغة اللاتينية، ويدّعون أن اللغة أبدًا وَفقٌ لحاجات الناس وأن تطوُّرها إنما يساير مستجدّ أغراضهم ويجري علىٰ قدر اختلاف طبيعة حياتهم.

والصحيح خلاف ما ذهبوا إليه، وهم يتكلَّفون ادِّعاء الإنصاف والانتفاء من التحيُّز، ولهذا ينكرون التفاضل بين اللغات، وينكرون أن تكون اللغة قوية ثم

(١) بعض هذه الأمثلة يُعدّ من المنحوت. والحقّ أن المنحوت فرع من المركّب المزجيّ. وهو أخصّ منه. ويأتي الكلام على ذلك.

تضعف، وإن كانوا يقرّون ولا بدّ بأنها قد تموت. ونحن نجد أن اللغات تبدأ سهلةً عفويةً، ثم تقوىٰ وتكتمل، ثم يدركها الضعف، والدليل علىٰ ضعفها: أنه يكون فيها خصائص تدل علىٰ النضج والكمال، ثم تزول وتدرُس مع حاجة الناس إليها.

الثاني: نشأتها:

۞ طريقة نشأتها:

لا يحبّ المحدثون الكلامَ في نشأة اللغة؛ لأنهم يرون أن ذلك ليس من الموضوعات التي يمكن بحثها بحثًا علميًّا، إذ هو مبني علىٰ الظن لا القطع، ولا أدلة له غير قرائن قد تقوىٰ وقد تضعف؛ ولذلك قال ماريو باي (ت١٩٧٨م) في كتابه «لغات البشر»: (فيما يختص بنشأة اللغة وطبيعتها لدينا مصادر تعتمد علىٰ الأساطير والحديث المنقول والمناقشات الفلسفية، ولكن تنقصنا الحقائق العلمية في هذا الصدد). وذكر إبراهيم أنيس أن العلماء صاروا يرون ذلك (من مسائل ما وراء الطبيعة وأن لا جدوىٰ من الاستمرار فيه). وقال عبد الصبور شاهين بعد سرد الأقوال: (البحث في هذه المشكلة هو ضرب من ضروب المحاولات الميتافيزيقية التي لن يصل الإنسان فيها إلىٰ شيء حقيقي). وقد قررت الجمعية اللغوية في باريس عدم مناقشة هذا الموضوع البتة.

وقد بلغ مجموع الأقوال في نشأتها سبعة أقوال، غير أنا إذا تأملناها وجدناها ترجع إلىٰ قولين:

١) **التوقيف،** ويسمىٰ (الوحي) و(الإلهام) و(الأصل الإلهي). ويراد به: أن الله تعالىٰ علم آدم عليه السلام ولقنه اللغة أيًّا كانت هذه اللغة، ولم يخترعها آدم من تلقاء نفسه ولا باتفاق مع أحد غيره.

وهذا القول يُنسب إلىٰ ابن عباس رضي الله عنهما إذ قال في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾، قال: (علَّمه الأسماء كلَّها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة، وأرض، وسهل، وجبل، وحمار، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها)، ولكن نسبة هذا القول إليه مشكوك فيها؛ لأن قوله غير صريح في ذلك، وليس فيه دلالة قطعية علىٰ ما نُسب إليه، ولاحتمال أن يكون مقصوده: أنه أقدر آدم عليها، وليس في كلامه ما يدفع هذا المعنىٰ.

وهو مذهب: بعض السلف، والجاحظ، وأبي عليّ الفارسي، وابن فارس، وابن حزم، ومن اليونانيين أفلاطون، ومذهب بعض اليهود، وبعض النصارىٰ.

والحجة في ذلك من جهتين:

الأولىٰ: من النقل، فحجة المسلمين قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾. وحجة اليهود من التوراة: (أن الله جبَلَ من الأرض كل حيوانات البرية، وكل طيور السماء، فأحضرها إلىٰ آدم؛ ليرىٰ ماذا يدعوها، وكلُّ ما دعا به آدمُ ذاتَ نفس حية فهو اسمها، فدعا آدمُ جميعَ أسماء البهائم، وطيور السماء، وجميع حيوانات البرية).

الثانية: من النظر، احتج بها أفلاطون، وهي أن الإنسان لا يستطيع إبداعها، وقدرته لا تساعده علىٰ صنعها.

٢) **التواضع،** أي: أن البشر تواضعوا واصطلحوا علىٰ لغتهم.

وتندرج في هذا القول أقوال ستّة تختلف بحسب طريقة التواضع، فمنها ما يرىٰ أن هذا الوضع كان بالقصد، وذلك كأن يجتمع اثنان فصاعدًا، فيصطلحوا علىٰ تسمية بعض الأشياء. ومنها ما يرىٰ أنه بالعفوِ من غير قصد ثم تطوّر شيئًا فشيئًا. والقول بالتطور ناشئ عن التأثر بنظرية دروين. ثم اختلف القائلون بالعفو فمنهم من قال: بدأ بمحاكاة أصوات الطبيعة كخرير المياه، ودوي الريح. وقد استحسن ابن جني هذا القول حيث قال: (وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبَّل). وقال به من الأعاجم المحدثين بيتر هاردر، ثم رغب عنه وتركه؛ لضعف أدلته. ومنهم من قال: بدأ بالأصوات الانفعالية، كالبكاء، والضحك. وهذه الأقوال التي ترىٰ التواضع العفوي لا تفسر لنا طبيعة اللغات اليوم وما فيها من التعقيد وعدم العلاقة بين الأسماء ومسمياتها.

وقد انتهىٰ ابن جني إلىٰ التوقف والتحير بين هذه المذاهب.

والذي يترجح عندي: أن اللغة وضع من آدم أو تواضع بين آدم وذريته حين نزلوا إلىٰ الأرض، ولعل هذا وقع بعد مئات السنين من خلقه لظاهر دلالة (ثمّ) في قوله: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾، وذلك أن الله تعالىٰ أراد أن يُظهر للملائكة مزية جنس الخليفة (الذين منهم آدم)، وهي قدرتهم علىٰ الوضع والارتجال اللغوي، ولو كان الأمر تلقينًا منه لآدم لم يكن لهم بذلك مزيّة ولا مَفخر إذ لا يعود ذلك إلىٰ

جنسهم فيكونَ فيه ردّ علىٰ الملائكة حين عابوه بالفساد وسفك الدماء. وقول الملائكة الكرام: ﴿سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾، يُفهَم منه أن الملائكة تعتذر من عدم قدرتها علىٰ الارتجال والوضع بأنها لم تُهيّأ لذلك وأنها إنما تحكي ما عُلِّمته، أي: لُقِّنته، خلافًا لبني آدم.

فأما قوله: ﴿وَعَلَّمَ﴾ فهو بمعنىٰ الإلهام والتهيئة الفطرية لا التلقين، ومن شواهد ذلك قوله: ﴿أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ و﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ﴾ و﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾ وغيرها. وقد أوّله ابن جني بـ(أقدرهم علىٰ العلم).

وما ذُكر في التوراة أيضا يدعم ما ذهبنا إليه خلافًا لمن احتج به علىٰ خلاف ذلك لأنه قال: (فأحضرها إلىٰ آدم؛ ليرىٰ ماذا يدعوها)، فظاهره أن آدم هو الواضع.

وأما ما احتج به أفلاطون فالواقع يخالفه، إذ يُمكن للبشر أن يرتجلوا الألفاظ ولو كان هذا بالتدريج والتطور.

ومن الثمرات التي تنبني علىٰ القول بتوقيفية اللغة أو اصطلاحيَّتها - وتلك مسألة لطيفة مهمّة -:

-أن من يرىٰ التوقيف قد يستقبح وينكر القول بالترادف؛ لأنه يرىٰ في ذلك مخالفةً للحكمة، فلا يجوز علىٰ الله عنده أن يخترع لفظين بمعنًىٰ واحد.

- أن من يرىٰ التوقيف يمنع التبديل أو كما يسمِّيه بعض الأصوليِّين (القلب) في اللغة؛ لأنها من وضع الله. والحقّ أنه ليس في قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ

ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ -إن سُلِّمَ بأنه دالّ علىٰ التوقيف- حظرٌ للتبديل. وينبني عليه أيضًا منع الإحداث أو التَّوليد في اللغة؛ لأنها من عند الله فلا يجوز لنا أن نزيد فيها ما ليس منها، وقد صرَّح بهذا ابن فارس فقال: (والدليل علىٰ صحة ما نذهب إليه: إجماع العلماء علىٰ الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه -يقصد بالقوم: العرب القدامىٰ الذين يُحتجُّ بهم- ثم احتجاجهم بأشعارهم، فلو كانت اللغة مواضعةً واصطلاحًا لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولىٰ منَّا في الاحتجاج بنا لو اصطلحنا علىٰ لغة اليوم، ولا فرق). ويُردُّ عليه: بأنه استدل بمورد النزاع، ولو سلَّمنا بأن اللغة توقيف فليس في القرآن ما يدل علىٰ أن هذه اللغة هي اللغة العربية. ولو سلَّمنا بأنها اللغة العربية، فلا دليل علىٰ أن العرب حافظوا إلىٰ القرن الثاني الهجري علىٰ لغة آدم عليه السلام من غير تبديل ولا تغيير، بل طبيعة التطور اللغوي وكثير من الشواهد الواقعة تأبىٰ ذلك أشدّ الإباء. إذاً فقوله هذا ضعيف.

-أن القول بالتوقيف قد يَحمل علىٰ تسويغ تعقيد علل المتكلمين، وأما علىٰ القول بالوضع فينبغي أن تكون العلل سهلةً يمكن أن تُوضع بالسليقة.

۞ أقدمها نشأةً:

تعيين لغة آدم عليه السلام أمر صعب؛ لأن الأقوال فيها متناثرة، ولا يخلو كثير من القائلين من التحيز.

وقد اختلفوا أولًا علىٰ قولين:

القول الأول: أن آدم تكلم باللغات جميعًا (نقصد باللغات: اللغات الأصلية، أي أمهات الفصائل)، وقد حكىٰ هذا القول ابن جني فقال: (وذلك أن يكون الله علَّم آدم جميع اللغات، فكان آدم وولده يتكلَّمون بها، ثم تفرَّقوا وعلِق كلٌّ منهم بلغة منها غلبَت عليه ونسيَ غيرها؛ لبعد عهده بها.. وإذا كان الخبر صحيحًا قد ورد بهذا وجب تلقِّيه باعتقاده، والانطواء علىٰ القول به). وهذا القول في رأيي غير مقبول؛ لأنه إن كان الله تعالىٰ علَّم آدم هذه اللغات - إن قلنا بالتوقيف - فليس لهذا معنىٰ ولا حكمة، إذ هو لا يحتاج إلا إلىٰ لغة واحدة يخاطب بها بنيه، وإن قلنا إن آدم هو واضع اللغة فلا معنىٰ ولا سرَّ ولا حاجة إلىٰ أن يضع عددًا من اللغات، وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ ردٌّ علىٰ هذا القول؛ لأن الله تعالىٰ كأنه يمتنُّ علىٰ البشر ويعجِّبهم بأنه أودعهم القدرة علىٰ وضع لغات بعد أن كانت لغة أبيهم واحدة، كما أن ألوانهم تختلف مع أن لون أبيهم آدم واحد، ولا معنىٰ أن يمتنَّ عليهم بأنه علَّمهم منذ بدء خلقهم عددًا من اللغات تفرِّقهم، واللغة إنما وُجِدت لتجمع الناس لا لتفرِّقهم. واعتبرْ ذلك باختلاف الخطوط اليوم مع أن جلّها مأخوذ من الخطّ الفينيقي.

القول الثاني: أنه تكلم بلغة واحدة، وقد يدل علىٰ ذلك ما علّقنا به علىٰ الآية السابقة: ﴿وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ﴾.

فإن كانت واحدةً فأيّ لغةٍ هي؟

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٤٥٦هـ): (ولا ندري أيُّ لغة هي التي وقف آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ عليها أوَّلاً، إلا أننا نقطع علىٰ أنها أتمُّ اللغات كلِّها، وأبينها عبارة، وأقلُّها إشكالاً، وأشدُّها اختصارًا، وأكثرها وقوعَ أسماءٍ مختلفة علىٰ المسمَّيات كلِّها المختلفة، من كل ما في العالم من جوهر أو عرض؛ لقول الله عز وجلَّ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾، هذا التأكيد يرفع الإشكال، ويقطع الشَّغْبَ فيما قلنا، وقد قال قوم: هي السريانية، وقال قوم: هي اليونانية، وقال قوم: هي العبرانية، وقال قوم: هي العربية، والله أعلم). وقال شليجل: (هي السنسكريتية)[1]، فكل قوم يدَّعون أن لغتهم هي التي كان يتكلَّم بها آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقد ذكر عددٌ من الباحثين العرب أنها كانت اللغة العربية كما مرّ في كلام ابن حزم.

والذين يرون أنها العربية يرون أن بعض اللغات منشقة عنها ومتفرعة منها، من هؤلاء محمد أحمد مظهر، وقد كتب مقالات متلاحقة عام (١٩٦٠م) استعرض فيها عددًا من اللغات، وانتهىٰ إلىٰ القول: بأن العربية أم اللغات الإنسانية كلِّها، وطبَّق هذا علىٰ: اللغة السِّنسكريتيَّة، والإنجليزية. ومنهم أيضًا: تحيَّة إسماعيل، ألَّفت كتابًا بالإنجليزية اسمه «العربية الفصحىٰ: أم اللغات الهندية والأوربية، وأصل الكلام»، انتهت فيه إلىٰ: أن ٨٠٪ من أفعال اللغة السكسونيةِ عربيةٌ، وأن ٧٥٪ من أفعال اللغة اللاتينيةِ عربيةُ الأصل. ومنهم عبد المجيد شوقي البكري في مقاله (الكلمات القرآنية في اللغة الإنكليزية) المنشور

(١) وانظر «اللسان والإنسان ٥٢، ٩١» لحسن ظاظا، و«فقه اللغة المقارن ٧» للسامرائي، و«نشوء اللغة العربية ١٦٢» للكرملي.

في مجلة «اللسان العربي». واسترسل بعضهم في ذلك، فذكر أن كلمة: (Boy) أصلها: صبي، فحُذفت الصاد، و(banana) من (البنان) و(play) من (يلعب) وغير ذلك من الأمثلة.

وأنا أميل إلىٰ أن آدم تكلم بلغة واحدة ثم تعدّدت، يدل علىٰ هذا اتفاق كثير من اللغات في أسماء المسميات الضرورية. ويُقصد بها: الأسماء التي لا تخلو منها لغة وإن كانت هذه اللغة بدائية، مثل: أسماء أعضاء الإنسان، والأعداد، والقرابات، والضمائر.

ويظهر أن هذه اللغة كانت سهلة، وفيها كثير من الألفاظ الثنائية المكررة، يدل علىٰ ذلك: أن اللغة إذا كانت من وضع البشر فغالبًا ما ستُبنىٰ علىٰ الأصوات، والأصوات يغلب عليها أن تكون ثنائية، كـ: (جاجا)، و(كوكو)، و(رارا). ومن الأدلة أيضًا: أن مثل هذه الألفاظ يغلب علىٰ لغة الشعوب البدائية. ومن الأدلة أيضًا: ما نراه من اختراع الأطفال أحيانًا، فإنهم ينزعون إلىٰ تأليف ألفاظ ثنائية، وقد تكون مكررة، كقولهم: (بابا) و(ماما) و(دادا) و(دودو) ونحوها، فكذلك ينبغي أن يكون واضع اللغة الأول.

ثم يظهر أنه انشعب قديمًا بعض أهلها في طور غلبة الثّنائية فهاجر بعضهم إلىٰ الصين، ومنه نشأت الصينية (وقد يدل علىٰ ذلك أيضًا أن الصينية من اللغات غير المتصرفة (العازلة). وهو طور بدائي، علىٰ أن أكثرهم لا يسلّم بالعلاقة بين الصينية والساميات)، وهاجر بعضهم إلىٰ أفريقيا، ومنه نشأت القبطية والبربرية وأخواتهما (وقد قال بعلاقتها بالساميات طائفة من العلماء)،

يدلُّ علىٰ ذلك: التشابه بين اللغات ولاسيَّما في الألفاظ الأساسيَّة، وإمكانُ ردّها إلىٰ أصول ثنائية أو أحادية[1].

ثم ارتحلت جماعة بعد ذلك، فنشأت عنهم بعد زمان: اللغة الهندية الأوربية، وقد ذكر بعض العلماء أن هذه اللغة فيها مَشابه من السامية، وأن من الممكن أن تكون لغتهم واحدة. وفي هذا يقول فندريس في كتابه «اللغة»: (وقد وُجِدت في ميدان السامية - حيث قطع البحث المقارن مرحلة لا بأس بها - بعض سمات خاصة، فيها وجوه شبه غريبة بالهندية الأوربية، حتىٰ استنتج بعض اللغويين من ذلك: إمكان وجود أسرة لغوية تضم اللغات السامية، واللغات الهندية الأوربية، فتكون كلٌّ منهما تمثِّل مجموعة لغوية واحدة، وتكون الفرنسية في حقيقة أمرها هي العربية أو الحبشية، كما ثبت بالبرهان أنها هي نفس الروسية والفارسية والإيرلندية. ولا ينبغي أن تثنينا عن هذه المحاولة تلك الخلافات الصارخة الموجودة بين هذه اللغات؛ لأنه إن كان في افتراض أسرة هندية أوربية سامية شيء من الجرأة فليس مبعث هذه أن ذلك الفرض يرجع إلىٰ أصل واحد لغاتٍ مختلفةً تمام الاختلاف، فالحقيقة الواقعة أن السامية تظهر منذ الآن أقرب إلىٰ الهندية الأوربية من سائر المجاميع اللغوية التي حُدِّدت معالمها حتىٰ الآن، أفيمكن لهذه بدورها أن تتداخل شيئًا فشيئًا حتىٰ تُصهر في وحدات واسعة

(١) انظر مقال «فريق بحثي يكشف سر الأصوات المتجانسة في اللغات العالمية» على الشبكة -ويحتاج إلى استيثاق من صحته-، ومقالات عبد الحق فاضل في مجلة «اللسان العربي ع٤، ٥» وخاصة مقاله (أسرار الضمائر). وهو رائد علمَي التأثيل والترسيس العربيين (الإيتيمولوجيا). والتأثيل هو ردّ اللفظ إلى لغته الأولى. والترسيس ردّه إلى أبعد من ذلك، وهو نشأته الأولى.

تضاف بعضها إلىٰ بعض؟ إن هذا السر في ضمير المستقبل، إذْ إن هناك عددًا كبيرًا من اللغات التي لم يُطبَّق عليها المنهج المقارن بعد، أو التي لم يقلْ فيها كلمته الأخيرة).

والعلماء مجمعون علىٰ أن العربية والعبرية وغيرها سامية، وأن بينها قرابة، ولا يشكُّ في ذلك أحد، وكثير منهم يُلحقون بها القبطية، وبعضهم يُلحق بها البربرية والكوشية كذلك، وبعضهم يُلحق بها اللغات الهندية الأوربية. تبقىٰ بعد ذلك لغات تُعرف بـ: اللغات الطورانية، وهذه لا ترجع إلىٰ أصل واحد، وإنما هي أشتات من اللغات، بعضها قد يُردُّ بلطف الصنعة وبالرفق إلىٰ بعض هذه اللغات، وبعضها يجوز أن يكون مُلفَّقًا من عدد من اللغات حتىٰ استبهم أصلها، ويجوز أن يكون بعضها مُخترَعًا؛ لأننا إذا جوَّزنا للإنسان الأول أن يكون قد اخترع اللغة، فيجوز أن يوجد رجل أو جماعة من الناس شردوا من قومهم، أو ولدوا وليست لهم لغة لسبب ما، فأحدثوا لغةً، وتطورت شيئًا فشيئًا مع تراخي السنين.

فنستطيع أن نقول: إن أكثر اللغات اليوم يرجع إلىٰ لغة واحدة، هي لغة آدم. وما لا يرجع إلىٰ لغة آدم فقد يجوز أن يكون مُخترعًا ومُصطنعًا بالعفو، والله أعلم[1].

(١) انظر في هذا «تاريخ الفلسفة اللغوية ص٤٢» لجرجي زيدان.

ويظهر أن اللغة السامية أقرب إلىٰ لغة آدم من الهندية الأوربية وغيرها إلا أن جذورها ثُلّثت، وذلك لقرائن، منها أنهم لم يزالوا في أماكنهم الأولىٰ، وفي موطن الحضارات القُدمىٰ. ثم أقرب اللغات السامية إلىٰ السامية الأمّ هي العربية باتفاق الباحثين بأدلّةٍ منها الموازنة بينها وبين أخواتها. ومنها احتفاظها بلفظ (آدم) وجذرِه وهو علمٌ لا تختلف فيه اللغات، قال محمود أبو سعدة في كتابه «من إعجاز القرآن في أعجمي القرآن»: (من دلائل قِدَم العربية علىٰ العبريَّة: أن اسم آدم أبي البشر، ويُنطق في العبريَّة: أدام، ليس له جَذر في العبريَّة يُشتقُّ منه إلا الجَذر العبريُّ: أدم، أي: احمرَّ بمعنىٰ: كان أحمر اللون.. أما "أدم" العربي فهو جَذر غزير المعاني ليس فيه من الحمرة شيء، من معانيه: الامتزاج، والخلط، والإيلاف.. وهكذا ترىٰ أن "أدم" العبريَّة بمعنىٰ: الأرض والتربة ليست بعبريَّة، وإنما هي دخيلة علىٰ تلك اللغة، استعارتها رأسًا من العربية، وتستطيع أن ترتِّب علىٰ هذا مباشرة: أن العبريَّة ورِثت أيضًا اسم آدم عن هذه العربية نفسها، أعني: العربية الأولىٰ عربية آدم، ذلك الاسم الذي سمَّاه الله به في الجنة، وهبط به إلىٰ الأرض، وصار له عَلمًا بين زوجه وبنيه وحفدته وذراريه). وقد استدَّل بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾.

ومن الأدلّة أيضًا غناها بالمترادفات لأن ذلك لا يتم إلا بقرون متطاولة، ولأنه دليلٌ علىٰ فضلِ حفظٍ وصيانةٍ عند أهلها بحيث لا ينسيهم جديدُ ما استحدثوا من الألفاظ قديمَ ما استعملوا.

ومن ذلك أيضًا أنها لا تزال تحافظ علىٰ حروف الحلق الستة دون أكثر اللغات، ومن المعلوم في علم الأصوات أن التطور يميل إلىٰ النحو بنطق الأصوات جهةَ الفمِ والشفتين كما نرىٰ في العامية.

۞ سبب تعدّدها:

عدد اللغات اليوم يبلغ عند المقلِّل: (٢٥٠٠) لغة، وعند المكثِّر: (٣٥٠٠) لغة، وبعضهم يجعلها أكثر من هذا كثيرًا. وهذه اللغات منها ما يُقطع بتفرّعها من لغة أخرىٰ، فإذا رددنا هذه الفروع إلىٰ أصولها تبقّىٰ لدينا لغات معدودة هي أمهات اللغات كالسامية الأمّ والهندية الأوربية الأمّ، وهذه اللغات المعدودة ليس بينها تقارب ظاهر في الأنظمة والقوانين، فكيف افترقت هذه اللغات وتعددت مع أنَّنا رجَّحنا أن لغة آدم كانت واحدة؟

في المسألة قولان:

القول الأول: أن السبب كوني: وهو ما جاء عن ابن عباس ﵄ أنه قال: (إن نوحًا ﵇ لمَّا هبط إلىٰ أسفل الجودي، ابتنىٰ قرية سمَّاها: ثمانين، فأصبح ذات يوم وقد تبلبلت ألسنتهم إلىٰ ثمانين لغة، إحداها اللسان العربي، وكان لا يفهم بعضهم بعضًا)، وهذا مأخوذ من التوراة، فقد جاء في سفر التكوين: (وكان لأهل الأرض كلها لغة واحدة، وكلام واحد، لمَّا رحلوا إلىٰ المشرق وجدوا بقعة في سهل "شنعار"، فأقاموا هناك، وقال بعضهم لبعض: تعالوا نصنع لِبْنًا ونشويه شيًّا، فكان اللِّبْن بدل الحجارة، والتراب الأحمر بدل الطين، وقالوا: تعالوا نبني لنا مدينة وبرجًا رأسه في السماء، ونُقِيم لنا اسمًا، فلا نتشتَّت علىٰ وجه الأرض

كلِّها، ونزل الرب لينظر المدينة والبرج الذين كان بنو آدم يبنونهما، وقال الرب: هذا شعب واحد، ولهم جميعًا لغة واحدة، ما هذا الذي عملوه إلا بداية، ولن يصعب عليهم شيء مما ينوون أن يعملوه، بل ننزل ونبلبل هناك لغتهم؛ حتىٰ لا يفهم بعضهم لغة بعض، فشتَّتهم الرب من هناك علىٰ وجه الأرض كلها، فكفُّوا عن بناء المدينة؛ ولهذا سُمِّيت "بابل"؛ لأن الرب هناك بلبل لغة الناس جميعًا، من هناك شتَّتهم الرب علىٰ وجه الأرض كلها). قال الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت١٣٩٤هـ): (وقع في الإصحاح الحادي عشر من سفر التكوين ما يوهم ظاهره أن اختلاف الألسن حصل دفعة واحدة بعد الطوفان في أرض بابل، وأن البشر تفرَّقوا بعد ذلك، والظاهر أنه وقع في العبارة تقديم وتأخير، وأن التفرُّق وقع قبل تبلبل الألسن، وقد عُلِّلَ في ذلك الإصحاح ما يُنزَّه الله عن مدلوله)[1].

القول الثاني: أن السبب طبيعي؛ وذلك لتفرُّق الناس، وطول الزمان، فيزداد التباعد شيئًا فشيئًا بين ما كانت عليه اللغة وما صارت إليه، وذلك في الألفاظ، وفي التصاريف، وفي نظم الكلام، وهذا تعليل المحدثين، وهو الذي أميل إليه. وهو الذي ذكرناه آنفًا.

(١) وانظر نقضه في «اللسان والإنسان ٤٨» لظاظا.

القسم الثاني:

فقه اللغة العربية[1]

الأول: أصلها:

اللغة العربية بإجماع المعاصرين إحدىٰ اللغات السامية. والذي ابتدع مصطلح (اللغات السامية) هو المستشرق شلوتسر عام (١٧٨١م) أخذًا من جدول تقسيم الشعوب في التوراة، وذلك أن التوراة تَردُّ الناس إلىٰ أبناء نوح: سام، وحام، ويافِث، ووجد عامة المنتسبين إلىٰ هذه اللغات هم ممن تدَّعي التوراة أنهم من أبناء (سام)، فسمىٰ لغاتهم بهذا الاسم.

ويرىٰ العقاد أن تسمىٰ (اللغات العربية القديمة). ويرىٰ محمد خليفة التونسي تسميتها بـ(العروبية)، وبعضهم يسمِّيها: لغاتٍ جزيريَّة. ولكلٍّ حجته، فالذي يرىٰ تسميتها بـ(اللغات العربية القديمة) أو(العروبيَّة) يزعم أن هذه اللغات تُنمَىٰ إلىٰ اللغة العربية، وأن اللغة العربية أشدّها محافظةً علىٰ الأصل

---

(١) من المراجع الرائدة: «علم اللغة» و«فقه اللغة» لعلي وافي. وهو أول من ألَّف في فقه اللغة بصورته الحديثة بحيث جعله علمًا مستقلًّا، واضح المعالم، وقد ذكر أن «فقه اللغة» كالجزء الثاني لـ«علم اللغة». وتجد في هذين الكتابين جُلَّ المباحث التي ذكرنا والتي سنذكر. و«فقه اللغة وخصائص العربية» لمحمد المبارك. ولا بأس به. و«دراسات في فقه اللغة» لصبحي الصالح. وهذا الكتاب له بعض الشهرة، إلا أن مؤلِّفه لم يُحسن التصنيف والجمع والاستقراء، وليست له براعة في التحليل والاستنباط والنظر، فتجده حائرًا بين المذاهب يحاول أن يلفِّق بين الكتب التي يرجع إليها وأن يُلائم بينها. وعامة مراجعه محدودة. وأحسن ما فيه كلامه على (النحت) خاصة، وعلى (النظرية الثنائية). ومن الكتب التعليمية الجيدة: «فصول في فقه العربية» لرمضان عبد التواب، و«فقه اللغة العربية وخصائصها» لإميل يعقوب، و«فقه اللغة» لمحمد النادري. ومن الكتب التي فيها براعة وحسن نظر «دراسات في فقه اللغة» لمحمد الأنطاكي.

الأول، وأن اللغات الأخرىٰ – التي تَنْتَسِب إلىٰ السامية – ما هي إلا تحريف عن اللغة العربية القديمة.

والذي يُسمّيها (لغات جزيريَّة) يرىٰ أن المتكلمين بلغتها القديمة – التي انشقَّت منها هذه اللغات – كانوا يقيمون في جزيرة العرب.

وأنا أمِيل إلىٰ أن تُسمَّىٰ سامية؛ لأمور منها: أننا إذا سمَّيناها (اللغات العروبيَّة) أو(العربية) فذلك يقتضي الإقرار بأن هذه الألسُن – السُّريانية والعبرية والكنعانية والحبشية وغيرها – ألسنٌ عربية، وإذا كانت ألسنًا عربيةً فإن أهلها عربٌ، ولم يزلِ العلماء قديمًا يُهجِّنون هذه اللغات، ويرون أنها لغات أعجمية، كـ(النبطية) التي هي لهجة آرامية.

وأيضًا: من التعصُّب أن ندَّعي أن اللغة العربية حافظت علىٰ جميع خصائص اللغة السامية الأم من غير تغيير، فقد تكون العربية خرجت عن ذلك في بعض المسائل، ولو زعمنا أنه كان خروجًا إلىٰ ما هو أجودُ وأحسنُ؛ فمن الجائز مثلًا ما ذكره بعضهم من أن السامية الأم كان فيها (التمْيِيم) بدلًا من (التنوين)، فكانوا يقولون مثلًا: محمدُم. فأبدلت العربيةُ (الميمَ) نونًا، فصارت (محمدٌ). ومن بقايا التمييم في العربية فيما زعم بعض المحدَثين: ابنُم، وزُرقُم، وقَشْعَم، وغيرها.

فاللغة السامية الأمّ لا تُعرف علىٰ وجه التحقيق، وإن كان كثيرٌ من العلماء يُرجِّحون أن العربية أقرب اللغات السامية إلىٰ اللغة الأم، لكنها ليست هي عينَها.

ثم إن شولتسر أول من سمَّاها بهذا الاسم، فمن حقه أن تبقىٰ تسميته علىٰ ما هي عليه، وليس لنا أن نغَيِّر اسمًا شائعًا لغير علة موجبة.

وأمَّا تسميتها بـ(اللغات الجزيريَّة) ففيه إشكال أيضًا؛ لأنه ليس كل العلماء مجمعين علىٰ أن الموطن الأول للساميين هو جزيرة العرب، وإن كان كثير منهم يُرجِّح ذلك.

وقد قسّم مَكس مُلر اللغات إلىٰ ثلاث فصائل: اللغات الهندية الأوربية، واللغات السامية الحامية، واللغات الطُّورانية.

والفصيلتان الأوليان بين فروعها قرابة. أما الفصيلة الأخيرة – وهي الطورانية – فيدخل تحتها ١٩ فصيلة لا قرابة بينها من اللغات، فمجموع الفصائل علىٰ الحقيقة ٢١ فصيلة[1].

ومن اللغات الطورانية: مجموعة اللغات الفِلَّنْدِيَّة، ومجموعة اللغات التركية والمنغوليَّة، ومجموعة اللغات اليابانية والكوريَّة، ومجموعة اللغات الصينية، ومجموعة اللغات الأُسترالية، ومجموعة لغات أندونيسيا وماليزيا وجزر الفلبين، ومجموعة اللغات الأمريكية الأصلية، ومجموعة اللغات القوقازية.

فأما اللغات السامية الحامية – وهي التي تعنينا – فإنها تنقسم إلىٰ شعبتين:

(١) انظر تفصيلها في «اللسان والإنسان ص١٦١» لحسن ظاظا، و«مدخل إلى علم اللغة» لمحمود حجازي.

الأولىٰ: اللغات الحامية. ومنها: اللغة المصرية القديمة، واللغة القبطية، واللغة البربرية (الأمازيغية)، واللغة الكُوشية.

وقد ذهب كثير من العلماء إلىٰ أن انفصال اللغة المصرية القديمة عن اللغة السامية الأمّ أقدم من انفصال سائر اللغات، وقد أشرنا إلىٰ هذا فيما مضىٰ، وقلنا: لعلَّ اللغة المصرية انفصلت في طور الثنائيات – علىٰ دعوىٰ أن الألفاظ كانت قديمًا ثنائية – لأننا نجد أنها تُشابهُ في ألفاظها الثنائيةِ خاصةً اللغاتِ السامية، مثل: (يَم)، و(فَم)، و(مَا). ولها بالعربية شبه من وجوه أُخر، كالضمائر، وأسماء العدد، وكثير من أسماء الذوات.

ولعبدالعزيز صالح مقالة بعنوان: (سمات مشتركة بين اللغة العربية واللغة المصرية القديمة) نُشرت في العدد السادس والسبعين من مجلة «مجمع القاهرة ص١٣٦»يقول فيها: (من وجوه الشبه: وجود حروف (الحاء، والعين، والقاف) بين حروفها، وهي من أصوات المجموعة السامية، وشيوع المصدر الثلاثي بين أفعالها، وغلبة الفعل المعتل الآخر فيها)، ثم ذكر كذلك أن لديهم: جملة فعلية، وجملة اسمية، وكذلك إلحاق الصفة بالموصوف، وصيغة المثنىٰ – وهي نادرة في اللغات الأخرىٰ – ، وتشابُهَ ضمير المتكلم المفرد وهو: (أنك) مع الضمير الأكَّدي في العراق وهو: (أناكو)، والضمير العبري والمؤابي السامي وهو: (أنج) و(أنوكي) و(أنوخي)، كذلك إلحاق ياء النسبة وياء الملكية للمتكلم المفرد، مثل: (نيوتي) بمعنىٰ: مدينتي، (آخي) أي: مشرقي، وكذلك إضافة ميم المكان وميم الأداة إلىٰ بعض الأسماء والأفعال لتوليد أسماء خاصة علىٰ غرار

المتَّبع في اللغة العربية، واستخدام لفظ (سِيَ) للتعبير عن الغائبة المفردة، وهو يوازي لفظ: (هِيَ)، والأكَّدية فيها: (شو) و(شِيَ)، وهناك أسماء وأفعال توافق أو تقارب فيها العربية كـ: (بصر) و(نسب) و(حَطَم) و(تمساح) و(جناح) و(سيف) و(حصان). فهذا التشابه الشديد في الأصول وفي الأسماء الضرورية كالضمائر يدل علىٰ ما ذكرنا.

وأما اللغات الأخرىٰ التي هي (البربرية) و(الكوشية) فبينها وبين الساميات بعض وجوه الشبه، ولكنها أقل.

الثانية: اللغات السامية. وهي قسمان:

أ-اللغات السامية الشرقية، وتمثلها (اللغة الأكَّدية) [بالتشديد وحذف الألف، نصّ علىٰ ذلك المستشرق ليتمان وأَنَسْتاس الكِرْمَليّ]، وللأكَّدية لهجات، منها: (البابلية) وهي القُدمىٰ، ثم (الآشورية). وموطنها العراق.

ب-اللغات السامية الغربية، وتنقسم إلىٰ قسمين:

١-شمالية. وموطنها بلاد الشام. وأشهرها:

-(الكنعانية) التي تنقسم إلىٰ لغات، من أهمها: (العبرية)، وهذا قول لبعض الباحثين، وقد أبىٰ المستشرق اليهودي ولفنسون أن تكون العبرية لهجة من الكنعانية، وزعم أنها لغة مستقلة. وأهم نص كُتِب بـ(العبرية) التوراةُ (العهد القديم).

ومن أهمها أيضًا: (الفَيْنيقية).

-(الآرامية). ويسميها المتقدمون (لغة أهل السواد)، ومن أشهر لهجاتها: (السُّريانية)، وربما سُمِّيت (الآرامية) بجميع لهجاتها (سريانية).

ومن أشهر لهجاتها أيضًا: (النبَطية)، وهي لغة النبط، وهم قوم كانوا يقطنون ما بين شِمال المدينة المنورة إلىٰ جنوب الشام، ويُرجح العلماء أنهم عرب استعجموا، وكانوا خاضعين لنفوذ الآراميين، ومتأثرين بثقافتهم؛ لأن (اللغة الآرامية) كانت اللغة السائدة مدة ألف سنة تقريبًا! فكانوا يتكلمون في مجالسهم وفيما بينهم بالعربية، فإذا أرادوا أن يكتبوا كتبوا بالآرامية، ومع طول الزمان تأثرت لغتهم بهم.

٢-جنوبية، وتضم اللغتين: (العربية) و(الحبشية = الجِعزية = الإثيوبية)، فأما (الحبشية) فهي أقرب شيء إلىٰ العربية الجنوبية، ويُرجِّحون أن الحبش الذين يتكلمون بالحبشية قديمًا أصلهم من اليمنيين الذين نزحوا إلىٰ الحبشة وأقاموا فيها. ومن لهجاتها الباقية (الأمهَرية).

وأما (العربية) فيجعلونها قسمين: (شِمالية). وموطنها وسط الجزيرة وشماليها، وهي الفُصحىٰ التي نزل بها القرآن.

و(جنوبية)، وهي الحِمْيَرية. وكان العلماء قديمًا يسمُّونها كذلك. وموطنها اليمن وجنوبيّ الجزيرة، وفيها يقول أبو عمرو بن العلاء: (ما لسان حمير بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا)، ولها لهجات كانت ممتدَّة علىٰ تاريخها، منها: (السبئية)، و(المعينية)، و(القتَبانية)، و(الحضرمية). وانظر في تفصيلها: «المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة» لإغناطيوس غويدي.

وللأنطاكي نقد لمن جعل العربية الجنوبية لغة مباينة للعربية الشمالية، وذلك في كتابه «دراسات في فقه اللغة ص٩٣»، قال فيه: (الصحيح أن العربية الجنوبية ما هي إلا لهجة عربية وليست لغة مستقلة)، وقال: (حين يتحدث المستشرقون عن اللهجات الجنوبية (المعينية، والسبئية) وغيرهما، وعن بعض اللهجات الشمالية (الثمودية، واللِّحيانية، والصفَوية) يوهمون القارئ -عن قصد أو عن غير قصد- أن هذه اللهجات ليست من اللسان العربي في شيء، وأنها ألسن سامية مستقلة ليس بينها وبين اللسان العربي المعروف من وجوه الشبه أكثر مما يوجد مثله بين الألسن السامية كلها، بل إن بعضهم يُصرِّح بهذه الدعوىٰ الباطلة التي لا سند لها من الوقائع اللغوية المعروفة، والتي تتضارب مع أبسط مبادئ علم اللغة ومسلَّماتها.. أما نحن فنقول عكس ما يقولون، ونزعم أن لغات كل هذه النقوش هي لهجات للسان واحد، وليست ألسنًا مستقلًّا بعضها عن بعض)، ثم ذكر أدلة الإثبات فقال: (تتفق الجنوبية مع الشمالية في عدد الأصوات اللغوية وصفاتها، فكلتاهما تتألَّف أبجديتها من ثمانية وعشرين صوتًا، لا أكثر ولا أقل، وهذا الاتفاق التام في الأصوات عددًا وصفات لا يتأتَّىٰ إلا لِلَّهجات الشديدة التقارب.. وكل ما كُشِف من قواعد الصرف في الجنوبية يتفق تمام الاتفاق مع مثيله من قواعد صرف الشمالية)، ثم ذكر أمثلة لذلك تدل علىٰ أن الخلاف بينهما يسير، منه: أن في الشمالية بناء (أَفعَلَ)، أما في الجنوبية فيقولون: (هَفعَلَ)؛ لذا يُرجِّح العلماء أن (هَراقَ) مأخوذة من الحميرية القديمة، وكذلك الممنوع من الصرف موجود في اللغات الجنوبية، وذكر أنها تتشابه في أكثر مفرداتها، ثم قال: (كل الروايات والأخبار تشير إلىٰ أن لهجات الجنوب

كانت قبيل ظهور الإسلام شديدة القرب من لهجات الشمال)، واحتج لذلك بأن تجار قريش كانوا يرحلون إلىٰ اليمن ولم يكونوا في حاجة إلىٰ مترجمين. لكن هذه الحجة غير مقنعة؛ فإنهم كانوا يرحلون إلىٰ الشام، وأكثر أهل الشام كانوا يتكلمون السريانية، ثم ما أدرانا بأنهم لم يكونوا في حاجة إلىٰ مترجمين!

وقد عرف بعض علمائنا قديمًا شيئًا من علاقة العربية ببعض أخواتها، فذكر الخليل (ت١٧٥هـ) في «العين» أن الكنعانيين كانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية. وقال المقدسي (ت بعد ٣٥٥هـ): (ولا فرق بين السريانية والعربية إلا في أحرف يسيرة، فكأن السريانية قد سُلخت من العربية، والعربية قد سُلخت من السريانية)[1]. وقال الجواليقي (ت٥٤٠هـ): (والعبرانية معدولة عن السريانية كما عُدلت النبطية عن العربية)[2]. وقال ابن حزم (ت٤٥٦هـ) في «الإحكام»: (فمن تدبّر العربية والعبرانية والسريانية أيقن أن اختلافها إنما هو من نحو ما ذكرنا من تبديل ألفاظ الناس.. وأنها لغة واحدة في الأصل). وقال أبو حيان (ت٧٤٥هـ): في «البحر المحيط»: (وكثيرًا ما تتوافق اللغتان لغة العرب ولغة الحبش)، علىٰ أن كلامه هذا ليس نصًّا صريحًا.

وجاء في كتاب «علم اللغة» لغازي طليمات كلامٌ في تاريخ تفرّق أهل اللغة السامية الأم أذكرُ بعضه لاختصاره وسلاسة أسلوبه، قال: (في الألف الرابع قبل الميلاد شاد السَّومريون - وهم شعب غير سامي - بين نهري دجلة والفرات

(١) في كتابه «البدء والتاريخ».

(٢) «تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص٤٥».

دولةً مزدهرة. وفي الألف الثالث غزا هذه الدولة الأكَّاديون، وهم شعب سامي خرج من جزيرة العرب، ويمَّم شطر العراق، واجتاح بلاد سَومر، ومن امتزاج السَّومريين والأكَّاديين وعلىٰ أنقاض سَومر المنهارة =نهضت دولة بابل، ثم دولة آشور)، ثم قال: (ومع أن دولة آشور ورثت دولة بابل، ومع أن بناة الدولتين ساميون متحدرون من عرق واحد، فقد كان لكل دولة منهما لغتها وأدبها وفنونها. وسمَّىٰ الباحثون المحدَثون كلتا اللغتين باسم واحد هو: اللغة الأكَّادية. ولولا التنقيب عن آثار الدولتين الذي أظفر المنقِّبين بالنقوش المكتوبة ما كُشف النقاب عن اللغة الأكَّادية. وأول من بدأ الحفر في بلاد الرافدين هو: بوتا Botta - قنصل فرنسا في الموصل - عام (١٨٤٢م)، ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك). فهذه اللغة كانت في العراق، وهي أقدم لغة، ولم تُكتشف إلا قبل نحو ٢٠٠ سنة! وقال بعد ذلك عن اللغة الكنعانية: (يُرجِّح الباحثون المحققون أن الكنعانيين شعب سامي نزح من اليمن والحجاز إلىٰ فلسطين وسورية، وأنه بدأ مع الألف الثاني قبل الميلاد يُنشئ ممالك قوية، أخذ سلطانُها يمتدُّ حتىٰ شواطئ أوربا الجنوبية. وأشهر الشعوب الكنعانية: الفينيقيون، والعبريون)، ثم ذكر الفينيقيين، وهم مخترعو الخط المعروف اليوم، الذي يجعل لكل صوت رمزًا. ثم انتقل للحديث عن العبرية فقال: (يعتقد اليهود أنهم في عام (٢٢٠٠ق.م) قدموا من سَومر إلىٰ فلسطين، فنزلوا علىٰ سواحلها.. واللغة العبرية - التي تُعدُّ لهجة كنعانية - لم تكن لسان العبريين جميعًا). ثم قال عن الآرامية: (بعد ألف سنة من هجرة القبائل الكنعانية إلىٰ الشام والعراق من جزيرة العرب أخذت الجزيرة تضيق بمن بقي فيها؛ فانطلقت

منها موجة أخرىٰ. انطلقت القبائل الآرامية السامية من بيدائها تيمِّم شطر الشام والعراق)، ثم نشأت لها بعد سنين دولةٌ ونفوذٌ.

وهذه مشجّرة في فروع اللغات السامية:

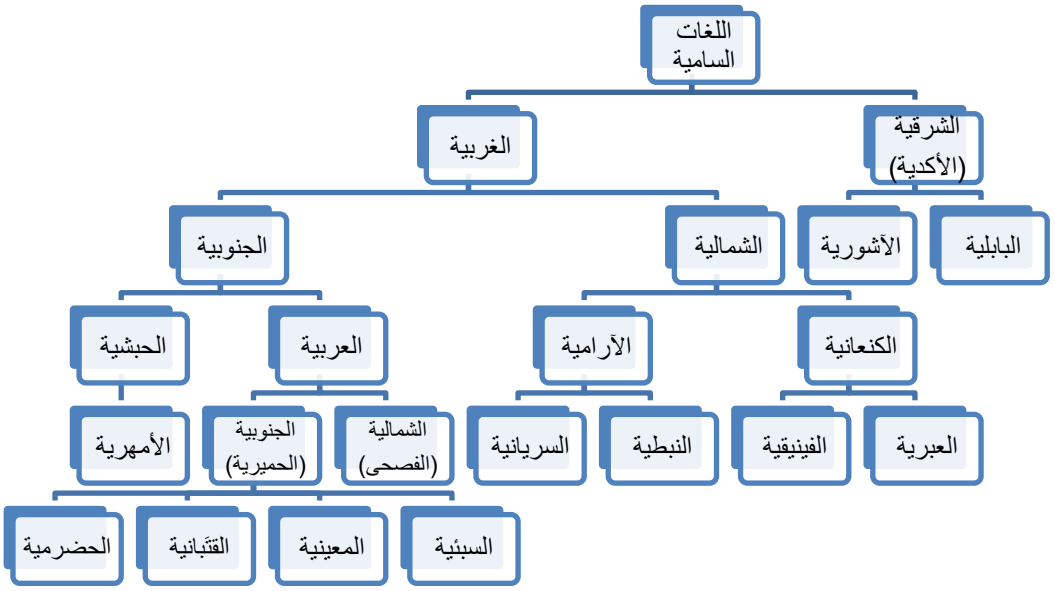

وقد اختلفت الأقوال في الموطن الأصلي للساميين، فقيل: إن موطنهم الأصلي قبل أن يتفرَّقوا كان في (أفريقيا)، فقيل: في جنوبها (الحبشة وما حولها). وقيل: في شمالها. وممن قال به المستشرق نُلدكه. وحجته التشابه الخِلقي.

وقيل: في (أرمينيا). وممن قال به المستشرق رينان. وهو مستمدّ من التوراة التي ذكرت أن سفينة نوح رست في هذا الموضع.

وقيل: في (بابل). وممن قال به المستشرق جويدي. وهو يرىٰ أن موطنهم كان في سهول العراق. وحجته أن كلمة (نهر) توجد بلفظها هذا في جميع اللغات السامية دون (جبل)، فدلّ هذا علىٰ أنهم كانوا يومًا شعبًا واحدًا عند النهر.

وقيل: في جزيرة العرب، وهذا مذهب أكثر الباحثين، منهم اِشْبِرِنجَر ودي غويه وغيرهما، ومن حججه: أن العادة أن سكان الصحارىٰ يتحولون إلىٰ سُكنىٰ المدن، لا العكس.

ومنها: أن النقوش أثبتت أنه كان لا يزال يُغِيرُ علىٰ السَّومريين قومٌ يُسمُّونهم: (أَرِيبُو)، يأتونهم من جهة الجزيرة[1].

وقد عرف العلماء أن هذه اللغات كانت لغة واحدة لِما رأوا بينها من التشابه الشديد، كمِثلِ: اعتمادها في الغالب علىٰ الجذور الثلاثية؛ فأكثر كلماتها لها ثلاثة حروف أصول لا تسقط لغير علة صرفية إلا نادرًا. ثم هي جذور جامدة لا ذائبة (أي: ليست حركات طويلة أو قصيرة)، وإذا أرادوا الدلالة علىٰ المعاني الصرفية المختلفة فإنهم يقلّبون الكلمة بزيادة حرف أو حركة في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها مع استبقاء الجذر الأصلي، فيقولون مثلًا: كاتِب ومكتوب وكاتَبَ واستكتب ومكتب.. إلخ. وهذا مباين لِلُّغات الهندية الأوربية مثلًا، إذ فكرة الجذر فيها غير مستقرة. وكذلك لا تكاد تعرف النحت، ولا التركيب خلافًا لِلُّغات الهندية الأوربية.

ومنه أيضًا: اشتراكها في عدد من الأصوات الحلقية، كـ: العين والحاء والهاء، والأصواتِ المطبَقة، كـ: الصاد والطاء.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب «الساميون ولغاتهم» لحسن ظاظا.

وأقرب هذه اللغات إلىٰ اللغة الأم هي العربية. وقد نصَّ علىٰ ذلك كثير من الباحثين، منهم: المستشرق الألماني المعروف بروكلمان في كتابه «فقه اللغة السامية ص٢٨»، قال: (وتفترق العربية عن الحبشية في: احتفاظها الكامل بالأصوات الأصلية، الغنية - علىٰ الأخص - بأصوات الحلق، وأصوات الصفير المختلفة الدرجة، كما أنها تفترق عنها كذلك في احتفاظها التام: بالحركات القديمة، وطريقة بناء الصيغ بالسامية الأولىٰ =وبذلك زادت قدرة اللغة علىٰ التعبير بالأفعال زيادة كبيرة).

وقال منير بعلبكِّي في كتابه «فقه العربية المقارن ص١٠٤، ١١١»: (وإذا نحن نظرنا نظرة سريعة في التطور الصوتي الذي أصاب كثيرًا من أخوات العربية الساميات، ولاسيما في اندماج الأصوات، =أدركنا الفرق بينها وبين العربية من حيث العلاقة بالسامية الأم، أي: أن العربية قد احتفظت أكثر من أخواتها بالأصوات السامية الأصلية)، ثم مثَّل لذلك. وقال: (فإن أمثلتها تُظهِر أن العربية تفوق أخواتها قدرةً علىٰ توليد الجذور والألفاظ؛ وذلك لدأبها علىٰ استغلال الظواهر وتطبيقها علىٰ نحوٍ يكاد يكون مطَّرِدًا في بعض المواضع). وانظر أيضًا (ص١٤٢، ١٦٩).

والذي بقيَ اليوم من الساميات: (اللغة العربية).

ولم يبقَ ممن يستعمل (اللغة الآرامية) إلا قلةٌ في قرًىٰ في العراق، وفي قرًىٰ قريبة من دمشق وغيرِها لا يزالون يتكلمون بالسريانية الآرامية المحرّفة كثيرًا عن السريانية القديمة.

وأما (اللغة الأكَّدية) فهي منقرضة كما سبق، وكذلك (اللغة الفَينيقية).

وأما (اللغة العبرية) فقد ماتت قبل الميلاد، ثم بعثها اليهود من مرقدها أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وأما (اللغة الحبشية) فقد تحوَّرت وتطوَّرت حتىٰ استحالت لهجات، منها: (اللغة الأمْهَرِيَّة)، وتُسمَّىٰ: (الأمحَرِيَّة)، أو (الأمْحَارِيَّة)، وهي لغة (أثيوبيا) الرسميةُ اليوم. وهي مزيج من الحبشية القديمة واللغات الحامية.

وأما (اللغة الحِمْيَرية القديمة) بلهجاتها فلم يبقَ منها إلا لغات قليلة، من أشهرها: (المَهْرِيَّة)، إلا أنها حُرِّفت كثيرًا عن أصلها، فهي بين اليمنية والحبشية القديمة، ويُذْكَرُ أن من ينطق بها اليوم يبلغون: ربع مليون، ويقطنون ما بين حضرموت إلىٰ عُمان إلىٰ جهة الرُّبع الخالي، وكذلك في (سُقطرَىٰ).

وقد ذكر الهمْداني (ت٣٣٢هـ) في كتابه «صفة جزيرة العرب» هذه اللغة فقال: (لغات أهل هذه الجزيرة: أهل الشِّحْر والأسعاء: ليسوا بفصحاء، ومَهرةُ: غُتْمٌ يُشاكِلون العجم. حضرموت: ليسوا بفصحاء، ربما كان فيهم الفصيح، وأفصحهم: كِنْدة، وهمدان..) وكلامًا نادرًا غيرَ هذا، فليُراجعْ.

وهذا الكتاب وكتاب «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» للمقدسي (ت٣٨٠هـ) من الكتب النادرة التي تَصِف أحوال العصر الذي أعقبَ عصر الفصاحة[١].

(١) فائدة: من أحسن ما كُتِب في تاريخ الساميين: «تاريخ اللغات السامية» لولفنسون، وهو كتاب مهمّ. و«الساميون ولغاتهم» لحسن ظاظا، وهو في تاريخ الساميين. ومن أحسن ما كُتِب في الموازنة بين الساميات: «فقه اللغات السامية» لبروكلمان، و«التطور النحوي» لبرجشتراسر، وهو كتاب مشهور إلا أنه غير مُتقَن ولا دقيق، و«مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن» لموسكاتي وثلاثة معه، و«اللغات السامية» لنولدكه، و«فقه العربية المقارن» لرمزي بعلبكّي، وهو كتاب لطيف مفيد.

الثاني: نشأتها وتاريخها:

أ- مبتدأ تاريخها:

تاريخ العربية موغل في القِدَم. وقد اختلف المتقدمون في أول من تكلّم بها علىٰ ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه آدم عليه السلام. وقد بيّنّا الكلام علىٰ ذلك.

القول الثاني: أنه يعرُب بن قحطان. ويعرب هذا لا يُعرف زمانه، فمنهم من يجعله من ذرية إسماعيل عليه السلام، فيكون بعده، ومنهم من يجعله من ذرية هود عليه السلام، فيجعله (يعرب بن قحطان بن هود) أخي عادٍ، فيكون أقدم من إسماعيل كثيرًا لأنهم يذكرون أن جُرهمًا الذين أصهر إليهم إسماعيل عربٌ، ففي البخاري أن (إسماعيل تعلّم العربية منهم)، ويذكرون أنهم آخر العرب البائدة، وفي القرآن أن ثمود بعد عادٍ كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ﴾، وكلاهما قبل موسىٰ كما قال لقومه: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

القول الثالث: أنه إسماعيل عليه السلام، جاء في «طبقات فحول الشعراء» لابن سلّام الجمحي: (قال يونس بن حبيب: أول من تكلم بالعربية ونسي لسان أبيه: إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليهما، أخبرني مِسْمع بن عبد الملك أنه سمع محمد بن علي (أبا جعفر الباقر) يقول - قال أبو عبد الله بن سلَّام: لا أدري

أرَفعه أم لا، وأظنه قد رفعه -: أول من تكلم بالعربية ونسي لسان أبيه: إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليهما).

وقال الجاحظ في «البيان والتبيين» (١/ ٣٨٣): (ولابد من أن نذكر فيه شأن إسماعيل وانقلاب لغته بعد أربع عشرة سنة، وكيف نسي لغته التي ربِيَ فيها، وجرىٰ علىٰ أعراقها، وكيف لفَظ بجميع حاجاته بالعربية علىٰ غير تلقين وترتيب، وحتىٰ لم تدخله عُجمة، ولا لكنة، ولا حُبسة، ولا تعلق بلسانه شيء من تلك العادة إن شاء الله).

ومُعوَّلهم في ذلك علىٰ حديث يُروىٰ عن النبي ﷺ: (أول من فتق الله لسانه بالعربية المُبِينة: إسماعيل، وهو ابن أربع عشرة سنة)، ذكر ابن حجر أن إسناده حسن، وصححه الحاكم بلفظ آخر، والألباني. وهذا الحديث لا يصح كما ذكر بعض المحدِّثين، ويبطله أنه جاء في البخاريّ أن إسماعيل تعلّم العربية من جرهم، وهو: (.. فألفىٰ ذلك أم إسماعيل وهي تحب الإنس.. وأرسلوا إلىٰ أهليهم فنزلوا معهم، حتىٰ إذا كان بها أهل أبيات منهم، وشبَّ الغلام، وتعلَّم العربية منهم)، فالغلام: إسماعيل، وقوله (منهم): أي من جرهم، فهذا الحديث ينقض الحديث السابق.

وإن سلَّمنا جدلًا بصحة هذا الحديث، فلعلَّه أراد أنه: أول من فُتِق لسانه من آباء النبي ﷺ بالعربية المُبِينة. وقد تكون فيه إشارة إلىٰ أن لسان أبيه إبراهيم -وهو ساميّ-: كان عربيًّا غير مُبِين.

فالصحيح إذن: أن إسماعيل عليه السلام ليس أول من تكلم بالعربية. ولا يجوز في طبائع الأشياء أن يُنسب وضع اللغة إلىٰ فردٍ لأن اللغة تواضع واتفاق يكون بين الجماعة، ثم هي لا توضع فجأة، بل توضع شيئًا فشيئًا بالتدريج وبمرور الزمان. ومهما يكن فالعربية متقادمة الميلاد. ولو قلنا: إن تاريخها هو تاريخ السامية الأمّ لم يكن ذلك بعيدًا لأنها أشبه أخواتها بها وأشدهنّ حفاظًا علىٰ خصائصها وأصل صورتها.

ب- أقدم نصوصها:

وصلت إلينا مجموعتان من النقوش فيها كلمات عربية، أولاهما تضمّ النقوش اللحيانية والثمودية والصفوية. وأخراهما تضم خمسة نقوش، وهي: أم الجِمال الأول والنِّمارة وزبَدٍ وحرّانَ وأمّ الجِمال الثاني.

فأما الأولىٰ فهي أقدمُها. ويبدأ تاريخها من القرن الخامس قبل الميلاد تقريبًا. وقد وُجدت في شِمالي الجزيرة (مدائن صالح، العُلا، حائل، تبوك) وجنوبيّ بلاد الشام. وسُميت اللحيانية والثمودية باسم قبائلهما، وسُميت الصفوية باسم البقعة التي عُثر عليها فيها، وهي ناحية الصَّفاة.

وهي تمتاز بتأثرها بالآرامية.

وأما الثانية فهي متأخرة عنها. وأقدمها نقش أم الجِمال الأول (نحو ٢٥٠م) فالنِّمارة المؤرخ بـ(٣٢٨م). وهي أقرب إلىٰ لغة القرآن.

وكلتا المجموعتين تُسمىٰ (العربية البائدة) و(عربية النقوش).

وللأنطاكي كلام حسنٌ في ذلك في كتابه «دراسات في فقه اللغة ص١١٢»، قال: (ولنعد الآن إلىٰ النقوش الشمالية وهي (الصفوية)، و(الثمودية)، و(اللحيانية)، و(الجاهلية)، لقد اختلفت آراء المستشرقين في أمر لسان هذه النقوش، قالت فئة منهم: ليست هذه نقوشًا عربية، بل هي آرامية، أو نبطية، فيها ألفاظ وعبارات عربية. وليس لنا مع هؤلاء حديث، فلسنا في مقام التنازع في هذه النقوش، ولا في ملكيتها إلىٰ أيِّ الألسن تعود، وإنما نكتفي بمطالبة من يفسر لنا سبب وجود ألفاظ وعبارات عربية في نقوش آرامية أو نبطية.

وقالت فئة ثانية: بل هي نقوش عربية فيها تأثيرات آرامية كثيرة، بحيث يُعتبر اللسان الذي كُتِبت به لسانًا يختلف عن اللسان العربي الذي نعرفه في نجد والحجاز. وعلىٰ هؤلاء نردُّ بما يأتي: إذا كان لسان عرب مشارف الشام والعراق -وهم أصحاب هذه النقوش- مختلفًا اختلافًا كبيرًا عن لسان أهل نجد والحجاز في أثناء تدوين هذه النقوش =فيجب أن نجد تفسيرًا مقبولًا لتشابه اللسانين المذكورين تشابهًا تامًّا قبيل ظهور الإسلام، هذا التشابه الذي أثبتت كل الروايات التاريخية والأخبار الأدبية وجوده، فكلنا يعلم أن شعراء نجد والحجاز كانوا يفِدون قبيل الإسلام علىٰ ملوك المناذرة)، ثم قال: (فإذا علَّل المستشرقون هذا التقارب بالابتلاع، فقد وقعوا فيما وقع فيه غيرهم ممن قالوا بابتلاع لهجات الشمال للهجات الجنوب، وما قلناه في الرد علىٰ ذلك يصلح بكل تفاصيله للرد علىٰ هؤلاء أيضًا)، وقد ذكرنا رده سابقًا، ثم قال: (الثاني: أن هذه النقوش تشتمل علىٰ عبارات لا شك في فصاحتها وسلامتها من كل لكنة أعجمية، مثل: "ونزَّل بنيه الشعوب"، و: "فلم يبْلُغ مَلِك مَبْلَغه"، وهذا أكبر دليل علىٰ أن لسان كتبة

هذه النقوش لم يكن يختلف في شيء عن لسان نجد والحجاز كما نعرفه. فإن قيل: فما شأن هذه العبارات الأعجمية في هذه النقوش، مثل: "تِي نفس"، يعني: هذا قبر) وذكر بعض الأمثلة، ثم قال: (قلنا: هذه العبارات وما شابهها كانت تقليدًا كتابيًّا يتَّبعه الكتبة في النقوش فقط، دون لسان المحادثة العادية، فكلنا يعلم أن الثقافة الآرامية كانت هي المسيطرة علىٰ تلك المنطقة لذلك العهد، وكلنا يعلم أيضًا أن العرب الشماليين قد أخذوا خطهم عن الخط الآرامي، فكان طبيعيًّا أن يتأثروا به..).

ثم قال: (وقالت فئة ثالثة: إن لسان هذه النقوش هو لسان العرب الشماليين الجاهليين، ولكنه بخصائصه التي تظهر له من خلال النقوش تختلف عن لسان القرآن اختلافًا كبيرًا. وليس لهذا القول إلا إحدىٰ نتيجتين اثنتين لا ثالثة لهما، فإما أن يقول هؤلاء: إن اللسان القرآني بخصائصه المعروفة قد نجم من العدم، أو اخترع اختراعًا. وإما أن يقولوا: إن اللسان الجاهلي قد تطور حتىٰ كانت له هذه الخصائص حين ظهور الإسلام)، ثم أنكر القول بالاختراع، وذكر بأنه قول سخيف، ثم قال: (وأما القول بالتطور فلا نرفضه)، وبيَّن أنه يحتاج إلىٰ وقت طويل، والذي بيْنَ لغة القرآن ولغة هذه النقوش وقت يسير. وخلاصة هذا: أنه لا بد أن تكون لغة هذه النقوش قريبة جدًّا من لغة القرآن، والتطور الذي يمكن أن يقع لن يكون إلا يسيرًا جدًّا، يقع مثله في مثل هذا الوقت.

وزعم بعضهم أن أقدم نصّ عربيّ نقيّ قريب إلىٰ الفصحىٰ عُثِر عليه هو نصّ (عِجل بن هفعم) المكتشَفُ في قرية الفاو ما بين الرياض ونجران. وهو بخطّ المسنَد. وقد كُتب ما بين القرن الأول قبل الميلاد إلىٰ القرن الأول الميلادي.

وأقدمُ جملة عربية نقيّة – فيما ذكر ولفنسون – في «تاريخ اللغات السامية ص١٩٣» جملةٌ وقعت في نقش النِّمارة: (فلم يبلغ ملك مبلغه). وذكر أن ذلك (أقدم ما وُجد في يومنا من الأسلوب العربي الجاهلي)، غيرَ أنه مسبوق بما جاء في نصّ (عجل بن هفعم)، ومنه: (عَدّىٰ كي تُمطِر السماءُ دمًا والأرضُ سعيرًا) إلا أنه يحتمل قراءات عدّة. و(عدّىٰ) قد تكون (حتّىٰ). وليس ذلك معروفًا في فصحىٰ القرآن، إنما يقال: (عَتّىٰ) في لغة هذيل. و(كي) بمعنىٰ (أن) في السبئية.

ج- تطور العربية:

انشقت العربية القديمة من السامية الأمّ، ولكنها تطوّرت عنها إما بتغيير أشياء فيها، وإما بزيادة أشياء لم تكن فيها، وإما بإماتة أشياء كانت فيها.

١) التطور بالتغيير. من ذلك: الأصوات، فالباحثون المعاصرون المعنيون بالساميات يرجِّحون أن (الفاء) العربية أصلها: (باء) مهموسة (P)، وأن (الجيم) العربية أصلها: (كاف) مجهورة (گ). وقد استنبطوا ذلك من المقارنة بين اللغات السامية. واللغات التي ليس فيها باء مهموسة قليلةٌ، منها البربرية ولغة الطوارق والصومالية. واللغات التي ليس فيها كاف مجهورة قليلة أيضًا إذ تبلغ نحو ٦٪ من اللغات المستقراة في إحصاء تولّته جامعة كاليفورنيا شمِلَ في نسخته

الأولىٰ ٣١٧ لغة من لغات العالم اليومَ، ثم زِيدت في الطبعة الثانية إلىٰ ٤٥٠ لغة.

ومن ذلك: الألفاظ، إذ غُيِّر بعضها إما في عموم الصيغة، ومنه زعمهم أن إعلال نحو: (قال) و(باع) و(قضَىٰ) و(تلا): طارئ، وأن السامية الأم ربما تصحح ذلك فتقول: (قوَل) و(بَيَع) و(قَضَيَ) و(تَلَوَ)، واحتجُّوا بأنَّا نجِد ذلك في الحبشية، إذ تُصحَّح تلك البِنَىٰ.

وإما في مفردات محصورة، منه زعمهم أن الضمير (هُنَّ) في العربية أصله: (شِن) أو (سِن) في السامية، وكذلك (كُنَّ) أصلها: (كِنْ)، و(إنَّ) أصلها: (هِنَّ)، ويزعمون أنها كانت تدل علىٰ التنبيه، ثم طوَّرتها العربية إلىٰ (إنَّ) واستعملتها للتوكيد، وأدخلتها علىٰ الجملة الاسمية.

وزعموا أن (ليس) العربية أصلها: (لا أيْس)، وأن (أيْسَ) بمعنىٰ: الوجود، وهي لا تزال مستعملة بقريب من هذا اللفظ في بعض اللغات السامية، والعرب تقول: "ائتني به من حيث أَيْس ولَيْس"، فأصل (ليس): (لا أَيْس)، ثم حذفت العربية الهمزة فقالت: (ليس).

ومن ذلك ما يزعمه بعض العلماء، ولا سيَّما الخليل من ادِّعاء تركيب بعض الأدوات، كقوله: أصل (لن): (لا أَنْ).ومنه قوله العلماء قديمًا: إن أصل (ستّ) هو (سِدس)، ولهذا ترجع في التصغير والجمع[1].

٢) التطور بالزيادة. وذلك بإحداث ألفاظ جديدة، أو ولادة معانٍ جديدة لألفاظ موجودة. وهذا قد يكون قبل الإسلام أو بعده، فأما ما كان قبل الإسلام: فلا يكاد يُعرف، وإنما يُخمِّن العلماء بعض ذلك، كقولهم: أصل (الوغىٰ): الأصوات المختلطة، ثم سُمِّيت الحرب بذلك؛ لما فيها من الأصوات المختلطة، فهذا تطور.

وأما ما كان بعد الإسلام، فمنه: الألفاظ الشرعية، كالصلاة والزكاة والصوم والجهاد.

ومنها: ألفاظ أحدثها المولَّدون، وهذه لا عناية لنا بها، وهي كثيرة.

ومنها المعرَّب ومنها غير المعرَّب[2].

---

(١) من الكتب التي تناولت هذا الموضوع: «فقه العربية المقارن» لرمزي بعلبكِّي، و«التطور النحوي» لبرجشتراسر، و«التطور اللغوي» لرمضان عبد التواب.

(٢) انظر أمثلتها في كتاب «تاريخ اللغة العربية ص٢٤١» لجرجي زيدان، وانظر أيضًا كتاب «الزينة في الكلمات الإسلامية العربية» للرازي، و«الألفاظ والحروف» للفارابي، و«المزهر» للسيوطي، و«شفاء الغليل» للخفاجي، إذ هو في المعرّب والمولّد أيضًا. وهو نادرٌ في كتب المتقدمين لقلّة تعرضهم للمولّد. ومنها أيضًا «العربية» ليوهان فِك، و«اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيرها» لكيس فرستيغ. وهناك كتب فيما أحدثته العربية المعاصرة، منها: «العربية الفصحى المعاصرة» لستتكيفتش. ولإبراهيم السامرَّائي كتب ومقالات في هذا الموضوع لعنايته به، منها مقال له في «مجلة مجمع القاهرة، ج٧٦» عنوانه (في العربية المعاصرة ومعجمها). ومنها «المولد في العربية» لحلمي خليل.

٣) التطور بالإماتة. نُقِل عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: (ما انتهىٰ إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير).

وقال ابن فارس: (باب القول علىٰ أن لغة العرب لم تنتهِ إلينا بكلِّيتها، وأن الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير، وأن كثيرًا من الكلام ذهب بذهاب أهله. ذهب علماؤنا أو أكثرهم إلىٰ أن الذي انتهىٰ إلينا من كلام العرب هو الأقل)، ثم نقل كلام أبي عمرو، ثم قال: (وأحرِ بهذا القول أن يكون صحيحًا)، ثم ذكر أمثلة فقال: (ومن ذلك قولهم: "يا عيد ما لكَ؟"، ولم يفسِّروا قولهم: "صه"، و"ويهك"، و"إنيه")، ثم قال: (فأما الزجر والدعاء الذي لا يُفهم موضوعه فكثير، كقولهم: "حيَّهل"، و"بعينٍ ما أَرَيَنَّك").

وكثيرًا ما يُنقل عن المتقدِّمين في ألفاظ قديمة قولهم: "كلام عُقْمِيٌّ قد درس". وهناك بحوث ودراسات في الألفاظ التي ماتت وبادت[1].

(١) وانظر «نشوء اللغة ص٩٩» للكرملي، و«تاريخ اللغة العربية ص٢٣٠» لجرجي زيدان.

الثالث: لهجاتها:

من المعلوم أن كل لغة في الأرض تتفرَّع إلىٰ لهجات إذا طالت المدة، واتسعت الرُّقعة، وكَثُر المتكلِّمون بها.

واللغة العربية موغلة في القِدم، فلا بد أن يجري عليها ما جرىٰ علىٰ سائر اللغات، فتصبح لهجات؛ وذلك أن كل لغة لا بد أن تتطور، فإذا أجمع أهل اللغة علىٰ تطور ما، سواء أكان في الأصوات، أم في الألفاظ، أم في التراكيب، فإنه يُعَدُّ تطورًا وحسب.

وإن اختلفوا في هذا، فطورت جماعة من أهل اللغة شيئًا من اللغة، وأبت ذلك بقية الجماعة، فلم يتابعوهم، ولم يواطئوهم علىٰ ذلك التطورِ =فهذا يعني نشوء لهجة جديدة.

والفرق بين اللغة واللهجة دقيق، وقد يُشكل أحيانًا. وقد شبه هذا بعضهم بحبّات الرمل التي تضعها ثم لا تزال تزيدها حتىٰ تصبح كثيبًا، فإنك لا تدري عند أي حبةٍ منها استحقّت أن تُسمىٰ (كثيبًا)، فكذلك ما يتشعب من اللغة من لهَجات، فإنك قد تعدّها لهجة منها، وقد ترىٰ أنها أصبحت لغةً مستقلّة عنها، ولكن ليس لهذا حدود دقيقة ضابطة، غير أني أرىٰ اللهجة لا تُسمّىٰ لغة إلا إذا ماتت أمّها ولم تعُد مستعمَلة في الخطاب. ولهذا ليس لنا أن نعُد اللهجة السعودية والمصرية لغتين، بل هما لهجتان لأن أمّهما وهي الفصحىٰ لا تزال مستعملة ومفهومة عند أهل هاتين اللهجتين. وقسْ علىٰ ذلك.

وإذا نظرنا إلىٰ اللغة العربية فإنا نجد لها لهجات كثيرة، وذلك بحسب البقاع التي كان يقطنها العرب، وبحسب القبائل التي كانت تتكلم باللغة، وليس من السهل أن نحيط بالقبائل وبطونهم وأفخاذهم، وفروق ما بينهم في التكلم بالعربية، ولا نستطيع أيضًا أن نضع حدودًا فاصلة بين لهجة وأخرىٰ؛ وذلك أنا إذا قسمنا الظواهر اللهْجية علىٰ البقاع فلن تكون هذه الظواهر لهذه البقعة مخالفةً كلُّها للبقعة الأخرىٰ، إذ قد تلتقي القبائل في ظواهر وتختلف في ظواهر، فقد توافق أسدٌ هذيلًا مثلًا في ظاهرة، وتخالفها في ظاهرة أخرىٰ وتوافق تميمًا. وهكذا. فإذا أردنا أن نضع حدودًا دقيقة فلا بد أن نرتّب ذلك علىٰ الظواهر اللهجية، وليس علىٰ القبائل والبقاع، فنقول مثلًا: لغة تسهيل الهمز كان يستعملها أهل البقعة الفلانية، أو القبيلة الفلانية، أو البطن الفلاني من القبيلة الفلانية، وأما لغة تحقيق الهمز فكان يستعملها أولئك القوم، فهذا التقسيم أدق، إلا أنه ليس بمتيسِّر في جميع الظواهر؛ ولذلك عمَد العلماء إلىٰ أن يقسموا اللهجات إلىٰ لهجتين بينهما فروق كثيرة، وهاتان اللهجتان هما:

- لهجة أهل الحجاز.
- ولهجة أهل نجد.

ومن أمثلة الفرق بين الإقليمين في اللهجات: أن أهل الحجاز كانوا يسهِّلون ولا ينبرون (أي: لا يهمزون)، فيقولون مثلًا: "مَسَلَة، وبِير، ورَاس، ومُومِن"، وكانوا لا يميلون، وكانوا يقولون: "وَهُوَ، وَهِيَ"، وكانوا يفتحون حروف المضارعة فيقولون: "نَعلَم، وتَعلَم".

وأهل نجد كان من لغتهم النبرُ، والإمالةُ، فيقولون مثلًا: حُبْلىٰ - بالإمالة -، وكانوا يقولون: "وَهْوَ، وَهْيَ" فيسكِّنون، وكانوا يكسرون حروف المضارعة، فيقولون: "نِعلَم، وتِعلَم".

ولمزيد من الأمثلة راجع كتاب «لغات القرآن» للفرَّاء، وهو كتاب في غاية النفاسة، وكان مفقودًا قبل سنوات، و«اللهجات العربية» لإبراهيم أنيس، و«اللهجات العربية» لعبدالغفار هلال، وغيرها.

وهذه اللهجات منها ما لقَّبه العلماء، كـ(التلتلة)، و(الشنشنة)، و(العجعجة)، و(الاستنطاء)، و(التضجُّع)، ومنها ما لم يلقَّب.

ولن نذكر هذه اللهجات، وإن كان يذكرها كثيرون في فقه اللغة؛ لأن فقه اللغة: علم يُراد به أن يبيِّن طبيعة اللغة، وخصائصها، ومزاياها، وكيف نشأت، وكيف تفرَّعت، وكيف نصونها، وننمِّيها، وليس من موضوع هذا العلم ذكرُ مسائل اللغة التفصيلية.

وإذا نظرنا إلىٰ هذه اللهجات فإنا نجد أن ألصق العلوم بها: علم الصرف، وعلم متن اللغة (المعاجم)، فما يطَّرد منها ويرجع إلىٰ قانون كلي =فإنه يُذكر في علم الصرف، مثل: (التلتلة)، و(الشنشنة).

وما كان جزئيًّا ليس له قانون كلي =فإنه ينبغي أن يُدرس في المعاجم؛ لأن المعاجم عمادها السماع، وذلك مثل: "غشاوة" و"غَشْوة"، و "سِقْط" و "سَقْط".

فإن أُرِيد الاطلاع عليها مجتمعةً فإن متن اللغة يُذكر فيه جميع الألفاظ مع معانيها علىٰ اختلاف لغات العرب، ولكن هذه الألفاظ ليست ضربًا واحدًا، بل نستطيع أن نصنفها، وقد صنع العلماء ذلك، ففي متن اللغة ألفاظ من المقصور والممدود، ومع ذلك أفردوا لها تصانيف، وكذلك ألفاظ من المذكر والمؤنث، وألفاظ من المعرَّب، وألفاظ من لحن العامة، وقد أفردوها بالتصنيف أيضًا، فكذلك اللهجات ينبغي أن يُصنع بها ما صُنع بالمعرَّب، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، ولحن العامة، فتُفردَ بالتصنيف، وتكون فرعًا منشقًّا من (متن اللغة = المعاجم).

وتبقىٰ هناك بعض الخصائص اللهجية التي تُشْكِل في إلحاقها بعلم - مع القطع بعدم إلحاقها بفقه اللغة -، مثال ذلك: (القُطعة)، فإنهم يذكرون أن (طيِّئًا) يقولون في "يا أبا الحكم": "يا أبا الحكَـا"، فهذه قد تُلحق بعلم الصرف لأنها حَذفٌ.

وكذلك: (العجْرَفيَّة)، فإنهم يذكرون أن (ضبَّة) في لغتها عجرفية، والعجرفية: الجفاء في الكلام، وهذه طريقة في الكلام لا تُمثَّل، ولا تُصوَّر، ولا يُعرف حدها، وهذه قد تُفسّر في المعاجم، أو تُلحق بعلم الأصوات.

وكذلك: (اللَّخْلَخَانِيَّة)، وتُسمَّىٰ: (الرُّتَّة)، وهي في أهل العراق، وذكروا أنها: العُجمة، فهذه ليست بلهجة واضحة، وليس لها قانون فتُلحقَ بالصرف، ولا أفرادٌ محصورةٌ مذكورةٌ فتُلحقَ بالمعاجم.

وكذلك: (التضجُّع)، وهو: التباطؤ والتراخي في الكلام، وتُنسب إلىٰ (قيس) وغيرها، وهي كالسابقة في إشكالها، لكن قد تُلحق بعلم الأصوات.

*** أفصح اللهجات:**

للعلماء في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول: أن أفصح قبائل العرب (قريش)، وهذا أمر يذكره كثير من المتقدمين، من ذلك قول ابن فارس في «الصاحبي ص٣٣»: (أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالِّهم: أن قريشًا أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة؛ وذلك أن الله جلَّ ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمدًا ﷺ، وجعل قريشًا قُطَّان حرمه، وجيران بيته الحرام وولاته، فكانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يَفِدون إلىٰ مكة للحج، ويتحاكمون إلىٰ قريش في أمورهم، وكانت قريش تعلمهم مناسكهم، وتحكم بينهم، ولم تزل العرب تعرف لقريش فضلها عليهم، وتسميها: أهل الله؛ لأنهم الصريح من ولد إسماعيل عليه السلام، لم تشبهم شائبة)، ثم قال: (وكانت قريش - مع فصاحتها، وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها - إذا أتتهم وفود العرب تخيَّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفىٰ كلامهم، فاجتمع ما تخيَّروا من تلك اللغات إلىٰ نحائزهم وسلائقهم التي طُبِعوا عليها، وصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترىٰ أنك لا تجد في كلامهم (عنعنة) تميم، ولا (عجرفية) قيس، ولا (كشكشة) أسد، ولا (كسكسة) ربيعة، ولا

الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس، مثل: "تِعلَمون، ونِعلَم"، ومثل: "شِعير، وبِعير").

المذهب الثاني: أنه لا يُسلَّم أن لهجة قريش أفصح من غيرها مطلقًا، وهو رأي بعض المحدثين.

ورأيي: أن لهجة قريش ليست هي أفصح لهجات العرب بإطلاق، ولكن فيها خصائص كثيرة تُعَد مرضيّة عند عامة العرب، وتُعَدّ من الأفصح، ولكن ليس كل ما في لهجة قريش عالي الفصاحة، يدلُّ علىٰ ذلك أمور، منها:

- أن العلماء ذكروا أن النبي ﷺ استُرضع في بني سعد لأمور منها: ليكتسب الفصاحة، فإذا كان الأمر كذلك فلِمَ يترك قومه قريشًا وهم أفصح العرب؟ هذا قد يعني أن بني سعد أفصح من قريش.

- ومن ذلك: أن قريشًا كانت تَفِد إليها الوفود من جميع البلدان والأقطار، ومن مختلف الأجناس والقبائل، والعجيب أن العلماء جعلوا ذلك مَزِيَّةً لهم، فزعموا أن قريشًا كانوا يتخيَّرون من كل لغة أحسن ما عندها، وهذا لا يصح؛ لأن اللغة لا تُتَخَيَّر هكذا بالقصد، وإنما تُكتَسب من غير قصد، فإن أرادوا ذلك -أي: أنها تُكتسَب من غير قصد- فكيف يعدُّون ذلك مزية لها مع أنهم زعموا أن العلماء لا يأخذون من القبائل والأماكن التي يخالِط فيها العربُ غيرَهم من العجم أو من التجار، أليسوا تركوا الأخذ عن (عبد القيس)، وأهل البحرين؛ لقربهم من فارس، وتركوا الأخذ عن (بكر) و(تغلب)؛ لقربهم من أهل العراق الذين كان فيهم أيضًا من الفرس، وتركوا الأخذ عن أهل اليمامة؛ لأنهم أهل

تجارة فيختلطون بالتجار؟ فكذلك قريش كانوا أهل تجارة، وكان يَفِد الناس إليهم من أماكن شتَّىٰ، فلم لا يكون هذا سببًا في إفساد لغتهم؟

- ومن ذلك: أن هناك لغات لقريش رغِبَ الناس عنها، كـ: (تسهيل الهمز)، فهو لغة قريش، وأكثر القراء يقرؤون بالهمز، والشعراء والبلغاء كذلك يهمزون، وكذلك كانت قريش تفخِّم (الألف)، في مثل: الصلاة. وقد ترك الناس ذلك منذ الصدر الأول.

وليست للعلماء معرفة دقيقة بلغة قريش؛ لأن الفساد أسرع إليها بعد الإسلام، وقد نص علىٰ هذا أبو حاتم السجستاني في آخر كتابه «المذكر والمؤنث» حيث ذكر أن العلماء بعد الإسلام لم يأخذوا عن قريش؛ لأنهم خالطوا العجم فتغيَّرت لغتهم، قال: (وقد كنت أسمع كثيرًا أهل مكة يقولون: "هَوَ ذَا" فيفتحون الهاء والواو، وهم أفصح من أهل العراق علىٰ كل حال، وإن كانوا يلحنون، وأهلُ المدينة أفصح منهم؛ لقلة ما يُخالطهم العجم؛ لأنهم لا يُقيمون عندهم كما يُقيمون بمكة مجاورين).

- ثم إن العلماء لهم مقالات مختلفة في الحكم بفصاحة بعض القبائل، فمنهم من يرىٰ أن أفصح العرب: عالية نجد وسافلة الحجاز، ومنهم من قال: (بنو سعد بن بكر)، ومنهم من قال: (سافلة العالية وعالية السافلة)، ومنهم من قال: (عُليا هوازن وسُفلىٰ تميم)، ومنهم من قال: (عُليا تميم وسفلىٰ قيس)، ومنهم من قال: (أزد السراة)، ومنهم من قال: (جَرْم)، ادّعىٰ ذلك أحدُ أبنائها.

*** العلاقة بين العربية الفصحىٰ واللهجات القديمة:**

اختلف المعاصرون في هذا علىٰ قولين:

الرأي الأول: أن اللغة العربية الفصحىٰ لم تكن لغة كلام (أي: لغة الحديث اليوميّ) البتَّة، وهذا رأي بروكلمان، وفولرز، وغيرهما، وقالوا: هذا من اختلاق النحاة، وإنما كان للعرب لهجات هي التي يتخاطبون بها.

وهذا القول لا يستحق أن يُردَّ عليه.

الرأي الثاني: أنها كانت لغة كلام. ثم اختلف هؤلاء في علاقتها باللهجات، فقيل: إن العربية الفصحىٰ خليط من لهجات قبائل نجد واليمامة والحجاز.

وقيل: إنها لغة قريش. وقيل: إن فيها كثيرًا من لغة قريش، وفيها أيضًا من غيرها، وهذا هو الصواب.

وبعض الذين يقولون بهذا الرأي يرون أنها لم تكن لغة سليقية لكثير منهم، بل كانت بالصناعة، وأنه قد يقع منهم اللحن إذا هم راموها، وعدُّوا من اللحن: (الإقواء)، وأنهم يحرِّكون ما يُحمل علىٰ الإقواء بحركة القافية.

وهذا كلام لا يُلتفت إليه لتبيّن سقوطه.

وهذه العربية الفصحىٰ المؤلَّفة من كثير من لغة قريش ولغة غيرها من القبائل كانت لغة مشتركة بينهم يقرؤون بها القرآن وينظمون بها الأشعار. ولعلهم كانوا يلقون بها الخُطَب. وربما تحادثوا بها إن أعجزهم أن يَفهم بعضُهم

لهجة بعضٍ. وقد ظفرت بنصّين نفيسين يدلّان علىٰ ذلك، أحدهما ما حكاه سيبويه عن العرب من حروف رديئة ذكر أنها (لا تُستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر)، ففرّق كما ترىٰ بين نوع الكلام الذي يُقرأ به القرآن ويُنشد به الشعر، وبين غيرِه من الكلامِ. والآخر قولُ الفراء: (لو اقتستَ في القراءة علىٰ ما يخِفّ علىٰ ألسن العرب فيخففون أو يدغمون لخففتَ قوله: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾ فقلت: أَيشٍ أكبر شهادة. وهو كلام العرب، فليس القراءة علىٰ ذلك، إنما القراءة علىٰ الإشباع والتمكين)[1].

أما اللهجات المتأخرة عن زمن الفصاحة، وهي التي تُسمَّىٰ: (اللهجات العامية)، أو(الدارجة)، أو(المحكيَّة)، فلا يُعتدُّ بها؛ لأننا إنما نُعْنَىٰ بالعربية الفصحىٰ[2].

وإذا أردنا أن نعرف تاريخ ظهور العامية فينبغي أن نفرق بين أهل الحواضر وأهل البوادي.

فأما أهل الحواضر: فيظهر أن اللحن بدأ يتسرَّب إلىٰ منطقهم وكلامهم بعد بدْء الفتوح الإسلامية بنحو جيل، فإذا قدَّرنا بدْء الفتوح بعام (١٠هـ)، وقدَّرنا أن الجيل ثلاثون عامًا =فيمكن أن نقول إن اللحن أخذ يظهر في نحو عام (٤٠هـ). وهذا تقريب، فقد يزيد ذلك وقد ينقص.

---

(١) «معاني القرآن ٢/ ٢١٠».

(٢) من أراد مزيدًا من البسط والتفصيل في هذه المسألة فليرجع إلى كتاب «تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر» لنفُّوسة زكريا، و«أباطيل وأسمار» لمحمود شاكر، و«الزحف على لغة القرآن» لأحمد عبد الغفور عطار.

ويدل علىٰ أن ظهور اللحن كان مبكِّرًا: أن عبد الملك بن مروان (ت ٨٦هـ) كان يقول: (شيَّبني ارتقاء المنابر؛ خشية اللحن)، وهذا لا يدل علىٰ فصاحته، بل يدل علىٰ أن اللحن بدأ يُضعِف من سليقته، ويؤثِّر فيها، ويخلُّ بها؛ لأنه لو كان سليقيًّا تمامًا لم يخشَ علىٰ نفسه اللحن؛ لأن العربي السليقي لا يخشَىٰ اللحن، بل لا يطاوعه لسانه عليه، وهذا يدل علىٰ قدر من التحفظ يراعيه عبد الملك بسبب شيء من الاختلال عرض لسليقته بمخالطته من يلحن.

ويدل علىٰ ذلك أيضًا: ما يُحكىٰ عن الحجاج بن يوسف (ت٩٥هـ)، أنه قال مرة ليحيىٰ بن يعمر: أتراني ألحن؟ قال: الأمير أجلُّ من هذا، فألحَّ عليه، فقال: إلا حرفًا واحدًا، قال: ما هو؟ قال: ﴿إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيۡكُم﴾، قال: أنت تقول: "أَحَبُّ").

كذلك قولهم: "ثلاثة لم يلحَنوا في جدّ ولا هزل"، فهذا دليل علىٰ فساد كلامهم؛ لأن حصر من لا يلحن في ثلاثة دليل علىٰ أن من سواهم من العرب في ذلك العصر كانوا يلحنون.

علىٰ أن المتأخرين من النحويين يزعمون أنه يُحتجُّ بكلام أهل الحاضرة إلىٰ عام (١٥٠هـ)، وهذا كلام في غاية الفساد، يقول الفارابي: (وبالجملة، فلم يؤخذ عن حضريّ قط). ويقول ابن جني: (باب: في ترك الأخذ عن أهل المدر).

فليس يؤخذ إذن عن أهل الحاضرة جُملةً بعد طبقة الصحابة، فأما أبناؤهم ومن كان في طبقتهم فإنَّ أمرهم مشكوك فيه، فأحيانًا يؤخذ عنهم، وأحيانًا يُستأنس بهم، وأحيانًا لا يُحتجُّ بكلامهم. وليس هذا موضع بحث هذه القضية.

ويُنقل عن الفرَّاء أنه يقول: (أول لحن سُمِعَ في العراق: هذه عصاتي).

وأما أهل البادية فإنهم علىٰ صنفين:

• منهم من جاور الحاضرة، وخالط أهلها، فهؤلاء كان العلماء يتحرَّجون من الأخذ عنهم، حتىٰ في زمن مبكر من القرن الثاني. وربما أُخذِ عنهم.

• ومنهم من ظلَّ بعيدًا من الحواضر، قليل الاختلاط بأهلها، وهم الذين كانوا في بادية نجد والحجاز ونحوِها، فهؤلاء ظلَّ العلماء يأخذون عنهم، فنجِد أن الأصمعي وأبا عمرو الشيباني وابن السكِّيت يروون عنهم، وقد كان المبرَّد (ت٢٨٥هـ) يروي عن عُمارة بن عقيل بن بلال بن جرير، علىٰ أنهم ربَّما بهْرَجوه وشكُّوا في فصاحته، ونجِد أبا منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) يحتجُّ بكلام أهل البادية، وقد ذكر في كتابه أنه: (لا يكاد يقع في منطقهم لحن فاحش)، وتأمل قوله: "لا يكاد" وفي قوله: "فاحش"، هذا دليل علىٰ أنهم ليسوا فصحاء تمامًا، وأنه كان يتخيَّر من كلامهم ما يغلب علىٰ ظنه أنه فصيح، ونجِد ابن جني (ت٣٩٢هـ) ربَّما استأنَس بكلام أعرابي سمَّاه: الشجري العقيلي، وكان الجوهري يذكر في كتابه «الصحاح» أنه جاب البوادي، وشافه الأعراب، وروىٰ عنهم أشياء، وأثبتها في كتابه «الصحاح»، فهذا يدل علىٰ أنه يحتجُّ بألفاظهم علىٰ الأقل، غير أن ابن هشام الأنصاري أنكر ذلك في كتابه «المسائل السفرية» فقال: (وقد قال الجوهري: كذا، وهذا لا يُعرف إلا عند الجوهري)، وذكر أنه لا يُحتجُّ بما انفرد به؛ لأنه حكىٰ عن أعراب زمانه وكان قد فسد لسانهم.

*** أقرب اللهجات العامية إلىٰ الفصحىٰ:**

أقرب اللهجات قبل اليوم إلىٰ الفصحىٰ لهجةُ أهل جبلَي عَكَاد والعُكوتين، فقد ذكر عُمارة اليمني (ت٥٦٩هـ) وهو من أهل الزرائب قريبًا منهما أنه لما دخل زَبيد سنة ٥٣٠هـ تعجب الفقهاء أنه لا يلحن البتة، قال: (وجبلا عَكاد فوق مدينة الزرائب أهلُها باقون علىٰ اللغة العربية من الجاهلية إلىٰ اليوم، لم تتغير لغتهم بحكم أنهم لم يختلطوا قط بأحد من أهل الحاضرة في مناكحتهم ولا مساكنهم. وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه). وزعم الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) أن أهلها باقون (علىٰ اللغة الفصيحة إلىٰ الآن. ولا يقيم الغريب عندهم أكثر من ثلاث ليال خوفًا علىٰ لسانهم). وذكر عبد الرحمن الكواكبي (ت١٣٢٠هـ) نقلًا عنه أنه مرّ بهم فوجدهم كذلك. وعَكاد داخل الآن في مِنطقة جازان.

وكذلك لهجة عرب بَرْقة في ليبيا، فقد قال العبدري (ت٦٨٨هـ): (وعرب بَرقة اليوم من أفصح عرب رأيناهم. وعرب الحجاز أيضًا فصحاء، ولكن عرب برقة لم يكثر ورود الناس عليهم فلم يختلط كلامهم بغيره. وهم الآن علىٰ عربيتهم لم يفسد من كلامهم إلا القليل، ولا يُخلون من الإعراب إلا ما لا قدر له بالإضافة إلىٰ ما يُعربون) وقال أيضًا: (سألت بدويًّا لقيته يسقي إبله بالحصوىٰ عن ماء يقال له: أبو شمال، هل نمر عليه؟ وذكرته بالواو في موضع الخفض علىٰ عادة أهل الغرب، فقال لي: "نعم، تطئون أبا شمال"، وأثبَتَ النون

في الفعل، ونصَب المفعول، وليس في الغرب عربي أعرابي ولا حضري يفعل ذلك).

وأما لهجات هذا العصر فكلّ أهل قطر يدّعون أن لهجتهم أقرب اللهجات إلىٰ الفصحىٰ، فمن ذلك قول علي وافي في كتابه «فقه اللغة»: (وأقرب اللهجات إلىٰ الفصحىٰ: لهجات نجد والحجاز، واللهجة المصرية، وأقرب لهجات المصريين إلىٰ العربية: لهجة أهل سويف)؛ لأنه هو من أهل تلك المنطقة، وذكر أن أبعدها من الفصحىٰ اللهجة العراقية والمغربية[1]. وزعم غيره أن أقربها من الفصحىٰ الشامية، وزعم آخر أنها المغربية. وهذا أعجب شيء! وقيل: اليمنية. ورأىٰ الرافعي أنها عامية البدو. وذكر منهم عرب جنوب الجزيرة وقبائل فهم وقحطان في الحجاز.

والذي أراه أنك إذا شئتَ أن تعرف أقربها إلىٰ الفصحىٰ فلتنظرْ أيُّها أحفظ لأصوات حروفها من التغيير، فاللهجة التي لم تفقد غير صوتين أفصح من لهجة فقدت خمسة أصوات، وهكذا. وذلك أن الأصوات من آخر ما يناله التطور من اللغة، فلا يعتَىٰ فيها التحريف حتىٰ يكون قد أثخن في ألفاظها وأساليبها. ولتنظرْ أسلمها من أن تكون خلَفت أعاجم كانوا في أرضها، ومن أن تكون قد احتلها الأعاجم مدةً من الدهر، ومن أن تكون مجاورة للأعاجم.

---

(١) «فقه اللغة ص١١٧».

❋ وجوه معاملة العامية:

أ- الاحتجاج بها:

ليس أحد من ثقات العلماء يرىٰ الاحتجاج بكلام الناس من مبتدأ القرن الخامس (٤٠٠هـ) فما بعد، سواء في ذلك حاضرتُهم وباديتُهم، إلا أنا نجدهم يستأنسون به أحيانًا لفهم بعض مسائل الفصحىٰ، كما فعل ابن جني في القرن الرابع حين كان يُسائل الشجري العقيلي.

وفي هذا يقول ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ) في كتابه «سر الفصاحة»: (فأما الأعراب فقلَّ من رأيت من فصحائهم اليوم من يفرُق بينهما - يعني الضاد والظاء -، وهذا يدلك علىٰ شدة التشابه، وقوة التماثل، ولست أقول هذا علىٰ وجه الاحتجاج بكلامهم، إلا أنهم قلَّ ما يتفق منهم العُدول عن النطق بحرف من الكلام إلىٰ حرف آخر، إلا والشبه فيهما قوي).

ومن أمثلة الاستئناس بكلامهم صنيع الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في «أساس البلاغة» في مواضع عدة سمعها منهم، وكلُّها أو جلُّها في مسائل يسيرة قد يولّدها القياس. ومنه استئناس الصغاني (ت٦٥٠هـ) بلسان أهل حرَض في اليمن علىٰ ترجيح ضبط لفظ وقع فيه خلاف، وهو: عَضَل أو عُضَل. وهناك استئناسات قليلة للزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) صاحب «التاج».

أما المحدثون المتأثرون باللسانيات فمنهم من يسوِّغ الاحتجاج بكلام العامة، ومنهم من يحتج بما يشيع منه، ومنهم من يحتج بكلام المثقفين، فهم

ليسوا علىٰ قانون واحد، إلا أنهم يشتركون في كونهم يتساهلون في قبول كلام العامة.

ب- جمعها:

لم يكن لمتقدّمي علمائنا عناية بجمع كلام العامة ولم يصنّفوا فيه. أما المحدَثون فلهم فيه مصنّفات كثيرة، من أولها وأوسعها كتاب «معجم تيمور في الألفاظ العامية» لأحمد تيمور باشا (ت١٩٣٠م)، وذلك في لهجة المصريين. ثم توالت بعده مصنفات كثيرة استقرَت لهجات كثيرة مختلِفة.

وهو أمر لا بأس به إن أريد به حفظ التراث لأنه جزء منه. هذا مع ما فيه من حفظ لتاريخ الألفاظ وتطوراتها. وربما أعان ذلك علىٰ معرفة الصواب في الألفاظ الفِصاح، أما إن أريدَ اتخاذه ذريعة للتنبيه من شأن العامية ومزاحمتها للفصحىٰ أو نحو ذلك من الأغراض فهو أمر سيئ ودعوةٌ باغية لا يجوز التغاضي عنها، علىٰ أن الاشتغال بذلك ليس من أعمال لغويِّي الفصحىٰ.

ج- استنباط قوانينها:

يحتاج القول في ذلك إلىٰ تفصيل، فإنا إذا نظرنا إلىٰ هذا الأمر بمعزل عن الأغراض والمقاصد واللوازم ألفيناه أمرًا صالحًا وإن لم يكن من عمَل لغويّي الفصحىٰ، وإذا نحن راعينا ما يحُفّ به من الأغراض والعلل وما يُراد به من المقاصد فهو في غالب الأحوال إنما يُتخذ سُلّمًا لتبجيل العامية وإحلالها محل الفصحىٰ. وهذا أمر لا يجوز قبوله. واللسانيون يستحسنون ذلك؛ لأنهم يرون

أن اللغة تتطور، وأنه ينبغي لنا أن نعتد بجميع هذا التطور، وأن يكون قصارىٰ أمرنا وصفَه من غير تدخل ولا وضعٍ للمعايير، علىٰ أنهم لا يطرُدون ذلك. وقد سبق أن عرضنا لهذه القضية ونقدناها.

وهذا الأمر -أعني استنباط قوانينها- من دعاوىٰ المستشرقين، وأول من صنع ذلك مستشرق يُدعىٰ ولهم سبيتا عام (١٨٨٠م)، وقد كان مدير دار الكتب المصرية آنذاك.

د- ادّعاء فصاحة بعض ما لا يوجد في المعاجم منها:

سعىٰ أحد المعاصرين المعنيِّين بالعامية في هذه القضية مدّعيًا أنه يسير علىٰ ضوء معاييرَ وضعها هو يُمكنها أن تفصل بين الفصيح القديم الذي فات المعاجم وبين غيره من المحرّف والمولّد والدّخيل، وسمَّىٰ هذه الألفاظ المستخرجةَ بهذه المعايير (الفوائت الظنية). وقد رددت علىٰ ذلك بمقالتين بينت فيهما أنه لا قيمة لهذه المعايير في ميزان العلم والتمحيص وأنها عاجزةٌ كلّ العجز عن استخراج شيء من الفوائت لا يقينًا ولا ظنًّا. وعنوانُ المقالتين (نقد دعوىٰ الفوائت الظنية) و(التعليق علىٰ «تدليس المنتقد» وبيان سقوط دعوىٰ الفوائت الظنية). وهما منشورتان في «مجموع المقالات»[1]، فليُراجعا.

(١) في «مجموع مقالات الدكتور فيصل بن علي المنصور في علوم العربية ٨٠٣- ٨٧٠».

هـ النصّ علىٰ ما كان منها فصيحًا مما تضمنته المعاجم:

وهو أمر لا بأس به لغرض التملّح والتفكّه ومن أجل تثبيت العامة علىٰ استعماله. وأول من ألف في ذلك من السابقين ابن الحنبلي الحلبي (ت٩٧١هـ) في كتابه «بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ». وقد توجد نبَذ من ذلك في كتب التصحيح اللغوي كما تجد في كتاب «تثقيف اللسان» لابن مكي الصقلي (ت٥٠١هـ). أما كتاب «الزاهر في معاني كلمات الناس» لأبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) فإن غرضه مختلِف، إذ أراد بكتابه هذا أن يبيّن معاني ما يستعمله الناس من فصيح كلام العرب، لا أن يبيّن فصيح كلامهم إرادةَ تصويبهم. وإذا جرىٰ ذكر شيء مما يلحنون فيه نبّهَ علىٰ ذلك. وقد سبقه إلىٰ ذلك أيضًا المفضلُ بن سلمة (ت٢٩٠هـ) في كتابه «الفاخر» في مواضع يسيرة منه.

ثم جاء بعد كتابِ ابنِ الحنبليّ كتابُ «دفع الإصر عن كلام أهل مصر» ليوسف المغربي، كتبه سنة (١٠٤١هـ)، ولخّصه ورتّبه ابنُ أبي السرور البكري (ت١٠٨٧هـ) في «القول المقتضَب فيما وافق لغة مصر من لغة العرب». وأما المحدثون فمن أولهم تأليفًا في ذلك أحمد رضا العاملي (ت١٩٥٣م) في كتابه «ردّ العامي إلىٰ الفصيح»، وفيه ١٦٤٠ كلمة. وعُني فيه بلهجة لبنان وما حولها.

والثاني أحمد عيسىٰ (ت١٩٤٦م) في كتابه «المحكم في أصول الكلمات العامية». وعُني بلهجة المصريين.

والثالث شفيق جبري (ت١٩٨٠م) في ١٩ مقالةً نشرها في مجلة «مجمع دمشق»، عنوانها (بقايا الفصاح). وعُني بلهجة دمشق[١].

ثم تتابعت الكتب في ذلك، من آخرها وأوسعها «معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة» لمحمد العبودي، وهو في الألفاظ النجدية.

و- بيان ما خالف الفصحىٰ منها:

أشبع علماؤنا القُدامىٰ هذ المسألة بحثًا في كتب (لحن العامة). وقد كنت أحصيت أكثر من ٥٠ كتابًا مطبوعًا في لحن العامّة. وربما عرضوا لذلك في سائر علوم العربية كنحو تخطئة ابن جني قولَ العامة في جمع (زورق): (زواريق) في «سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٠».

وقد ألّف المحدثون أيضًا كتبًا كثيرة في هذا الباب من أولها «لسان غصن لبنان في انتقاد العربية المعاصرة» لشاكر اللبناني عام (١٣٠٨هـ) و«إصلاح الفاسد من لغة الجرائد» لإبراهيم اليازجي. وأصله مقالات منشورة تباعًا منذ عام (١٣١٥هـ)، و«تذكرة الكاتب» لأسعد داغر عام (١٣٣٩هـ)، غير أن المتقدمين إنما يذكرون في الغالب أخطاء العوامّ، وهم دهماء الناس الذين ليس لهم اشتغال بالعلم. وربما عُني بعضهم بأخطاء الخواصّ كما في «درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ» للحريري (ت٥١٦هـ). وأما المعاصرون فلا يذكرون إلا

(١) ذكرها ناصر الدين الأسد في كتابه «تحقيقات في اللغة والأدب».

أخطاء الخواص، وهم المتعلّمون والمثقّفون والإعلاميون وأضرابهم، وذلك لأن أخطاء العامة في هذا العصر تُربي علىٰ الحصر خلافًا للزمن الأوّل.

ز- الكتابة بها في المواضيع العلمية والوثائق الرسمية:

وهي من دعاوىٰ المستشرقين. وقد تبنت ذلك مجلة المقتطف عام (١٨٨١م) تأثرًا بدعوة ولهم سبيتا. وأيدهم أسعد داغر ثم أحمد لطفي السيد.

فأما الكتابة بها في مواضع الهزْل أو التبذّل والتبسّط فأمر لا بأس به.

ح- إحلالها محل الفصحىٰ بعد نبذ الفصحىٰ:

وهي دعوىٰ ظاهرةُ العار. وهي من دعاوىٰ المستشرقين، وعلىٰ رأسهم وليم ولكوكس عام (١٨٩٣م) في مصر. وقد زعم أن ضعف الاختراع لدىٰ المصريين راجع إلىٰ استخدامهم للفصحىٰ.

ط- التكلّم بها:

الكلام بالعامية في مواضع الهزل والتبسط ومع عامّة الناس جائز، بل هو الصحيح، خلافًا لمن يتنطَّع في ذلك فلا يخاطب الناس من عامة وخاصة وفي البيت والسوق إلا بالفصحىٰ، ويظن أن هذا من محبة العربية، ومن الغيرة عليها، ومما يحمل الناس علىٰ استعمالها. وهذا أقرب - في رأيي - إلىٰ الحمق لما فيه من عدم فقه الواقع، ومن دعوة الناس إلىٰ السخريّة من الفصحىٰ واستنكارها. وفي هذا يقول الشاعر:

إن شئتَ أن تصبح بين الورَىٰ ما بين شتَّامٍ ومغتابِ
فكن عبوسًا حين تلقاهمُ وكلِّمِ الناسَ بإعرابِ

ولم يزل العلماء قديمًا وحين كانت الفصاحة غالبةً يتكلمون بكلام العامة. والله تعالىٰ يقول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾. ويذكرون عن الفرَّاء أنه جاء عند الرشيد، فتكلم عنده بكلام لحن فيه عدة مرات، فقال له جعفر البرمكي: "إنه قد لحن يا أمير المؤمنين!"، فقال الرشيد للفراء: "أتلحن؟"، فقال الفرَّاء: "يا أمير المؤمنين! إن طِباع أهل البدو الإعراب، وطِباع أهل الحضر اللحن"، فاستحسن الرشيد قوله.

ويذكرون عن ثعلب أنه كان يتكلم بالعامية فيقول: "اَقْعُدْ"، وأن ابن برِّي كان يتكلم فيلحن، وأنه قال مرة لبعض تلاميذه: "جِيبُهْ"، فقال التلميذ: "آتي به؟"، قال له: "لا، جِيبُهْ".

ويُحكىٰ عن الكسائي أنه دخل السوق، فقال للبائع: "بكم الثوبان؟"، فقال له البائع: "بصفعتان"، فحلف لا يكلم العامة بعد ذلك إلا بكلامها.

الرابع: خصائصها:

المراد بخصائصها: مزاياها، سواء أكانت مقصورة عليها دون غيرها، أم كانت توجد في غيرها قليلةً، وهذه الخصائص نستطيع أن نجعلها قسمين:

١/ الخصائص العرَضية، أو الطارئة، أو المكتسبة، أو العارضة، وهي: التي ليست من طبيعة اللغة، ولا من سِنْخها، وإنما اكتسبتها اللغة، أو أُعطِيتها، وهي:

أ- إما خصائص ثابتة لا تزول - إن ثبتت صحتها -، وهي:

١) أنها لغة آدم، وقد ذكرنا سابقًا أن لغته تختلف عن جميع لغاتنا اليوم، فلا هي العربية ولا غيرها، فلو سلَّمنا بأنها العربية فهي بعيدة كل البعد عن لغتنا هذه التي نتكلم بها؛ وذلك لأنه لابد أن تكون قد تطورت خلال هذه الأحقاب الطويلة تطورًا شديدًا بعيدًا. وهناك أحاديث في ذلك لا يصح منها شيء.

٢) أنها لغة أهل الجنة، وقد ورد في هذه الدعوىٰ أحاديث، منها حديث: (أحبُّوا العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي)، وهذا الحديث لا يصح؛ قال أحمد الباتلي في كتابه «الأحاديث والآثار الواردة في فضل اللغة العربية وذم اللحن: رواية ودراية»: (هذا الحديث تباينت فيه أقوال العلماء تباينًا كبيرًا، قال الإمام الحاكم: حديث يحيىٰ بن بريد حديث صحيح. وتعقبه الذهبي بقوله: قلت بل يحيىٰ ضعفه أحمد وغيره).

ثم قال: (وأظن الحديث موضوعًا، وقد صحح هذا الحديث السيوطيُّ في «الجامع الصغير»، وقواه في «اللآلئ».

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن الحافظ السِّلَفي قوله: هذا حديث حسن. ثم قال شيخ الإسلام: فما أدري أراد حسن إسناده -علىٰ طريقة المحدثين -، أو حسن متنه -علىٰ الاصطلاح العام -. وجزم المناوي بأنه أراد حسن متنه. وقال العقيلي: منكر لا أصل له. وقال ابن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: هذا حديث كذب. وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال الذهبي: موضوع. وقال الألباني: موضوع).

ثم قال: (قلت: والراجح أنه ضعيف جدًّا بهذا الإسناد)، وذكر العلل لذلك.

٣) أنها لغة القرآن، وهذا صحيح، ولكن هذا إنما يوجب شرفها بأن القرآن نزل بها، فأما دلالة ذلك علىٰ فضلها علىٰ جميع اللغات، فيأتي في الحديث علىٰ ذلك - إن شاء الله -.

٤) أنها اللغة السامية الوحيدة التي ظلت حتىٰ اليوم بصورتها القديمة تامة وافية، وهذا ذكره كثير من المستشرقين وغيرهم. وهو صحيح.

ب- وإما خصائص جائز عليها التغير أو الزوال، ومنها:

١) أن اللغة العربية من أكثر اللغات استعمالًا، وهي إحدىٰ اللغات الست الرسمية في هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها، وتُعدُّ اللغة الرابعة في عدد المتكلمين بها، فهم أكثر من نصف مليار إنسان، أكثرُ من الرُّبع منهم يعدّون العربية لغتهم الأم، وأقلّ من الربع يعدّون العربية لغتهم الثانية. وتعد العربيةُ اللغةَ الثانية من حيث عدد الدول التي تتحدث بها إذْ تبلغ: ستين دولة، والرابعةَ في عدد

المستخدمين علىٰ الإنترنت (متقدمةً في ذلك علىٰ اللغة الألمانية والفرنسية والروسية وغيرها). ويُقال: إن عدد المتحدثين الأصليين بها من مجموع سكان العالم ٤٣ , ٤٪، وعدد المتحدثين بالإنجليزية ٥،٤٣٪. وهي اللغة الرسمية في جميع الدول العربية، إضافة إلىٰ إسرائيل (فلسطين المحتلة) والسنغال ومالي وتشاد وأريتريا. وهي اللغة الدينية لنحو: ملياري مسلم.

ويُحتفل باليوم العالمي للغة العربية في الثامن عشر من ديسمبر (١٨/ ١٢).

٢) أن هناك لغات كثيرة تُكتب بحروف اللغة العربية، وقد بلغت عدّتها أكثر من ٦٠ لغة. ومن اللغات التي لا تزال تكتب بها حتىٰ اليوم: الفارسية، والأُردية، والبَشْتُو، ولغة الملايو، والهَوْسا، والفُلانيَّة، والكانوري. وكانت التُّركيَّة والسَّواحليَّة والأمازيغية والجاوية والصُّوماليَّة وغيرها تُكتَب إلىٰ عهد قريب بالحروف العربية[1].

٣) أنها أثَّرت في عدد من اللغات، منها: الفارسية؛ إذْ نصف ألفاظها تقريبًا عربي، والتركية، فكثير من ألفاظها عربي، وبعض الباحثين يرد كثيرًا من ألفاظ الإنجليزية إلىٰ العربية، منهم: مهند الفلُّوجي في كتابه «الفردوس»، فقد ذكر أن خمسة وعشرين ألف كلمة إنجليزية مأخوذة من العربية، ويرىٰ الكِرملي في كتابه

(١) وانظر «غرائب اللغة العربية ص١٢٤» لرفائيل نخلة.

«نشوء اللغة»: أن ٨٠٪ من كل كلمة ثلاثية أو رباعية في اليونانية واللاتينية أصلها عربي. وذكر أنه له مقالات في أن العربية أمّ اللغات ومفتاحها[١].

٢/ الخصائص الذاتية، وهي المركوزة فيها، ومنها:

❁ خصائص في الأصوات.

ومنها:

• الخصيصة الأولىٰ: كثرة مخارجها وشمولُها لآلة النطق:

تتميز (الحروف العربية بتوزعها في أوسع مدرج صوتي عرفته اللغات) كما قال محمد المبارك. ويقول كمال بشر: (اللغة العربية استخدمت جهاز النطق خير استخدام وأعدله، فقد جاءت أصوات هذه اللغة موزعة علىٰ مدارج النطق توزيعًا واسعًا شاملًا لكل نقاطه ومواضعه).

وذُكِر في استقراء تولّته جامعة كاليفورنيا شمِلَ في نسخته الأولىٰ ٣١٧ لغة من لغات العالم اليومَ، ثم زِيدت في الطبعة الثانية إلىٰ ٤٥٠ لغة، أن العربية تمتاز بالحروف الشديدة مع توزّعها علىٰ خمسة مخارج. وهي بهذا قليلة النظير، إذ ٥٣٪ فقط من هذه اللغات المستقراة تتوزع علىٰ ثلاثة مخارج ليس غير.

ثم إنك تجد في عدد منها الحرفَ ونظيرَه، فتجد حرفًا مهموسًا ومقابله المجهور كالذال ومقابلها المهموس الثاء، والدال ومقابلها المهموس التاء،

(١) واقرأ قصّة له في هذه القضية ذكرها في كتابه «نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها ص١٦٢».

والزاي ومقابلها المهموس السين، والغين ومقابلها المهموس الخاء، والعين ومقابلها المهموس الحاء.

وتجد حروفًا منفتحة ومقابلها المفخّم كالتاء والطاء، والسين والصاد، والذال والظاء، والكاف والقاف.

وتجد حروفًا أخرىٰ رخوة ومقابلها الشديد كالهاء والهمزة.

وتعدّدُ المخارج وحسنُ توزّعها يكسِب اللغة نصاعةً في السمع.

- **الخصيصة الثانية: توسّط عدد أصواتها:**

تُعدّ العربية فوق متوسط اللغات في عدد الأصوات الجامدة (وهي ما سوىٰ الحركات الطويلة كالألف والقصيرة كالكسرة) إذ هي ٢٨ جامدًا، والمتوسط ٢٠- ٢٤. وقيل: المتوسط من ٢٠ – ٢٧. وقيل غير ذلك. وذُكِر أن أقلّ ما بلغَتْه لغةٌ من الأصوات الجامدة ١٠ أصوات، وأكثرها ٨٠ صوتًا. وذُكِر في الدراسة السابقة التي استقرت مئات اللغات أن أكثرها أصواتًا جامدة تبلغ ١٤١ (ولعله عدّ الحرف المشدد حرفًا مستقلًّا، فتكون حروف العربية فوق ٦٠ صوتًا تقريبًا). وتوسُّطها أو كثرتها كثرة يسيرة أمرٌ محمودٌ لأنه بقدر كثرتها يَكثر ما يمكن توليده منها من الجذور والألفاظ، فإن قلّت نقصَ ذلك من سعتها، وإن كثرتْ جدًّا أفضىٰ ذلك إلىٰ تقاربها، وهو مما يجعلها متشابهة في السمع فتلتبس وتعدَم التبيّنَ والوضوحَ.

وأما حركاتها فقليلة إذ تبلغ ستّ حركات. فإذا قِيست إلىٰ عدد جوامدها كانت نسبتها ضئيلة. والعربية من اللغات النادرة في ذلك. وهذا من مزاياها أيضًا. وفي ذلك يقول كمال بشر: (وقلة الحركات في لغة ما حسنةٌ من حسنات هذه اللغة في النطق والأداء الفعلي للكلام. ذلك أن الحركات في عمومها أصعب من الأصوات الأخرىٰ، وأكثرها تعرضًا للتغير والتبدل، ومن الطبيعي أنه كلما زاد عدد الحركات كانت صعوبة النطق أقوىٰ احتمالًا، وظاهرة التغير والتحول أكثر وقوعًا، زِد علىٰ ذلك أن كثرة الحركات تقود حتمًا إلىٰ تداخلها والخلط بينها من حين إلىٰ آخر، الأمر الذي ينتج عنه لا محالة خطأ في النطق أو خلط فيه يؤدي إلىٰ الخطأ في المعنىٰ أو اللبس فيه.. ولعل هذا الذي قررنا من القلة العددية للحركات العربية وما يتبع ذلك من ضعف احتمال تعرض هذه الحركات للتغير والتبدل يفسر لنا ذلك السرّ الفريد الذي تختص به عربيتنا الفصحىٰ في ماضيها وحاضرها، ذلك أن هذه الحركات ما زالت هي هي ثابتة مستقرة بعددها وصفاتها، لم يصبها تغير يُذكر في تاريخها الطويل)[1]. وأحسبهم امتنعوا من تكثيرها لخفائها باتساع مخارجها، فإذا كثرت أفضىٰ ذلك إلىٰ اللبس خلافًا للجوامد.

(١) «خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية» في «مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع٧١، ص ٣٨». وهو أيضًا في كتابه «دراسات في علم اللغة».

• **الخصيصة الثالثة: بقاء حروفها:**

وذلك أن حروفها عتيقة قديمة. وقد حفظت العربية جميع الأصوات التي يُرجَّح أنها كانت موجودة في السامية الأم إلا قليلًا مما استُثني، قال برجشتراسر: (اللغة العربية رغمًا لطول الزمان الماضي عليها قبل بروزها إلىٰ التاريخ قد حفظت الحروف الأصلية حفظًا أتمّ من سائر اللغات الأخرىٰ)[1]. وزادت علىٰ ذلك أنها حفظت حروفًا سامية ضيَّعتها جميع أخواتها الساميات، منها: الثاء والذال والظاء والضاد والغين (وفي الأوجاريتية غينٌ. وقيل: بل الأوجاريتية لغة عربية. علىٰ أنها مع ذلك لغة منقرضة، فلا يُعترض بها).

• **الخصيصة الرابعة: تميز بعض حروفها:**

تُعدّ العربية أكثر لغةٍ عددَ حروفٍ لا توجد في لغةٍ غيرِها من اللغات بعد لغة الإكْسيو، إذ انفردت لغة الإكسيو بـ ٧٠ حرفًا، وانفردت العربية بـ ١٧ حرفًا (بحسب تقدير أحد الباحثين القائم علىٰ النسخة الأولىٰ من استقراء جامعة كاليفورنيا القائم علىٰ ٣١٧ لغة، ومع جعل الحرف المشدد حرفًا وعدم الاعتداد في الحساب باللغات التي اقتبست حروفها من العربية).

وذلك أن فيها عدّةً من الحروف لا تكاد تجتمع في شيء من اللغات، منها حروف الحلق الستة. ومنها أيضًا حروف الإطباق، إذ ليس في الدنيا لغةٌ قديمًا ولا حديثًا تجتمع فيها حروف الإطباق الأربعة الصاد والضاد والطاء والظاء.

---

(١) «التطور النحوي ص٢٣».

وفيها حروف لا توجد منفردة إلا في قليل من اللغات، منها الصاد إذ لا توجد اليوم في لغةٍ قطّ (بحسب استقراء جامعة كاليفورنيا السابق. وكانت في السامية الأمّ. وربما توجَد في بعض ما بقي من الساميات. وأحسب منها السريانية).

ومنها الطاء (وتوجد في لغة الطوارق. وهي من العربية. وكانت في السامية الأمّ. ولعلها توجد في بعض ما بقي من الساميات).

ثم العين إذ لا توجد إلا في ٧ لغات سوىٰ العربية (منها لغة الإيوي في غانة، واللغة الصومالية والشِّلحة الأمازيغية والكردية. وهي فيهن مأخوذة من العربية. وهي موجودة في بعض اللغات السامية، منها التيجرية والسقطرية حديثًا).

ثم الحاء إذ لا توجد إلا في ١٢ لغة سوىٰ العربية (منها اللغة الأتايالية (Atayal وهم من أهل تايوان) ولغة النقطة (Nookta، وهم هنود حمر) والكردية والصومالية والشلحة الأمازيغية (وهي في هذه الأخيرات من العربية). وقد ذكر ابن دريد القول بانفراد العربية بها وردَّه، وحكاه ابن فارس ولم يأخذ بالردّ.

ثم الغين إذ لا توجد إلا في ١٣ لغة سوىٰ العربية (منها الجرجية والقباردية ومنها العبرية. وهي من السامية).

ثم الثاء إذ لا توجد إلا في ١٧ لغة سوىٰ العربية (منها الإسبانية والألبانية واليونانية).

ثم الذال إذ لا توجد إلا في ٢٠ لغة سوىٰ العربية (منها الإسبانية والألبانية واليونانية).

ثم الخاء إذ لا توجد إلا في ٢٦ لغة سوىٰ العربية (منها لغة المادرين والكواكوالا والجُرجية والآرامية. وهي في الساميات قديمًا).

ثم القاف إذ لا توجد إلا في ٣٧ لغة سوىٰ العربية (منها القِرغيزيَّة (من قِرغيزستان) واللاهوية (Lahu من لغات فيتنام) والأتايالية (وهم من أهل تايوان) ولغة النقطة (Nookta وهم هنود حمر) والهُبيَّة (Hupa وهم هنود حمر) والكيشوية (وهم هنود حمر)).

وفيها أحرفٌ لا نعرفها في شيء من اللغات، وهي الضاد والظاء.

أما الضاد فقد نصّ علىٰ فِقدانها في بعض الألسن الأصمعيُّ، قال: (وليس للروم ضاد)، ونص آخرون علىٰ فِقدانها في جميع الألسن سوىٰ العربية، وأولهم فيما ذكروا المتنبي في قوله:

لا بقومي شرُفتُ، بل شرُفوا بي وبنفسي فخَرتُ لا بجدودي
وبهم فخرُ كلِّ من نطق الضا دَ وعوذُ الجاني وغوثُ الطريدِ

وحكاه ابن فارس بلفظ (زعم)، قال: (وزعم ناس أن الضاد مقصورة علىٰ العرب دون سائر الأمم). وحكىٰ الزَّبيدي الإجماع علىٰ ذلك. وظاهر هذا الرأيَ برجشتراسر إذ قال: (فالضاد العتيقة حرف غريب جدًّا غير موجود علىٰ حسب ما أعرف في لغة من اللغات إلا العربية) وقال يوهان فك: (وهذا الصوت

الذي هو في أصله الحرفُ المطبَق القسيم للذال خاصّ بالعربية)[1]. ويروىٰ عن النبي ﷺ حديث: (أنا أفصح من نطق بالضاد). ولا يصِحّ، جاء في كتاب الباتلي: (قال ابن كثير: لا أصل له. وقال السخاوي والسيوطي والشوكاني: معناه صحيح، ولكن لا أصل له. وقال ابن الجزري: لا أصل له ولا يصح).

ومن العلماء من لم يجعلها مقصورة علىٰ العرب. ولعل من أول من ذكر ذلك: ابن دريد في «جمهرة اللغة ١/ ٤١»، وانتصر له ابن جني في «سر صناعة الإعراب ١/ ٢١٤» فقال: (واعلم أن الضاد للعرب خاصة، ولا توجد في كلام العجم إلا في القليل.. فأما قول المتنبي - وذكرَ البيتَ - فذهب إلىٰ أنها للعرب خاصة، ولا يَعترض مثله علىٰ أصحابنا، وقد ذكرت هذا في كتابي في تفسير شعره). وقال في «الفسر ٢/ ٨٩١»: (قال ابن دريد: الضاد للعرب خاصة ولقليل من العجم. وذهب المتنبي إلىٰ أنها للعرب لا غير. وقول ابن دريد هو الذي ينبغي أن يكون المعمول عليه المأخوذ به لأن المثبت حجة علىٰ النافي، ومن سمع حجة علىٰ من لم يسمع).

وقد انتصر بعض المحدَثين لهذا القول، منهم سلوىٰ ناظم في بحث ذكروا أنها قدمته إلىٰ مؤتمر مَجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الخامسة والستِّين، موسومةً بـ: (العربية لغة الضاد أم الظاء؟!)، وفيها تُقرِّر: أن الضاد التي وصفها القدامىٰ لها وجودٌ في اللغات الحبشية. نقل ذلك عنها كمال بشر في كتابه في علم الأصوات، ولم أحصّله.

---

(١) «العربية ص١١١».

والصحيح القول الأول، وهو أن الضاد مقصورة علىٰ العرب. أما زعمهم أنها في الحبشية فيُرد من وجوه:

الأول: أن ذلك لا يُوجد إلا في أقدم نقوش الحبشية ثم صاروا ينطقونها صادًا[1]، أي قبل الإسلام بزمان. واختصاصُ العرب بالضاد إنما يُنظر فيه إلىٰ وقت نزول القرآن.

الثاني: أنا مع ذلك لا ندري كيف كانوا ينطقونها علىٰ وجه اليقين.

الثالث: أن الحبشية القديمة شِقّة من اللغات اليمينة. وقد ذكرنا أن الراجح أن اللغات اليمنية – كما ذكر الأنطاكي – لهجات عربية لا لغات مستقلة.

وأما الظاء فأقدم من ذكر أنها خاصة بالعرب الخليل في مقدمة «العين» إذ قال: (وليس في شيءٍ من الألسن ظاءٌ غير العربية) وقال: (والظاء عربية لم تُعطَ أحدًا من العجم، وسائرُ الحروف اشتركوا فيها)، وتابعه ابن دريد وابن فارس، وحكىٰ أبو عمْرو الداني الإجماعَ علىٰ ذلك فقال: (أجمع علماء اللُّغة علىٰ أنَّ العرب خُصَّت بحرف الظاء دون سائر الأمم، لم يتكلَّم بها غيرهم).

وهذا صحيح، فليس هذا الحرف في شيء من الساميات ولا يُعرف في غيرها.

وزاد ابن دريد حرفَ الهمزة، فذكر أنها لا توجد في لغة أخرىٰ إلا إذا ابتدئ بها، وتابعه ابن فارس، قال ابن دريد في «الجمهرة ١/ ٤١»: (منها حرفان مختص

(١) انظر «فقه العربية المقارن ص١٧٥ الحاشية» لرمزي بعلبكي.

بهما العرب دون الخلق، وهما: الظاء، والحاء، وزعم آخرون أن الحاء في السريانية، والعبرانية، والحبشية كثيرة، وأن الظاء وحدها مقصورة علىٰ العرب. ومنها ستة أحرف للعرب ولقليل من العجم، وهن: العين، والصاد، والضاد، والقاف، والطاء، والثاء، والباقي فللخلق كلهم من العرب والعجم، إلا الهمزة، فإنها ليست من كلام العجم إلا في الابتداء).

ولا يصح ذلك لأن الهمزة توجد في (١٤٥) لغة غير العربية، منها: الدنمركية ولغة التوامَتُوَن (Tuamotuan من أهل تاهيتي) والتتون ترك Tetun-Terik من أهل جزيرة تيمور) وبعض لغات الهنود الحمر والهوسا (وقيل: إنها مأخوذة من العربية).

وإذن فالحروف التي لا توجد إلا في العربية قديمًا وحديثًا حرفا الضاد والظاء فقط. وأكثر المتقدمين علىٰ تقديم الظاء، وإنما الذي أشاع الضادَ المتنبي في بيته الذي ذكرناه. فيجوز إذن أن نسمِّي العربية (لغة الضاد) و(لغة الظاء). ودعا بعض المعاصرين إلىٰ تسميتها (لغة العين). ولا يصِحّ لوجود هذا الحرف في غيرِ العربية كما بيّنّا.

وقد جمع بين هذين الحرفين في اختصاص العربية بهما الجواليقيُّ في قوله: (وليس للضاد والظاء بابٌ لأنَّ هذين الحرفين لم ينطِق بهما سوىٰ العرب). وقد أحسن القولَ ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ) في «سر الفصاحة ص٦٢» إذ قال: (ومما اختصت به لغة العرب من الحروف، وليس هو في غيرها: حرف الظاء، وقال آخرون: حرف الظاء والضاد؛ ولذلك قال أبو الطيب المتنبي - وذكر

البيتين – يريد: بهم فخرُ جميع العرب. وقد ذهب قوم إلىٰ أن الحاء من جملة ما تفردت به لغة العرب، وليس الأمر كذلك؛ لأني وجدتها في اللغة السريانية كثيرًا، وحُكِي أنها في الحبشية والعبرانية [قلت: هذا صحيح. ويزاد عليها الأكّدية. ولم تكن مكتشَفة في زمن ابن سنان]. وأما العين والصاد والطاء والتاء [قلت: لعلها مصحفة عن الثاء لقول الأصمعي: ليس للفرس ثاء] والقاف، فقد تكلم بها غير العرب، إلا أنها قليل). وكلامه كلّه دقيقٌ كما ترىٰ ويصدّقه العلم الحديث[1]!

• الخصيصة الخامسة: مطابقتها لحساب الجُمّل:

من بديع ما في العربية – ولعله في بعض أخواتها أيضًا – أن ترتيب حروفها علىٰ (أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ) موافق لحِساب الجُمَّل، يقول الرازي (ت٣٢٢هـ) في «الزينة»: (ووجدنا هذه الأصول عندهم هي بنية الحساب وعليها يدور، وهذه الأصول مبنية علىٰ الحروف الثمانية والعشرين، فسموا (أ) واحدًا، و(ب) اثنين، و(ج) ثلاثة، و(د) أربعة، فعلىٰ هذا حتىٰ استوفوا الأحاد إلىٰ تسعة فقالوا: (ط) تسعة، ثم ابتدءوا بالعشرات فقالوا: (ي) عشرة، و(ك) عشرون، حتىٰ استوفوا العشرات إلىٰ تسعين فقالوا: (ص) تسعون، ثم ابتدئوا بالمئين فقالوا: (ق) مئة، و(ر) مئتين، حتىٰ استوفوا المئِين إلىٰ تسعمئة، ثم قالوا في الألف الذي هو غاية الحساب، ومنتهىٰ الأعداد: (غ) ألْف، ثم لا اسمَ بعده إلا تكرار، فكان في استيفاء الحروف استيفاء الحساب كلِّه، وصارت الحروف الثمانية والعشرون التي بُنيت عليها لغة العرب وفاءً لأصول

(١) وانظر ما كتبه الرازي في «الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ص٧٦» عن قصور حروف الفارسية عن العربية.

الحساب كلها لم يَفضُل حرف ولم يَنقص حرف... فهذا الدليل الواضح والشاهد العدل علىٰ كمال لغة العرب، مع ما بيَّنا من أحياز هذه الحروف ومدارجها، واحتواء لغة العرب عليها، وقصور سائر اللغات عنها، والزيادة المتولِّدة فيها، لا يقدر علىٰ دفعه إلا مباهت معاند، ومتعصب حاسد).

وانظر كذلك: «حياة اللغة العربية» لحفني ناصف.

۞ خصائص في الألفاظ.

ومنها:

● **الخصيصة الأولىٰ: كثرة ألفاظها.**

وهذه الكثرة منها:

أ- ما هو كثرة بالفعل (أي: نجدها في الواقع)، ومنها:

١- الترادف.

وهذا الترادف منه:

▪ **ما يكون باختلاف الجذر.** وقد صُنِّفت فيه كتب، منها «ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه» للأصمعي. وهو أقدم ما بلغنا من كتب الترادف، و«الألفاظ المترادفة» للرماني (ت٣٨٤هـ) و«الروض المسلوف فيما له اسمان إلىٰ ألوف» للفيروزابادي (ت٨١٧هـ) ولم يصل إلينا، وكثيرٌ من أبواب «الألفاظ الكتابية» للهمَداني (ت٣٢٠هـ) و«جواهر الألفاظ» لقدامة بن جعفر (ت٣٣٧هـ). وهذان الكتابان خليط من المترادف في الألفاظ، والمترادف في الأساليب.

وألف بعض العلماء كتبًا في معان مخصوصة، منها «أسماء الأسد» لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، وقد وصل إلينا، و«أسماء الحية»، لابن خالويه أيضًا، ولم يصل إلينا، و«الأحجار» للصاحب بن عبَّاد (ت ٣٨٥هـ)، طُبِع في مجلة «مجمع اللغة العربية بدمشق» (١٤٢٨هـ المجلد: ٨٢ الجزء: الثاني)، و«ترقيق الأسل

لتصفيق العسل» للفيروزابادي، ولم يصل إلينا، ولكن سردَه السيوطي في «المزهر»، و«الجليس الأنيس في تحريم الخندريس» في ذكر أسماء الخمر للفيروزابادي أيضًا. وقد وصل إلينا.

ومن أمثلة المترادف أنهم ذكروا أن للنور ٢١ اسمًا، وللسنة ٢٤ اسمًا، وللشمس ٢٩ اسمًا، وللسيف ٥٠ اسمًا (ذكر ذلك ابن خالويه وسردَ منها في شرح المقصورة نحو: ٤٠ اسمًا تقريبًا، ونقلها السيوطي في «المزهر») وأن للظلام ٥٢ اسمًا، وللكلب نحو ٧٠ اسمًا (ذكر ذلك أبو العلاء المعري، وقد جمع السيوطي ٦٤ اسمًا من هذه السبعين، ونظمها في كتاب سماه: «التبرِّي من معرَّة المعري»، وهو مطبوع)، ومنه أيضًا أن للمطر ٨٤ اسمًا، وللبئر ٨٨ اسمًا (ولابن الأعرابي كتاب اسمه: «البئر» وصل إلينا)، وأن للحجر أكثر من ١٠٠ اسم (حُكي أن هارون الرشيد سأل الأصمعي عن شعر لابن حِزام العكلي ففسَّره فقال: يا أصمعي إن الغريب عندك لغير غريب! قال يا أمير المؤمنين ألَا أكون كذلك وقد حفظت للحجر سبعين اسمًا! فتطلّبَ الصاحب بن عباد جمعها في كتاب سماه «الأحجار» وأنهاها إلىٰ ما تقدم. والكتاب محقَّق في «مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق» المجلد: الثاني والثمانون، الجزء الثاني) وأن للماء ١٧٠ اسمًا، وللحية ٢٠٠ اسم (ذكرها ابن خالويه في كتابٍ لم يصل إلينا)، وللناقة ٢٥٥ اسمًا، وللدواهي ٤٠٠ اسم (ذكر ذلك حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت٣٦٠هـ)، وذكر أن تكاثر أسماء الدواهي من الدواهي) وأن للأسد ٥٠٠ اسم (سردها ابن خالويه في كتابه الذي سبق ذكره) وأن للخمر زهاء

١٠٠٠ اسم (ذكر ذلك الفيروزابادي في كتابه «الجليس الأنيس»، وسرد منها من حفظه ٣١٣ اسمًا).

▪ **ما يكون باتفاق الجذر.** سواء بتعدد ألفاظ الذات، أو جموعها، أو المصادر، أو غير ذلك، ومنها ما يكون:

- باختلاف ضبط حرف من الكلمة فقط، فيُسمَّىٰ - إن كان بالحركات الثلاث -: (المثلث باتفاق اللفظ). وقد ألّف العلماء في ذلك كتبًا، منها: كتابا «الإعلام» و«إكمال الإعلام» لابن مالك، أحدهما منظوم، والآخر منثور، و«المثلث ذو المعنىٰ الواحد» للبعلي (ت٧٠٩هـ)، و«الدرر المبثَّثة في الغرر المثلَّثة» للفيروزابادي، وكلها مطبوعة. ومن أمثلة ذلك: الدجاج، والجذوة، والسقط، كلها بتثليث الفاء.

- أو يكون بغير التثليث. وقد عرض لهذه المسألة ابن قتيبة في «أدب الكاتب»، وابن فارس في «الصاحبي»، وزعم أن الكلمة لا تتجاوز: ست لغات، وعرضَ لها أيضًا كراع النمل في «المنتخب من غريب كلام العرب».

والحق أن لغات الكلمة قد تتجاوز ذلك كثيرًا، فمن أمثلة ذلك أن في (إصبع) و(أنملة) ١٠ لغات تستوعب جميع احتمالات الكلمة وزيادة، ولـ(جبريل) ١٤ لغة، وفي (أفّ) ٥٠ لغة وفي (رُبّ) ٧٠ لغة. ولـ(راجل) ٢٠ جمعًا ولـ(عَبد) أكثر من ٢٠ جمعًا ولـ(لقِي) ١٤ مصدرًا ولـ(شنِئ) ١٥ مصدرًا. وأشباه هذا كثير.

علىٰ أن من العلماء من أنكر الترادف البتة إذا كان في لغة واحدة، ولا يُحيل هذا في جميع لغات العرب. وتحقّقُ هذا الشرط عند هؤلاء العلماء فيه نظر، والظاهر أنهم يجيزون الترادف بالنظر إلىٰ مجموع لغات العرب، ويمنعونه في لغة القبيلة الواحدة.

ومن هؤلاء المانعين ابن الأعرابي وثعلب وابن درستويه وأبو عليّ وابن فارس وأبو هلال العسكري، وقد بنىٰ عليه كتابه «الفروق في اللغة». والذي يمنع الترادف يُضطر أن يتكلف إيجادَ الفروق فيما يوهم الترادفَ. وقد اشتطّ أبو هلال في كتابه هذا شططًا بعيدًا.

والصحيح - في رأيي -: أن الترادف ثابت في اللغة، سواء راعينا اختلاف لغات القبائل، أم لغة القبيلة الواحدة، والترادف ليس عيبًا في اللغة حتىٰ يُتنصَّل منه، بل هو خصيصة قوة ونماء.

ومن الترادف: وضعهم أبنيةَ جموع التكسير وكثرتُها إذ هي ٢٧ بناءً أو أكثر. وذلك أمر لا تعرفه من الساميات إلا العربية الشمالية والجنوبية والحبشية. وقد ذكرنا أنها كلّها راجعة إلىٰ العربية التي نزل بها القرآن، علىٰ أنها موجودة أيضًا في اللغة البربرية، والبربرية علىٰ الراجح من فصيلة اللغات السامية الحامية. وقد انتقد هذه الجموعَ في العربيةِ بروكلمان في كتابه «فقه اللغات السامية ص٢٨» فعابه بأنه لا يمكن أن يُعدّ (إلا شيئًا زائدًا عن الحد ونموًّا مضرًّا في الحقيقة). وكذلك رأي المستشرق رينان.

وليس ذلك بصحيح؛ لأن جموع التكسير من وسائل الترادف، إذ إِن جموع السلامة لا تغني الغناء كله في هذا الباب. علىٰ أني أستنبط من كثرة أبنية جموع التكسير في العربية أمورًا، منها قِدم العربية وعِتقُها لأن تكثيرها لا يقع إلا بالزمان الطويل والحِقب المديدة. ومنها: قوّة سلائق أهلها الفِطرية ورهافة أَحساسهم اللغوية واتصال سعيهم الدؤوب في تفتيق لغتهم والتماسِ أسباب نمائها وتوليدها، من قِبَل أنهم اجترؤوا علىٰ الخروج عن الطريقة المتعارَفة -وهي جموع السلامة- وركبوا مركبًا وعْرًا، وهو التصرف في الألفاظ ونقضُها ثم جمعها علىٰ أبنية مختلِفة، ثم نراهم قد بنوا ذلك علىٰ أقيسة مطّردة ضمُّوا فيها بناء المفرد إلىٰ مثيله وشبيهه، وأحكموا التآخي بينها، ورأيناهم إذا شذّوا في شيء منها فلملاحظة أقيسة أخرىٰ. وإنْ قلنا: إن جمع التكسير قديم، وإنه كان في السامية الأمّ كما ذكر بعضهم، فذلك أيضًا فضيلة للعربية أن تكون حفِظت ما ضيّعته أخواتها، وفي ذلك دليلٌ أيضًا علىٰ قُربها من أمِّها وقلّة انحرافها عنها. وقد يشهد لهذا وجودُ هذا الجمع في اللغة البربرية -إن ثبت أنها لم تقتبسه من العربية-، والبربرية من (اللغات السامية الحامية)، وكنا ذكرنا أن الراجح أنها انفصلت عن أمِّها قديمًا قبل سائر الساميات.

٢- **وضع ألفاظ لدقائق الأشياء**، كما يظهر لك من تصفح المعاجم، ولا سيما معاجم المعاني، كـ: «المخصص» لابن سيدة، فمن ذلك: تسميتهم جميع أجزاء الذات -وإن صغرت- بأسماء خاصة، كالذي ذكره ابن دريد (ت٣٢١هـ) في «الجمهرة ٣/ ١٢٨٢» من بيان أجزاء النعل، وكما في كتاب «النبات ص٥٣» لأبي حنيفة الدينوري (ت٢٨٢هـ) من ذكر صفة الجراد، وكما في كتاب «خلق

الإنسان ص٦٣» للإسكافي (ت٤٢٠هـ) من صفة العين، وكما في «فقه اللغة ص١٤٣» للثعالبي (ت٤٢٩هـ) من صفات الشَّعَر.

ومنه أيضًا تفرقتهم بين الألفاظ التي تشترك في صفة واحدة باعتبار جنسها كالذي ذكره الثعالبي في «فقه اللغة ص٦٩» من اشتراك أجناس مختلفة في صفة (الصِّغَر)، مع التفريق بينها بلفظ مخصوص.

وكذلك تفرقتهم بين ألفاظ المعنىٰ الواحد باعتبار فاعله أو موصوفه أو آلته كما في «فقه اللغة ص٤٩» في ذكر (اللَّسع) وأمثاله. وانظر براعة الإيجاز في ذلك في كتاب «الزينة ص٨٨» للرازي.

ومنه: اختصاصهم الشيء الواحد إذا كان له درجات بأسماء خاصة بكل درجة كدرجات المطر كما في «فقه اللغة ص٣٠٣»، واختصاصُهم درجات الصفة الواحدة بأسماء خاصة، كـ: ترتيب هزال البعير، وتفصيل الصَّلَع، كما في «فقه اللغة ص١٠٣، ١١١».

ويَلحق بهذا الباب: كثرة وسائل الدلالة علىٰ أنواع الأزمنة في العربية. وقد ذكر برجشتراسر في «التطور النحوي ص٩٠» أن العربية أوسع اللغات السامية في معاني الفعل الوقتية، يريدُ (قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وما فعل، ولن يفعل، ولا يفعل، وما يفعل، وكان قد فعل، وكان يفعل، وسيكون قد فعل وغيرها)، وذكر أن (كل هذا ينوع معاني الفعل تنويعًا أكثر بكثير مما يوجد في أية لغة كانت من سائر اللغات السامية قريبًا من غنىٰ الفعل اليوناني والغربي، أو بالأحرىٰ أغنىٰ منهما في بعض الأشياء. وهذا من أكبر الأدلة علىٰ سجية اللغة العربية

وطبيعتها، فهي أبدًا تُؤثِر المعين المحدود علىٰ المبهم المطلق وتميل إلىٰ التفريق والتخصيص) وذكر أيضًا في (ص١٠١) كثرة اشتقاقاتها وقوة إحساس أهلها بقياسيتها.

وهنا أنبّه علىٰ أن (الاشتراك اللفظي) ومنه (الأضداد) ليس من خصائص العربية وليس من مزاياها؛ إذْ قد يؤدي إلىٰ الإشكال والإبهام؛ لذا لا نرىٰ أن يُدرس في (فقه اللغة)، وإنما حقّه أن يُدرس في علم (متن اللغة). فأما (الترادف) فيدرُس في (فقه اللغة) من جهة كونه مزية من مزاياها، ويُدرس في (متن اللغة) من جهة أنه نوع من أنواع انقسامات اللفظ.

ب- ما هو كثرة بالقوة (أي: ما تحتمله قدرة اللغة ومنتهىٰ طاقتها من إمكان الكثرة في التوليد متىٰ ما احتيج إلىٰ ذلك)، وهذا راجع إلىٰ خصلتين فيها:

١/ أن العربية لغة تصريفية (تحليلية) تقوم علىٰ الجذور. وتستطيع أن تولّد من ذلك ١٢ مليون جذر بمقتضىٰ قانون التباديل الرياضي باعتبار الثلاثي والرباعي والخماسي، ذكر ذلك حمزةُ الأصفهاني (ت٣٦٠هـ) ونسبه إلىٰ الخليل في كتاب «العين»، ولم نجده فيه. وقد ذكر هذا السيوطي في «المزهر ١/ ٧٤». علىٰ أنه ليس كلّ ذلك تقبله طبيعة العربية. بل هو عدد افتراضي نظري؛ لأن هناك حروفًا وصورًا ونُسُجًا لا تجوز في العربية، فإذا راعينا ذلك فإن العدد يبلغ فيما ذكر أبوبكر الزبيدي ٦ ملايين. وأحسبها أقلّ من ذلك. وقد استعمل العربُ منها - إذا نظرنا إلىٰ أوسع معجم وهو «تاج العروس» - نحوَ:

١٢ ألف جذر فقط، وهذا يساوي ٠,٢٪، هي نسبة المستعمل من جُملة الممكن.

وإذا وازنَّا العربية بأخت من أخواتها، وهي العبرية، فإنا نجد أنه ليس فيها إلا ٢٠٠٠ جذر.

ثم في كلّ جذر من هذه الجذور يمكنك توليد عشرات الألفاظ من أسماء وأفعال نحو توليدك من الجذر (كتب) (كتب يكتب اكتب، فهو كاتب...)، فيتضاعف العدد أضعافًا كثيرة.

٢/ أن كثيرًا من التوليد الذي يجري في كل جذر من هذه الجذور يطّردُ في أبنية مخصوصة، كدلالة (استفعل) علىٰ الطلب، و(تفاعل) علىٰ الاشتراك، و(فعَلان) علىٰ التقلب والاضطراب، و(فِعالة) علىٰ الحِرفة، و(فُعال) علىٰ الداء أو الصوت، و(فَعلة) علىٰ المرة، و(فِعلة) علىٰ الهيئة، وكذلك أبنية أسماء الفاعلين، والمفعولين، واسما الزمان والمكان، وأفعل للتفضيل، و(فعَّال) للمبالغة، و(مِفعل) للآلة، و(فُعالة) لبقايا الأشياء. وكذلك أبنية الجموع، وغيرها[1].

وفي هذا يقول الكرملي في «نشوء اللغة ص١١٤»: (لا نظن أن في العالم لغة تعددت فيها الصيغُ كما تعددت في لغتنا).

(١) للاستزادة ارجع إلى كتاب: «معاني الأبنية في العربية» لفاضل السامرائي.

ومع ذلك، ففي العربية صيغة خاصة بالمثنىٰ خلافًا لأخواتها الساميات، وهي اليومَ لا توجد كاملةً فيهنّ. ولعل ذلك كان موجودًا في الهندية الأوربية، إذ هو ثابت في السنسكريتية واليونانية القديمة، وله بقايا في اللغات الجرمانية وغيرها. وهو في الصربية اليوم (لغة شرق ألمانية). وزعم فندريس أنه يغلب في اللغات البدائية وأن تركه مقترن بالتحضر لميله إلىٰ الكليات والإجمال. وذكر أن لغات بعض الشعوب الأمريكية أو الأسترالية تستعمل المثلَّث. ورد عليه صاحب كتاب «هل بعض اللغات أفضل من بعض ص١٨٣»: بأن ذلك غريب، وأن المثنىٰ مفيد للتواصل.

قلت: ليس كل تطوّر في اللغة ينشأ عن التحضر يكون حسنًا ومحمودًا؛ لأن اللغة إنما تتحضّر إذا كثُر أهلوها والمتكلمون بها واختلفت أجناسهم وتباينت أعراقهم، وذلك مما يضطر بعضهم إلىٰ أن يتكلم بلغة سهلة واضحة يفهمها الجميع، فتخفّف اللغة من كثير من مزاياها وأسباب دقّتها، فإذا كانوا لُحمة واحدة، وجماعة واحدة، لم يكن ذلك.

- عدد ألفاظ العربية:

إذا أحصينا المستعمل من ألفاظ اللغة سواءٌ المسموع والمقيس منه فإنه يزيد علىٰ المليون. وهذا تقديري من قبل، ثم وجدت «الموسوعة العربية العالمية» ذكروا ذلك، ثم وجدت أحمد فارس الشدياق في «الجاسوس علىٰ القاموس» ذكر هذا العدد أيضًا، ولكن ذكر الزَّبيدي في مقدمة «التاج»: أن في «الصحاح»

للجوهري ٤٠ ألف مادة، وفي «القاموس المحيط» ٦٠ ألف مادة، وفي «اللسان» ٨٠ ألف مادة، وأنها بلغت عنده ١٢٠ ألف مادة.

وقد حاول الشدياق أن يفسر مراده بـ (مادة) بأنه: إن كان يريد بالمادة (الجذور)، فهذا غير صحيح، وإن كان يريد الألفاظ المستعملة فلعلها تبلغ: المليون. قلتُ: لعله أراد: الألفاظ المفسَّرة. فإن كانَ فإنّ لكثير منها فروعًا لا تفسَّر كالجموع والمشتقات، فلم يشملها الاستقراء، وإذن يبلغ العدد بحِسابها ما ذكرتُه. وزعم عبد القادر المغربي في كتابه «الاشتقاق والتعريب» أن عدد المشتقات وحدها ٧٠ ألف كلمة. ولا أدري علىٰ أي شيء اعتمد.

وقد سرت بأخَرةٍ شائعةٌ تزعم أن عدد كلمات العربية أكثر من اثني عشر مليونًا. وهذا خطأ بيِّن لأن ذلك إنما هو عدد الجذور العربية الثنائية منها والثلاثية والرباعية والخماسية التي يولّدها قانون التباديل الرياضي كما ذكرت، علىٰ أن في هذا نظرًا كما تقدم.

● **الخصيصة الثانية: إنباء ألفاظها عن معانيها.**

وذلك من خلال أمرين:

أ- مشاكلة موادّ الألفاظ:

وهي حروف اللفظ لا بِنيته. وهي علىٰ وجهين:

الأول: المشاكلة في حروف الجذر الآنيّ (الحاليّ):

أجمع العلماء علىٰ أنه ليس بين الحروف ومعانيها مناسبة صوتية موجَبة مطّردة إلا عبادًا الصَّيمَريّ المعتزليّ وإلا ما قد يُفهمه كلام ابن جني، علىٰ أنه اعتلّ بأن بعض ذلك لا يضِح إما لأن الناظر لم يُنعم النظر فيه، أو لأن للُّغةِ أوائلَ وأصولًا تخفىٰ علينا. وذهب بعضهم إلىٰ أن ذلك ربما وقعَ علىٰ غير اطّراد لازم، علىٰ تفاوُت فيهم. وذلك علىٰ أنحاء، منها:

- أن تكون أصوات اللفظ حكاية للمعنَىٰ. وذلك إذا كان المعنىٰ نفسُه صوتًا أو ملاحَظًا بتسميته صوتُه. وهو كثير لا يُنكر، نحو (صرّ) و(عوَىٰ) و(الفحيح) و(الخرير)، (البط) و(القطا) كما قال الشاعر يذكر طير القطا:

تدعو (قطا)، وبه تُدعىٰ إذا نُسِبت يا صدقَها حين تدعوها فتنتسبُ

- أن تكون أصوات اللفظ أو صفات الأصوات مشاكِلة للمعنىٰ بالترتيب نفسه. وقد ذكر ذلك ابن جني فقال في «الخصائص» عن (البحث): (فالباء لغلظها تُشبِه بصوتها خفقة الكف علىٰ الأرض، والحاءُ لصحَلها [أي: البُحَّة التي فيها]، تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب ونحوهما [أي: حال البحث] إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث والبثِّ للتّراب، وهذا أمر تراه محسوسًا محصَّلًا، فأي شبهة تبقىٰ بعده، أم أي شك يعرِض علىٰ مثله)، وجعل من ذلك أيضًا (شدّ الحبلِ) ونحوِه، قال: (فالشين بما فيها من التفشّي تُشبّه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العَقد، ثم يليه إحكام الشدّ والجذب وتأريبُ العقد، فيُعبّر عنه بالدال التي هي أقوىٰ من الشين، لا سيما وهي مدّغمة، فهو أقوىٰ لصنعتها وأدلّ علىٰ المعنىٰ الذي أريدَ بها).

ومنه: أن يفرقوا بين ألفاظ المعاني المتقاربة بحسَب صفات أحرفها، منه استعمالهم (الخَضْم) للَّيِّن؛ لرخاوة الخاء، و(القَضْم) لليابس؛ لشدة القاف، وجعلُهم (النَّضْخ) أقوىٰ من (النضح)، فاختاروا الحاء لرقّتها للماء الضعيف، والخاءَ لغلظها لما هو أقوىٰ منه. وهذا الكلام منه ما هو منقاد مقبول، ومنه ما هو متكلَّف مسخوط، وليس يُعرف صدق ذلك إلا بعد استقراء جميع جذور اللغة وامتحانها بإجراء هذه النظرية عليها.

ومن ذلك (القَدّ) طولًا و(القَطّ) عرضًا، وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعًا له من الدال، فجعلوا الطاء المناجِزة لقطع العَرض لقربه وسرعته، والدالَ المماطِلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولًا.

ومن ذلك (القَسْم) و(القَصْم)، فالقصم أقوىٰ فعلًا من القسم؛ لأن القصم يكون معه الدقّ، وقد يُقسم بين الشيئين فلا يُنكأ أحدهما، فلذلك خُصّت بالأقوىٰ الصادُ وبالأضعف السينُ.

ومنه فصلهم بين (النهش) بالأنياب، و(النهس) بمقدّم الفم. وذلك لفضل الشين بالتفشّي.

الثاني: المشاكلة في حروف الجذر الأصليّ:

وذلك أن تُردّ الجذور الثلاثية إلىٰ جذور ثنائية يُدّعىٰ أنها كانت مستعملة قديمًا، وأن عامتها كان محاكاة لأصوات الطبيعة، وأنها زيدت بعد ذلك حرفًا في أولها، ويسمىٰ تصديرًا أو تتويجًا. أو وسطها، ويسمىٰ حشوًا أو إقحامًا. أو

آخرها، ويسمىٰ كسعًا أو تذييلًا. وهو الغالب. يدلّ علىٰ ذلك اتفاق كثير من الجذور الثلاثية التي تشترك في أول حرفين في معنًىٰ واحدٍ عامّ، وأن أصلها الثنائي مستعمَل بهذا المعنىٰ غالبًا. ومن أعيان من فصّل ذلك وتزعمه من المعاصرين أحمد فارس الشدياق وإبراهيم اليازجي وجرجي زيدان ومرمرجي الدومنكي وأنَستاس الكِرمَلي وغيرهم. وذلك علىٰ خلاف مذهب المتقدمين.

ومن أمثلة هذه النظرية في **التصدير** أو **التتويج**: (فز)، زادوا في أولها، فقالوا: قفز، وأفز، ونفز، وجفز، وحفز، وكلها بمعنىٰ الوثوب أوالتهيؤ له.

ومن الأمثلة علىٰ **الحشو** أو **الإقحام**: (فق)، زادت العرب فقالت: فهق، وفشق، وفلق، وفرق، وفأق، وفحق، وفتق، وكلها تدل علىٰ الشق والاتساع.

ومن الأمثلة علىٰ **الكسع** أو **التذييل**: (قط)، فيها معنىٰ القطع، ثم ثلَّث العرب هذه الكلمة الثنائية، فقالوا: قطع، وقطم، وقطف، وقطل، وكلها فيها معنىٰ القطع.

أما الجذور الرباعية والخماسية فمذهب الثنائيين أنهما مردودان إلىٰ الثلاثي ثم الثنائي. وقد سبق إلىٰ ذلك طائفةٌ من المتقدمين -أي: في ردّ الرباعي والخماسي إلىٰ الثلاثي فقط-، فأوجبه الكوفيون، وجوّزه ابن فارس في بعض الألفاظ لا جميعها. ثم اختلفوا في موضع الزيادة، فمذهب الكوفيين أنه الأخير، ومذهب ابن فارس أنه قد يكون صدرًا كـ(بلذمَ) أي فرِق فسكت، من (لذِم) إذا لزم مكانه لا يتحرك، أو يكون حشوًا كـ(بلقع)، من (بقع) فزادوا اللام، أو يكون

آخِرًا كـ(زُرقُم). وقد تكون الزيادة بالنحت نحو (ضِبَطْر) من (ضبط) و(ضبر). وهذا هو الأكثر عنده.

وهذا المذهب الثنائي نستنبط منه أمورًا، منها:

- أنه يدلّك علىٰ طبيعية اللغة، أي: أن اللغة نشأت نشأةً طبيعية، وأنها كانت في مبتدأ نشأتها محاكاةً لأصوات الطبيعة.

- ويدلّ علىٰ اتصال العربية بنشأتها الأولىٰ.

- ويدلّ أيضًا علىٰ قلة ما أصابها من التحريف.

- ويدلّ علىٰ ترقِّيها ترقِّيًا حكيمًا متدرِّجًا، وأن آخر ما أُحدِث فيها لم يطمس علىٰ أولية أمرها.

- ويدلّ علىٰ صلة ألفاظها بمعانيها في الأصل وإنباء جذورها عن معانيها.

وزعم عبد الله العلايلي (ت١٤١٦هـ) في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب» أن أصول الجذور أحادية، وأنه كان لكلّ حرف معنًىٰ خاصٌّ به، وأن معنىٰ الجذر الثلاثي يأتلف من مجموع معاني حروفه. من ذلك: زعمه أن (جبل) تُحلّ إلىٰ (ج) وتعني الارتفاع، و(ب)، وتعني بيت، و(ل)، وتعني الملاصقة والمساس، فالمعنىٰ (بيت مرتفع كأنه ملاصق للسحاب). وهي نظرية فيها بعض الغموض والتعقيد والغرابة. ولها ذيول وتفصيلات أخرىٰ.

وأقدم من وجدتّه ينسب إلىٰ الحروف معانيَ ما ذكره الجاحظ في «الحيوان» عن رجلٍ زعم أنه لم يجد (الشين) في أول كلمة قط إلا وهي مسخوطة – أي: مكروهة –، ومثّل لذلك بـ: الشؤم والشرّ والشيطان والشغب والشمال والشَّين والشراسة وغيرها. ويُعتَرض عليه بمثل: الشمس، والشرف، والشعر، والشراب، فما ادَّعاه غير مطَّرد.

وذهب بعض المعاصرين إلىٰ أن (الغين) لا تقع في أول كلمة إلا وتدلّ علىٰ: الغموض والاستتار نحو: غاب وغار وغاص وغمض وغمر وغمس وغام وغفل وغم وغرب وغرق وغشي وغيرها، وأن (الراء) في أول الكلمة تدلّ أبدًا علىٰ الحركة لما فيها من صفة التكرار نحو: ركب ورجع وراح وركض ورفع ورجف ورفس ورحل وغيرها، وأن (الفاء) في أول الكلمة تدل أبدًا علىٰ الفصل والفتح نحو: فصل وفتح وفرق وفرد وفرج وفسر وفصم وفضح وغيرها، وأن النون في أول الكلمة تدلّ أبدًا علىٰ الظهور نحو: نبع ونبش ونز ونشر وغيرها. وقد تُسلك بعض هذه الأمثلة في المشاكلة الصوتية.

ب- مشاكلة صِيغ الألفاظ:

وهو أن تكون الصيغة بحروفها وحركاتها الثابتة مشاكلة للمعنىٰ. ومن أقدم من ذكر ذلك الخليل ثم ابن جني. ومن صوره:

- **تكرار الحرف،** إما للدلالة علىٰ تكرار الحدث من غير تقطيع، كما في صيغة (فعَّلَ) أو بتقطيع كما في صيغة (فعفلَ)، قال الخليل: (كأنهم توهموا في صوت

الجندب استطالة ومدًّا فقالوا: صَرَّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: صرصرَ).

- **توالي الحركات،** إما للدلالة علىٰ معنىٰ الحركة والاضطراب كصيغة (فعَلان) كالغليان والنزوان والخفقان، أو للدلالة علىٰ السرعة كـ(فعَلىٰ) كالجمَزىٰ والبشَكىٰ.

وقريبٌ من هذا تفرقتهم بين بناء (فُعَلة) و(فُعْلة)، إذ يقولون مثلًا: رجلٌ (ضُحَكة) و(هُزَأة) إذا كان هو الضاحك الساخر من غيره، و(ضُحْكة) و(هُزْأة) إذا وقع عليه الضحك والسُّخريّة، فيؤتون ما يدلّ علىٰ الفاعل، وهو (فُعَلة) الحركةَ لتحرّكه وتأثيره، ويسلبون ما يدلّ علىٰ المفعول الحركةَ لسكونه!

- **تقديم زوائد قبل الصيغة** للدلالة علىٰ أن معناها لم يقع فجأة، بل بعد مقدّمات، قال ابن جني: (وذلك نحو: استفعلَ، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام. فهذا من اللفظ وفق المعنىٰ الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدّمَه ثم وقعت الإجابة إليه فتبع الفعلُ السؤالَ فيه والتسبب لوقوعه. فكما تبعت أفعالُ الإجابة أفعالَ الطلب كذلك تبعت حروفُ الأصل الحروفَ الزائدة التي وُضِعت للالتماس والمسألة. وذلك نحو: استخرج واستقدم واستوهب واستمنح واستعطىٰ واستدنىٰ).

- **الدلالة بحروف المدّ علىٰ امتداد الحدث** كـ(فَعيل) و(فُعال) في الأصوات، و(فَعيل) في السير.

● **الخصيصة الثالثة: ذلاقة نسْجها.**

أي: خفّته، فالعربية تُعنىٰ بتهذيب ألفاظها وأبنيتها، وتجتنب الصور الثقيلة المستكرهة، من ذلك:

- ما يكون في الصدر خاصة:

من صوره أن العرب لا تبتدئ بساكن لأن الحرف الساكن صوتٌ جافّ يحتاج إلىٰ أن (يُزيَّت) بالحركةِ، والصدرُ أولُ ما يَستقبل السامعُ من الكلام، فينبغي المبالغة في تحسينه، فإن اضطُرت العرب إلىٰ ذلك، اجتلبت قبله همزة وصل.

ولا تبتدئ بياء مكسورة إلا نادرًا كـ(إِسار) و(إِقاظ) و(إِعَرة) جمع (يَعْر)، وهو الجدي، و(إِيئس) في لغةٍ.

ويكرهون الابتداء بـ (واو) مضمومة، وكثيرًا ما يبدلونها همزة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴿١١﴾﴾، أصلها: وُقِّتت. ولا يوالون مثلَيْن في صدر كلمة؛ لاستثقال ذلك، إلا نادرًا، كـ: دَدَن، وهو: اللعب، و: بَبْر، وهو: النمر، إلا أنها فارسية الأصل. و(بَبّان). وليست بعربية الأصل. فإن فُصِل بينهما بزائد هان قليلًا نحو (كوكب) و(أَبَنْبَم) و(دَوْدَرَّىٰ). فإن أدتها التصاريف إليه تخلصت منه غالبًا نحو باب (تتعلمُ) إذ يجوّزون فيه حذف إحدىٰ التاءين ووجوهًا أخرَ، ونحو (إيمان)، أصلها (إئمان). ويسوغون التقاء المثلين في غير الصدر كـ(مدّ).

- ما يكون في اللفظ عامة:

من ذلك: أن العرب لا تجمع في العربية بين حرفين ساكنين في الوصل إلا قليلًا خلافًا لأخواتها، فضلًا عن غيرها.

ولا تجعل حروف الجذر الواحد من جذورها من جنس واحد إلا كلمة (واو) عند الأخفش، والقَقَق، والصَّصَص (حدث الصبيّ)، والبَّبة (السمين)، والدَّدِد (نعت من اللعِب). وليس في كلامهم كلمة فاؤها وعينها همزتان، ولا عينها ولامها همزتان. وقد تقع فاؤها ولامها همزتين قليلًا نحو (آءة) و(أجأ).

ولا تجمع في جذورها بين حروفٍ بإطلاق، وهي الجيم وأختاها القاف والكاف، لا يجتمع شيء منها مع الآخر. والجيم والصاد، والسين والذال، والسين والزاي، والصاد والطاء. ولا تجمع بين حروف الصفير، وهي الصاد والسين والزاي، لا يقولون: (صسّ) ولا (زسّ) ونحوها.

ولا تقبل تقدّمَ النون علىٰ الراء، وتقدّمَ الدال علىٰ الزاي، وتقدّمَ اللام علىٰ الشين. والعلماء يجعلون اجتماع شيء من ذلك من علامات العُجمة.

وكل ألفاظها ترجع إلىٰ جذور تكون لها معقلًا ومأرِزًا ودليلًا علىٰ المعنىٰ الأصلي للكلمة كيفما تصرّفت، ألا ترىٰ أنك إذا سمعت لفظ (الضُّئولة) وقولهم: (رجل سَميح) و(رجال أنجاد) عرفتَ جملة معناها وإن لم تسمع بها من قبل لأنك استطعت أن تَميز جذورها. وهذه مزيّة جليلة! وفي هذا يقول المستشرق ألْفرِد قُيوم: (إن الجذر الثلاثي باشتقاقاته البالغة الألفَ عدًّا [كذا.

ولا أدري ما تحقيق هذا القول]، وكلٌّ منها متسِقٌ اتساقًا صوتيًّا مع شبيهه، مشكَّلًا من أيّ جذر آخر، يصدر إيقاعًا طبيعيًّا لا سبيل إلىٰ أن تخطئه الأذن، فنحن (الإنكليز) عندما ننطق بفكرة مجردة لا نفكر بالمعنىٰ الأصلي للكلمة التي استخدمناها، فكلمة (Association) مثلاً تبدو منقطعة الصلة بـ(Socins) وهي الأصل، ولا بلفظة (Ad)، -ومن اجتماعهما تتألف لفظة (Association) كما هو واضح وتختفي الدالة مدغمة لسهولة النطق- ولكن أصل الكلمة بالعربية لا يمكن أن يَستَسِرّ ويَستَدِقّ علىٰ المرء عند تجريد الكلمة المزيدة حتىٰ يضيع تمامًا، فوجود الأصل يظل بيّنًا محسوسًا علىٰ الدوام، وما يُعدّ في الإنجليزية محسناتٍ بديعيةً لا طائل تحتها هو بلاغةٌ غريزيةٌ عند العربي)[1].

قلت: ومثال آخر: (كتب) في الإنجليزية write، والكتاب book، والمكتبة library.

وفوق هذا كلِّه فإن جلَّ جذور العربيةِ ثلاثيّ، وذلك غاية الخفّة والتعديل، فإن ألحقوها حروفًا مزيدة للدلالة علىٰ المعاني المختلِفة فلا بد أن تكون من أحد حروف (سألتمونيها) العشرةِ، وهي حروفٌ كلُّها مستخفة، فاختيارهم لها دون سواها دليل علىٰ إحساس صادق وعلىٰ غريزة روعاء[2]. وقد يبني العربُ ألفاظَهم من جذور رباعية أو خماسية قليلًا، ولا يزيدون علىٰ ذلك، غير أنهم

(١) «مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص٤٣».

(٢) وقد أحسن الإبانةَ عن ذلك ابنُ يعيش في «شرح الملوكي ص١٠١».

يشترطون أن يكون أحد أحرفها من حروف الذلاقة (فرَّ من لبّ) لخفّتها وسهولتها علىٰ اللسان. لذلك يُعدّ من دلائل عجمة اللفظ أن يكون رباعيًّا أو خماسيًّا وليس فيه حرف من حروف الذلاقة. فإن لم يكن يوجد فيه ذلك لم يَعرَ من حرف العين أو القاف كما ذكر الخليل. واعتلّ الخليل لذلك بقوله: (العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسّنتاه لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرسًا).

وأحسنُ النُّسُج في العربية: الانتقال من المخرج الأعلىٰ فالأوسط فالأدنىٰ، نحو (عدب)، فـ(العين) من الحلق، و(الدال) من وسط الفم، و(الباء) من الشفتين.

ثمّ: الأوسط فالأدنىٰ فالأعلىٰ نحو (دمع)، فـ(الدال) من الوسط، و(الميم) من الشفتين، و(العين) من الحلق.

ولا تستحب العرب: الانتقال من الأدنىٰ فالأعلىٰ فالأوسط، نحو: (بَعُدَ)، وقد ذكر هذا السبكي في «عروس الأفراح في شرح تلخيص الإيضاح». وعِدَّة النُسُج عنده ١٢ نسيجًا[1].

وقلما والت العرب بين حرفين من حروف الحلق في الجذور إلا بفصلٍ نحو (هدأ) لِثِقَل اجتماعها.

(١) وقد عرض لطرفٍ من ذلك الخليلُ في مقّدمة «العين» وابنُ جني في آخر كتابه «سر صناعة الإعراب» ومحمدٌ الأنطاكي في أول كتابه «المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها» وغيرُهم.

وفي الجملة إن أحسن التأليف عندهم ما بُوعِد فيه بين الحرفين المتجاورين، فإن تقاربا بدءوا بأقواهما نحو (أُرُل) إذ الراء أقوىٰ من الدال. ذكر ذلك ابنُ جني.

وتكره العرب التركيب المزجي إلا قليلًا، سواء أكان ذلك بالنحت مثل: الحوقلة والعبشميّ (من عبد شمس) أم كان بغيره نحو (خمسة عشر) و(حيص بيص) و(بيت بيت) و(صباح مساء). وكذلك القول بتركيب بعض الأدوات عند بعض العلماء، مثل: (لَنْ) أصلها: (لا أَنْ)، و(ليس) أصلها: (لا أيْس)، و(مهما) أصلها: (ماما)، وهذا قليل في العربية، واللغات الهندية الأوربية تستكثر من ذلك وتحبّه، حتىٰ ذكر أحدهم: أنه لا يكاد يوجد فيها لفظ إلا وهو مركَّب!

۞ خصائص في التركيب.

ومنها:

- **الخصيصة الأولىٰ: الإعراب.**

لا يوجد الإعراب اليوم في لغةٍ حيّةٍ كاملًا بهذه الصورة إلا في العربية. وثبت من خلال ما اكتُشِف من النقوش: أنه كان موجودًا في اللغة الأكَّدية بفرعيها: الآشورية، والبابلية، وله بقايا قليلة جدًّا في العبرية اليوم، وهذا وغيرُه مما دلَّ الباحثين علىٰ أن الإعراب سمة من سمات اللغة السامية الأم.

ويوجد إعراب بصورة أخرىٰ - أي: بغير (الفتحة، والكسرة، والضمة) - في بعض اللغات الهندية الأوربية، من ذلك: الألمانية ففيها ٤ علامات، وتختلف كل علامة باختلاف الأجناس الثلاثة - إذْ الأجناس عندهم: مذكَّر، ومؤنث، ومحايد -، وفي الروسية ٦ علامات، وتختلف بحسب الأجناس الثلاثة والعدد، وفي الفنلندية ١٥ علامة.

ومن اللغات المنقرضة أو شبه المنقرضة: يوجد إعراب في السنسكريتية، ففيها ٨ علامات، وفي اللاتينية ٦ علامات، وفي اليونانية القديمة ٥ علامات، وهناك بقايا إعراب في الإنجليزية (he) و(him) مثلًا؛ ولذا يرجحون: أن اللغة الهندية الأوربية الأمّ كان فيها إعراب.

وقد أجمع علماؤنا علىٰ أن الإعراب لغة جميع العرب في الكلام المشترك وغيرِه. وخالف في هذا بعض المستشرقين، فمنهم من زعم أن الإعراب لم يكن مراعًىٰ إلا في اللغة المشتركة كالشِّعر، منهم كوهين. ومنهم من نفاه البتةَ، وزعم أنه من افتراء النحاة. وقد زعم أحدهم –وهو فولرز– أن القرآن نزل بلغة مكة المجردة من الإعراب ثم أُلحِق به الإعراب بعدُ، وتابعه إبراهيم أنيس في كتابه «من أسرار اللغة» في كلام عنونه بـ(قصة الإعراب). ومن حجة هذا القول الأخير أن ذلك لا يعرف اليوم في العاميات، وأنه أمر معقد يصعب علىٰ الذهن توخيه. وهذا الكلام يكفي لردِّه ذكرُه. وقد بينّا طرفًا من إمكان ذلك في الكلام علىٰ نشأة السليقة.

ومن آثار الإعراب الحسنىٰ أنه يجوِّز في العربية أنماط الجمل الستة، ولكل نمطٍ مغزًىٰ بلاغيٌّ. وهذا يمنح العربية سعةً وطواعية ومرونة. وهذا لا يكاد يوجد في كثير من اللغات، مثال ذلك:

١- أكرم الأبُ الابنَ.

٢- أكرم الابنَ الأبُ.

٣- الأبُ أكرم الابنَ.

٤- الأبُ الابنَ أكرم.

٥- الابنَ أكرم الأبُ.

٦- الابنَ الأبُ أكرم.

وقد ذكر بعضهم أن أربعة من هذه الأنماط الستّة استُعمِلت في القرآن.

- **الخصيصة الثانية: عدم الرابط في الإسناد والإضافة.**

وهذا ليس خاصًّا بالعربية، لكنَّه ليس في كل اللغات، فأنت تقول: (محمد كريم)، ولا تحتاج أن تأتي بفعل مساعد فتقولَ: (محمد يكون كريمًا). وتقول: (كتابُ زيد)، من غير حاجة إلىٰ فعل مساعد، وهذا من إيجاز العربية.

۞ خصائص في الخط.

من أبْيَنها:

● **الخصيصة الأولىٰ: الإيجاز والاختصار.**

وذلك أن الخط العربي مبنيّ علىٰ الإيجاز، والإيجاز بعامةٍ محمودٌ، بل هو مطلوبٌ ما لم يؤدِّ إلىٰ لبس سواءٌ أكان في المنطوق أم في المكتوب.

ومن صُوَر ذلك:

- تركهم كَتْب الحركات في متن الخطّ خلافًا لكثير من اللغات.

- أنهم لا يكتبون الحرف المشدد حرفين، بل يكتبونه حرفًا واحدًا.

● **الخصيصة الثانية: الاطّراد.**

ويتحقق ذلك في: وحدانية صُوَره وبساطتها، وذلك أن الصوت الواحد في العربية له صورة واحدة، ما عدا ما يقتضيه الفصلُ والوصلُ، والابتداءُ والتوسطُ والتطرفُ من تغيير يسير، خلافًا لبعض اللغات كالإنجليزية مثلًا في الدلالة علىٰ صوت الفاء والسين والكاف. واستُثني من ذلك حرفان:

- **(الهمزة)**، فإن صورها متعددة؛ وذلك مراعاةً للهجة قريش في تركهم الهمز؛ لأن المصحف كُتِب علىٰ لهجتهم، فلاحترامهم لرسم المصحف، وكراهيتهم الإقدام علىٰ تغييره أبقوا لهجة قريش في رسمه، وجعلوا (الهمزة) - حين أرادوا أن يكتبوها للدلالة علىٰ لغة الهمز- كالحركات.

- **(الألف) المتطرِّفة،** فإنها تُكتَب مرة علىٰ صورة: العصا (ا)، ومرة علىٰ صورة: الياء (ىٰ). واختُلف في علّة ذلك.

والمقصود بـ (بساطتها): أن صُوَرها بسيطة غير مركَّبة، خلافًا لغيرها من اللغات كالإنجليزية مثلًا في الدلالة علىٰ صوت الشين والفاء والذال.

ومن اطِّرادها أيضًا: قلة ما يُزاد في الخط العربي من حروف لا تُنطَق، وقلة ما يُنقَص من الخط من حروف تُنطَق.

وقد عِيبَ الخطّ العربي مع ذلك بأمورٍ بعضُها عُدَّ من محاسنه، منها:

- ما ذكرناه من ترك كَتْب الحركات، حتىٰ قال قاسم أمين: (إن القارئ في اللغات الأوربية يقرأ ليَفهم، أما القارئ في العربية فعليه أن يفهم ليقرأ). وقد كذب، فالتباين بين الخط والنطق في الإنجليزية - مثلًا - أشدّ وأوسع كثيرًا منه في العربية، بل الشذوذ في العربية قليل جدًّا، والعلماء يوجِبون أن يُشكَل ما يُشكِل، فإن لم يُشكِل مع خشية اللبس فالذنب ذنبه لا ذنب الخطّ العربيّ.

- تعدد صور الحرف الواحد، كـ: (عـ/ ـعـ/ ع).

-الفصل بين كثير من الحروف بالنَّقط، كـ: (ج/ ح/ خ). وقد سبق إلىٰ نقد هذا الأمر خاصةً ابنُ السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) في «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/ ١٢٥» إذ قال: (وعوَّلوا علىٰ النَّقط في الفرق بينها، فكان ذلك سببًا للتصحيف الواقع في الكلام، ولو جعلوا لكل حرفٍ صورةً لا تشبه صورة

صاحبه، كما فعل سائر الأمم، لكان أوضح للمعاني، وأقل للالتباس والتصحيف؛ لذلك صار التصحيف للسان العربي أكثر منه في سائر الألسنة).

وقد رد ابن السرّاج (ت٣١٦هـ) في كتابه في «النقط والشكل» هذا المذهبَ بأنه (للعربي فيما فعل من ذلك مذهبٌ، وذلك أن حفظ صور قليلة وتصويرها باليد أسهل من تعاطي الكثير وحفظه).

وهناك دعوات لما يسمَّىٰ بإصلاح الخطّ العربي، ولإبدال الخط اللاتيني مكان الخط العربي، ورأس هؤلاء: وِلْهَم سبيتا عام (١٨٨٠م)، وكان مدير (دار الكتب المصرية). وهذا الرجل ذو فساد عريض كما مرّ بك. ومن أتباعه من العرب: عبد العزيز فهمي، وقد اقترح ذلك علىٰ مجمع القاهرة، وليس هذا موضع البسط في هذه القضية، بل تُدرَس في علم (الإملاء).

وفي جمال الخط العربي يقول أستاذٌ في اللغات الشرقية بجامعة إسطنبول: (إن اللغة العربية أسهل لغات العالم وأوضحها، فمن العبث إجهاد النفس في ابتكار طريقة جديدة لتسهيل السهل وتوضيح الواضح. إن الطلبة قبل الانقلاب الأخير في تركيا كانوا يكتبون ما أمليه عليهم من المحاضرات بالحروف العربية، وبالسرعة التي اعتادوها؛ لأن الكتابة العربية مختزَلة من نفسها، أما اليوم فإن الطلبة يكتبون ما أمليه عليهم بالحروف اللاتينية؛ ولذلك لا يفتئون يسألون أن أعيد عليهم العبارات مرارًا، وهم معذورون في ذلك؛ لأن الكتابة الإفرنجية معقَّدة، والكتابة العربية واضحة كل الوضوح، فإذا ما فتحت أي خطاب فلن

تجد صعوبة في قراءة أردأ خطّ به، وهذه هي طبيعة الكتابة العربية التي تتَّسم بالسهولة والوضوح).

الخامس: أفضليّتها:

اختلف العلماء أولًا في القول بتفاضل اللغتين علىٰ فريقين، فريقٌ يرىٰ أن اللغات تتفاضل، وهم الجمهور. وفريق يُنكر ذلك رأسًا. وهو مذهب ابن حزم في القديم ومذهب عامة المتأثرين باللسانيات.

وحجتهم في هذا: أن كل لغةٍ قادرةٌ علىٰ الإبانة عن جميع المعاني التي تحتاج إلىٰ الإبانة عنها، وأن كلّ أناسٍ يدَّعون أن لغتهم أفضل اللغات، وأن الفصل في هذا متعذِّر؛ لأنه محوِج إلىٰ استقراء جميع اللغات، ثم الموازنة بينها في كل عنصر وجانب، وهذا أمر غير مستطاع.

علىٰ أن من اللسانيين من يسوِّغ النظر في ذلك، انظر مثلًا كتابَ: «هل بعض اللغات أفضل من بعض ص٣١١».

ثم اختلف أصحاب القول الأول، فمنهم من فضَّل لغةً غير العربية، كتفضيل جالينوس لغته (اليونانية) إذْ قال: (إن لغة اليونانيين أفضل اللغات؛ لأن سائر اللغات إنما هي تشبه إما نباح الكلاب، أو نقيق الضفادع)، وعلَّق علىٰ هذا ابن حزم بقوله: (وهذا جهل شديد؛ لأن كل سامع لغة ليست لغته ولا يفهمها، فهي عنده في النِّصاب الذي ذكره جالينوس ولا فرق)، وكتفضيل شليجل (اللغةَ السنسكريتيةَ).

وذهب عامة علماء العربية إلىٰ تفضيل (العربية)، وذكر أبو حاتم الرازي في «الزينة»: أن أفضل الألسنة أربعة: (العربية)، و(العبرانية)، و(السريانية)، و(الفارسية)؛ لأن الله أنزل بها كتبًا، وذكر عن قوم القول بـ: فضل (اليونانية) و(الهندية)، وردَّه، ثم ذكر أن أفضل الأربعة: (العربية)، واحتج لذلك.

وأرىٰ أن اللغات تتفاضل، وليست سواءً في الإبانة؛ لأن القدر الأدنىٰ من الإفهام ليس هو غاية الإبانة في اللغات؛ إذ نجد لغة الإشارة أيضًا تُبِين، وإنما الشأن أن يكون مع الإبانة خصائص أُخَر، وبقدر توفُّرها في لغة ما تكون هذه اللغة فاضلةً وفائقةً؛ لأن اللغة كلما كانت أبْيَن، كانت أكثر إقناعًا، وكلما كانت أكثر إقناعًا كانت أدنىٰ إلىٰ الغاية من التخاطب والتفاهم، وليست كلُّ اللغات كذلك. ولهذا صنَّف بعض العلماء اللغات إلىٰ: مرتقية وغير مرتقية، والأخيرة تتضمن اللغات ذوات البيان الدُّون، والألفاظ البسيطة. وهناك قبائل في جنوب أفريقيا لا يستغنون عن الإشارة مع كلامهم، فإذا أرادوا المحادثة ليلًا، أوقدوا النار ليروا الإشارات! وبعض سكان أستراليا ليس عندهم من الأعداد إلا (واحد) و(اثنان)، فإذا أرادوا (الثلاثة) جمعوهما في الذكر معًا، وإذا أرادوا (الأربعة) كرَّروا لفظ الاثنين مرتين، وهكذا. ومن لغات بعض جزائر المحيط: لغاتٌ ليس فيها أدوات لتمييز الجنس، أو الحال، أو العدد، أو الزمن، أو الشخص، كـ: اللغة (البولينية)، علىٰ حين أن في (الفرنسية) مثلًا أزمنة كثيرة. وفي (الألمانية) ثلاثة أجناس - أي: للمذكر، وللمؤنث، وللمحايد -، وتختلف أداة التعريف بحسب ذلك.

وفي لغة (جاراوارا) ضميرا متكلمَيْن، أحدهما يشمل المخاطب، والآخر يستثنيه، وفي لغة (تريانا) دلائل لازمة تلحق كل فعل لتبيِّن نوع معرفته أهو عن مشاهدة، أم استنتاج، أم افتراض، أم رواية، أم غير ذلك. وفي (اليابانية) اسم إشارة للقريب من المتكلم، وآخر للقريب من المخاطب، وثالث للبعيد منهما.

فإذا ثبتَ هذا التفاضل فهل العربية أفضلها؟

نذكر أولًا بعض مقالات العلماء في تفضيلها مقتصرين علىٰ من لهم معرفة بغير العربية إذ كانوا أبصر بالموازنة وأدنىٰ إلىٰ النصَفة.

- قال ابن جني في «الخصائص ١/ ٢٤٣» عن شيخه أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): (وذلك أنَّا نسأل علماء العربية ممن أصله عجمي وقد تدرَّب بلغته قبل استعرابه عن حال اللغتين، فلا يجمع بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك؛ لبعده في نفسه، وتقدُّم لطف العربية في رأيه وحسِّه. سألت غير مرة أبا علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن ذلك، فكان جوابه عنه نحوًا مما حكيته).

- قال البيروني (ت٤٤٠هـ): (والله لأن أُهجىٰ بالعربية، أحب إليّ من أن أُمدح بالفارسية).

- قال ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ) في «سر الفصاحة ص٥٤»: (وقد خبَّرني أبو داود المطران وهو عارف باللغتين (العربية) و(السريانية): أنه إذا نقل الألفاظ الحسنة إلىٰ السريانية قبُحت وتثبَّجت -أي: اضطربت-، وإذا نقل

الكلام المختار من السرياني إلىٰ العربي ازداد طُلاوة وحُسنًا. وهذا الذي ذكره صحيح يخبر به أهل كل لغة عن لغتهم مع العربية).

- قال ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) في «المثل السائر ١/ ٣٠١»: (وحضر عندي في بعض الأيام رجل من اليهود، وكنت إذ ذاك بالديار المصرية، وكان لليهود في هذا الرجل اعتقاد؛ لمكان علمه في دينهم وغيره، وكان لعمري كذلك، فجرىٰ ذكر اللغات، وأن اللغة العربية هي سيدة اللغات، وأنها أشرفهن مكانًا، وأحسنهن وضعًا؛ فقال ذلك الرجل: وكيف لا تكون كذلك، وقد جاءت آخرًا فنفت القبيح من اللغات قبلها وأخذت الحسن؟ ثم إن واضعها تصرّف في جميع اللغات السالفة؛ فاختصر ما اختصر، وخفف ما خفف، فمن ذلك اسم (الجَمَل)؛ فإنه عندنا في اللسان العبراني (كوميل) ممالًا علىٰ وزن (فوعيل)، فجاء واضع اللغة العربية وحذف منها الثقيل المستبشع، وقال: (جمل)، فصار خفيفًا حسنًا، وكذلك فعل في كذا وكذا، وذكر أشياء كثيرة، ولقد صدق في الذي ذكره؛ وهو كلام عالم به).

ثم نذكر بعدُ طائفة من كلام المستشرقين في العربية[1].

- قالت سِقرد هُنكَه: (كيف يستطيع الإنسان أن يقاوم جمال هذه اللغة ومنطقها السليم وسحرها الفريد؟ فجيران العرب أنفسهم في البلدان التي فتحوها سقطوا صرعىٰ سحر تلك اللغة، فلقد اندفع الناس الذين بقوا علىٰ دينهم في هذا التيار

(١) عامة هذه الأقوال ترجع إلى كتاب «الفصحى لغة القرآن» لأنور الجندي. ونُسِب بعضها إلى «مجلة اللسان العربي». وهي تحتاج إلى استيثاق ثم توثيق من مصادرها الأولى.

يتكلمون اللغة العربية بشغف، حتىٰ إن اللغة القبطية مثلًا ماتت تمامًا، بل إن اللغة الآرامية تخلت إلىٰ الأبد عن مركزها لتحتل مكانها اللغة العربية).

- قال إرنِست رينان: (من أغرب المُدْهِشات أن تنبتَ تلك اللغةُ القوميّةُ وتصل إلىٰ درجة الكمال وسط الصحاري عند أمّةٍ من الرُحّل، تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرةِ مفرداتها ودقّةِ معانيها وحسنِ نظامِ مبانيها، ولم يُعرف لها في كل أطوار حياتها طفولة ولا شيخوخة. ولا نكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التي لا تبارىٰ، ولا نعرف شبيهًا بهذه اللغة التي ظهرت للباحثين كاملةً من غير تدرج وبقيت حافظةً لكيانها من كل شائبة).

- قال وِليَم مَرسيه: (العبارة العربية كالعود إذا نقرت علىٰ أحد أوتاره رنّت لديك جميع الأوتار وخفقت، ثم تحرّك اللغةُ في أعماق النفس من وراء حدود المعنىٰ المباشر موكبًا من العواطف والصور).

- قال كارِل بُروكلمان: (بلغت العربية بفضل القرآن من الاتساع مدًىٰ لا تكاد تعرفه أية لغة أخرىٰ من لغات الدنيا، والمسلمون جميعًا مؤمنون بأن العربية وحدها اللسان الذي أُحِلّ لهم أن يستعملوه في صلاتهم).

- قال أَلْفرِد قُيوم: (ويَسهل علىٰ المرء أن يدرك مدىٰ استيعاب اللغةِ العربيةِ واتساعها للتعبير عن جميع المصطلحات العلمية للعالم القديم بكل يسرٍ وسهولة، بوجود التعدد في تغيير دلالة استعمال الفعل والاسم).

- قال قُستاف كُرونبَاوِم: (ما من لغة تستطيع أن تطاول اللغة العربية في شرفها، فهي الوسيلة التي اختيرت لتحمل رسالة الله النهائية، وليست منزلتها الروحية هي وحدها التي تسمو بها علىٰ ما أودع الله في سائر اللغات من قوة وبيان، أما السعة فالأمر فيها واضح، ومن يتّبع جميع اللغات لا يجد فيها علىٰ ما سمعته لغة تضاهي اللغة العربية، ويضاف جمال الصوت إلىٰ ثروتها المدهشة في المترادفات. وتزين الدقةُ ووجازةُ التعبير لغةَ العرب، وتمتاز العربية بما ليس له ضريب من اليسر في استعمال المجاز، وإن ما بها من كنايات ومجازات واستعارات ليرفعها كثيرًا فوق كل لغة بشرية أخرىٰ، وللّغةِ خصائص جمّة في الأسلوب والنحو ليس من المستطاع أن يُكتشف له نظائر في أي لغة أخرىٰ، وهي مع هذه السعة والكثرة أخصر اللغات في إيصال المعاني، وفي النقل إليها، يبيّن ذلك أن الصورة العربية لأيّ مثل أجنبيّ أقصر في جميع الحالات).

- قال جُرْج سارتن: (وهبَ الله اللغة العربية مرونةً جعلتها قادرةً علىٰ أن تدون الوحي أحسن تدوين بجميع دقائق معانيه ولغاته، وأن تعبر عنه بعباراتٍ عليها طلاوة وفيها متانة).

- قال رِجي بلاشير: (إن من أهم خصائص اللغة العربية قدرتها علىٰ التعبير عن معانٍ ثانوية لا تعرف الشعوب الغربية كيف تعبر عنها).

- قال فرَيتاق: (اللغة العربية أغنىٰ لغات العالم).

- قال مرجليوث: (اللغة العربية لا تزال حية حياة حقيقية، وهي واحدة من ثلاث لغات استولت علىٰ سكان المعمورة استيلاء لم يحصل عليه غيرها).

- قال بَرتِلمي هِرْبلُو: (إن اللغة العربية أعظم اللغات آدابًا وأسماها بلاغة وفصاحة وهي لغة الضاد).

- قال جون فِرن: (إن مستقبل الأدب في العالم العربي هو اللغة الفصحىٰ وحدها الزاخرة بالثروة والغنىٰ والتراث. وليست اللهجات العامية بلغة كيانية، بل هي تحريف وتشويه للفصحىٰ، ولن تتمكن هذه اللهجات إطلاقًا من اجتياز جدار التراث والفصحىٰ).

- قال جاك بِرك: (: اللغة العربية لغة المستقبل، ولا شك أنه يموت غيرها وتبقىٰ حية خالدة).

- قال أَوقُسْت فِشَر: (وإذا استثنينا الصين فلا يوجد شعب آخر يحِقّ له الافتخار بوفرةِ كتبِ علوم لغته، وبشعورِه المبكرِ بحاجته إلىٰ تنسيقِ مفرداتها، بحسب أصولٍ وقواعدَ غيرَ العرب).

- قال نُلدَكه: (إن اللغة العربية لم تَصِر حقًّا عالميةً إلا بسبب القرآن والإسلام، وقد وضع أمامنا علماءُ اللغة العربُ باجتهادهم أبنيةَ اللغة الكلاسيكية، وكذلك مفرداتها في حالة كمالٍ تامّ، وإنه لا بد أن يزداد تعجب المرء من وفرة مفردات اللغة العربية، عندما يعرف أن علاقات المعيشة لدىٰ العرب بسيطةٌ جدًّا، ولكنهم في داخل هذه الدائرة يرمزون للفرق الدقيق في المعنىٰ بكلمةٍ خاصةٍ، والعربية الكلاسيكية ليست غنيةً فقط بالمفردات ولكنها غنيةٌ أيضًا بالصيغ النحوية، وتهتمّ العربية بربط الجمل بعضها ببعض).

- قال لُويس ماسِنيُن: (استطاعت العربية أن تبرز طاقة الساميين في معالجة التعبير عن أدق خلجات الفكر سواءً كان ذلك في الاكتشافات العلمية والحسابية أو وصف المشاهدات أو خيالات النفس وأسرارها. واللغة العربية هي التي أدخلت في الغرب طريقة التعبير العلمي، والعربية من أنقىٰ اللغات، فقد تفرّدت بتفردها في طرق التعبير العلمي والفني والصوفي. إن التعبير العلمي الذي كان مستعملاً في القرون الوسطىٰ لم يتناوله القدم ولكنه وقف أمام تقدّم القوىٰ المادية فلم يتطور.

أما الألفاظ المعبّرة عن المعاني الجدلية والنفسانية والصوفية فإنها لم تحتفظ بقيمتها فحسب، بل تستطيع أن تؤثر في الفكر الغربي وتنشطه.

ثم ذلك الإيجاز الذي تتسم به اللغة العربية والذي لا شبيه له في سائر لغات العالم والذي يُعدّ معجزةً لغويةً كما قال البيروني).

- قال وِلْيَم وَرَل: (إن اللغة العربية لم تتقهقر فيما مضىٰ أمام لغة أخرىٰ من اللغات التي احتكّت بها، ويُنظر إلىٰ أنها تحافظ علىٰ كيانها في المستقبل كما حافظت عليه في الماضي. وللغة العربية لين ومرونة يمكنانها من التكيف وفقًا لمقتضيات هذا العصر).

- قال كَرلو ألفُنسُو نَلِّينو: (اللغة العربية تفوق سائر اللغات رونقًا وغنًىٰ، ويعجز اللسان عن وصف محاسنها).

- قال فان دَايِك: (العربية أكثر لغات الأرض امتيازًا. وهذا الامتياز من وجهين، الأول من حيث ثروة معجمها، والثاني من حيث استيعاب آدابها).

- قال فَرنسِسكو فِيَسْبِيسَه: (اللغة العربية من أغنىٰ لغات العالم، بل هي أرقىٰ من لغات أوربا لتضمنها كل أدوات التعبير في أصولها في حين أن الفرنسية والإنجليزية والإيطالية وسواها قد تحدرت من لغات ميتة، ولا تزال حتىٰ الآن تعالج رِمم تلك اللغات لتأخذ من دمائها ما تحتاج إليه).

قلت: والحق ما شهدت به الأعداء، ولكن بعض المحدثين من العرب يُكاتمون هذا ويتصدَّون عنه ويأبون مع هذه البيّنات القاهرة والأدلّة العجيبة علىٰ عظمة العربية –وقد عرضنا بعضها– إلا أن تكون العربية لغة كسائر اللغات لا مزيةَ فيها ولا فضلَ لها علىٰ أي لغةٍ من اللغات، فإما أن يكون هذا لإحساسهم بالهوان، وإما لانقيادهم مع دعوىٰ كثير من اللسانيين الغربيين منعَ التفاضل بين اللغات. وكلا الأمرين قبيح!

وأما سائر كلام علماء العربية في تفضيلها وتقريظها فهو كثير جدًّا. ولن نذكره إذ لا يَقطع النزاع ولا يحسم الخلاف، وإنما نومئ إلىٰ أنه كما جرىٰ ذكرُها وتفضيلها في كثير من النثر فكذلك مُدِحت بكثير من الشعر. وقد جمع قطعةً صالحةً منها كتابٌ أخرجه مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية عنوانه «لغة النور» حوىٰ أكثر من ١٦٠ قصيدة، وأكثر من ٢٠ مقطوعة، فليُراجَعْ.

*** مناقشة حجج من يرون تفضيل العربية علىٰ جميع اللغات:**

وإذا صرنا إلىٰ النظر في حجج من يرىٰ أفضلية العربية فإنا نجد منها:

١- أنها لغة أهل الجنة.

قلت: والأحاديث التي تُروىٰ في ذلك لا تصح كما ذكرنا ذلك من قبل.

٢- أنها لغة القرآن.

والحق أن هذا يوجب شرفها، ولا يوجب أفضليَّتها.

٣- أنها معجزة النبي ﷺ.

ومن يحتج بهذا الدليل، فإن تفسير احتجاجه أن يقول: إنَّا وجدنا كل نبي من الأنبياء عليهم السلام إنما تكون معجزته من جنس ما يبرع فيه قومه، فمثلًا: موسىٰ عليه السلام تحدَّىٰ قومه بما يشبه ما برع فيه قومه، وهو: السحر، وكذلك عيسىٰ عليه السلام تحدَّىٰ قومه بما يشبه: الطب، وقد كانوا بارعين فيه. قال من يحتج بهذا الدليل: وكذلك قوم النبي ﷺ - وهم العرب -؛ لبراعتهم في العربية، تحدَّاهم النبي ﷺ بالكلام، ولولا أن لغتهم العربية تعطيهم شيئًا كثيرًا من القدرة والتصرف والبلاغة، ما كان لهم أن يبرعوا فيها. ولا أرىٰ هذا دليلًا ينهض علىٰ الأفضلية؛ لأنه من الجائز أيضًا: أن يكون العرب إنما برعوا في الكلام لعدم وجود شيء يبرعون فيه أكثر منه. فما احتجّوا به لا يعدو أن يكون قرينة يُستأنس بها علىٰ فضل العربية، وليست دليلًا قاطعًا في ذلك.

والذي أراه في هذه المسألة: أنه لا برهان قاطعًا علىٰ تفضيل العربية علىٰ اللغات الأخرىٰ، لكن هناك قرائن تدل بمجموعها علىٰ كون العربية أفضل اللغات، أو من أفضل اللغات، منها ما ذكرناه، ومنها: دلائل من اللغة نفسها، وهذا هو المهم، وبه يحاجُّ الخصم؛ لأن الخصم قد لا يُسلِّم بالقرآن ولا بالإسلام.

✹ أهم الخصائص التي تُفضَّل بها بعض اللغات علىٰ بعض، وإجراؤها علىٰ العربية:

هي في رأيي:

- **نصاعة الأصوات في السمع؛** لأنه أعون علىٰ الإفهام، وأنفىٰ للَّبس، وهذا مما تمتاز به العربية، كما ذكرنا سابقًا.

- **الأمن من اللَّبس،** ومعلوم لمن عرف أصول النحو أن خشية اللبس من رءوس العلل التي تتوخّاها العرب في تصاريف كلامهما.

ومن أمثلة ذلك في الألفاظ: ما ذكرناه من إنباء ألفاظ اللغة عن معانيها.

ومن أمثلته في التركيب: الإعراب، فقولك مثلًا: (ضرب زيدٌ عمرًا)، أبان لك الإعراب (الفاعل) من (المفعول به)، وأتاح لك الأنماط الستة التي ذكرناها في التقديم والتأخير، ولو لم تُعرِب لوجب أن تلزَم الرتبة، فتقدِّم (الفاعل)، وهذا أمر يقيّد اللغة ويضعفها.

- **الخفَّة والاختصار،** والعربية بارعة في هذا أيضًا، وأنت ترىٰ هذا في أمور، منها ما ذكرناه من: أن العرب يجعلون جذور ألفاظهم في الغالب ثلاثية، والرباعي

والخماسي عندهم قليل، ولعل العرب تكره (النحت) لهذه العلة؛ لأنه يضطرها إلىٰ جعل الجذور رباعية، ولأنه ربما أدَّىٰ إلىٰ أن يجتمع في الجذر الرباعي حروف لا تجتمع عندهم عادةً.

ومن مظاهر خفَّتها وتهذيبها: أنها إذا أرادت أن تزيد للدلالة علىٰ معانٍ مختلفة، زادت من حروف: (سألتمونيها)، وهي: إما حروف علة، وإما حروف مشبَّهة بها، وهي حروف مُختارة بعناية، فلم يزيدوا مثلًا: (الضاد) و(الشين) و(الكاف).

ومن المظاهر كذلك: أنهم إذا بنوا جذرًا رباعيًّا أو خماسيًّا فلابد أن يكون فيها أحد حروف (الذلاقة)، التي هي: (فِرَّ من لبّ) أو حرفا العين أو القاف.

ومن المظاهر: اختيارهم للزيادة علىٰ المضارع حروف: (أنيت)، وكلها حروف خفيفة.

- **الاطِّراد،** وهذا بيِّن في العربية كما ترىٰ في اطِّراد معانٍ مخصوصة في كثير الأبنية كـ(فعّال) و(مِفعَل) و(فَعول)، بل إن الشذوذ -وإن كان قليلًا في كلامهم- فكثيرًا ما يكون له علة قد تكون أحيانًا أملح وألطف من لزوم الأصل؛ ولهذا يقول سيبويه: (وليس شيء يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجهًا).

- **إمكان التوليد وسهولته،** وسنبيّن ذلك في حديثنا عن منمِّيات اللغة.

وبعدُ، فهذا كله يقطع في رأيي بأن العربية: من أفضل اللغات وأغناها وأعتقها وأسراها، ولكني لا أجزم بأنها أفضل اللغات وإن كنت أهوىٰ ذلك وأميل إليه؛

لأنه لا برهان قاطعًا علىٰ ذلك من جهة النقل، ولا من جهة النظر إلا إذا استقرينا جميع لغات العالم، ووازنَّا بينها موازنة دقيقة في جميع المسائل، وهذا متعذِّر.

وما ذكرناه من خصائص بعض اللغات كـ(المثلّث) أخي المثنّىٰ، وكجعل التذكير والتأنيث ثلاثة أنواع لا يوجب الأفضلية، بل لا بد أن يكون هذا مما تقتضيه الحاجة المعنوية وإلا كان عيبًا. وذلك أنه إذا كانت خصائص اللغة وافيةً بحاجات أهلها مع وِجدان ما ذكرناه من الخِصال المحمودة فيها، وذلك كالنصاعة والاطّراد وسهولة التوليد فليس يضرّها ألا يكون فيها ما لا تحتاج إليه، بل إن ذلك أحرىٰ أن يَعيبها لأنه يعقّدها ويكون كالعبء عليها.

السادس: منمّياتها[1]:

نعني بذلك: الطرق التي بها نستطيع أن نجعل العربية حيّةً آخر الأبد، وأن نبقيَها مِطواعة قادرة علىٰ التوليد وعلىٰ أن تَسُدّ حاجات الناس، وعلىٰ أن تفي بتسمية الأشياء والمخترعات الحديثة.

وتقتضي القسمة والحصر أن تكون طرقُ التوليد (المنمِّيات) إما باستحياء لفظٍ تليدٍ (التليد: القديم المستعمَل من قبلُ. واستحياؤه: إبقاؤه حيًّا)، وإما بارتجال لفظٍ طريفٍ (أي: اختراع لفظ جديد لم يُستعمل من قبل).

واللفظ التليد إما أن يكون عربيًّا، وإما أن يكون عجميًّا.

والعربيّ إما أن يُستعمل حقيقة أو مجازًا.

---

(١) من الكتب الجيدة في عموم هذا الباب: «المصطلحات العلمية» لمصطفى الشهابي. وهو عمدة في هذا الباب، و«الاشتقاق والتعريب» لعبد القادر المغربي، و«التهذيب في أصول التعريب» لأحمد عيسى، و«الاشتقاق» لعبد الله أمين، و«الاشتقاق» لفؤاد طرزي.

✹ طرق التوليد:

١- استحياء لفظ تليد:

أ- أن يكون لفظًا عربيًّا، فإما:

١/ أن يُستعمَل حقيقةً، نحو: (السيارة)، فهي صيغة مبالغة من: سار يسِير، و(السيارة) في حقيقة اللغة: ما بولغ في سيره من كل ما يصدق عليه السَّير، فإطلاقه علىٰ هذه الآلة التي نسير عليها: إطلاق حقيقي، وأول من أطلق لفظ (السيارة) علىٰ هذه الآلة: أحمد زكي باشا.

ومن ذلك: (الهاتف)، و(المحامي)، و(الجوال)، و(الحافلة)، و(المذياع)، و(الدراجة)، وذكروا أن الذي أطلق علىٰ الدراجة هذا الاسم: إبراهيم اليازجي، و(الغواصة)، وذكروا أن الذي أطلقه: يعقوب صرُّوف، و(المدير)، و(العميد). وبعضهم يعدّ تغليب اللفظ علىٰ بعض معانيه مجازًا.

٢/ أن يُستعمَل مجازًا، فقد تكون علاقته (المشابهة) فيكون: **استعارة،** وقد تكون (غير المشابهة) فيكون: **مجازًا مرسلًا**.

من أمثلة **الاستعارة**: إطلاقهم علىٰ التلغراف: (البرق)؛ تشبيهًا له بالبرق لسرعة الإرسال في كلٍّ، وهي من اختراع: مجمع القاهرة.

ومن ذلك: (قطار)، فهو في العربية: الإبل التي يكون بعضها في إثْر بعض، فشبَّهوا هذه الآلة بتلك الإبل.

وكذلك: (الخلية)، فهي في العربية: خلية النحل، و(التغطية) حين يقولون: غطَّىٰ فلان الأخبار، فهم شبَّهوا إحاطته بالخبر وإدراكه له، بتغطيته بقماش أو نحوه؛ بجامع الشمول في كلٍّ. وهو من التأثّر بالإنجليزية.

ومن أمثلة **المجاز المرسل**: (الترَسُّم)، يقولون: ترسَّم فلان خُطا فلان، يريدون معنىٰ: المتابعة والتأثر، وهو في اللغة: التفرس والتأمل، وهم لا يريدون هذا المعنىٰ اللغوي، ومن الحجج علىٰ تسويغ هذا التعبير: أن التفرس والتأمل في خُطا الشخص يحمل علىٰ المتابعة، فيكون بذلك: مجازًا مرسلًا، علاقته: **السببية**.

وكذلك: إطلاقهم لفظ (الحريم) علىٰ النساء، و(الحريم) في اللغة: كل ما يُحامىٰ عنه، من نساء ومال ونحو ذلك، فيُعدُّ هذا: مجازًا مرسلًا، علاقته: **الكلية**.

ب- أن يكون لفظًا أعجميًّا (المعرَّب):

يُسمىٰ ذلك: (تعريبًا) فيقال: لفظ معرَّب - وهو الأشهر -، ويُسمىٰ: (إعرابًا) فيقال: لفظ معرَب، وهو الاسم الأقدم، سماه به سيبويه، ولم يستعمل غيره، وكذا الأصمعي وغيرهما.

وظاهر كلام سيبويه: أنه يَشترط للإعراب شرطًا واحدًا، وهو: أن يكون من استعمال العرب الذين يُحتج بهم، سواء أكان جاريًا علىٰ منهاج العربية، أم لم يكن جاريًا علىٰ منهاجها. والناسُ اليوم علىٰ عدم اشتراط هذا الشرط.

واشترط الجوهري شرطًا ثانيًا، وهو: أن يكون جاريًا علىٰ منهاج العرب في كلامها، وإلا كان دخيلًا لا معربًا.

ويتداخل مع لفظ (المعرَّب) ألفاظ: (الدخيل) و(المولَّد) و(المترجَم).

أما (الدخيل): فيشمل كل ما نُقِل من العجمية إلىٰ العربية، سواء أكان ذلك في عصر من يُحتج بكلامه أم بعدَه، وسواء أوافق منهاج العربية أم لا، فهو أعمّ إذًا من (المعرب).

وأما (المولَّد): فهو ما أُحدِث بعد زمن الاحتجاج، سواء أكان منقولًا من العجمية أم لا.

وأما (المترجَم): فهو المنقول بمعناه لا بلفظه.

• **كيفية معرفة اللفظ المعرَّب:**

ذكر العلماء لذلك قرائن، قد تتضافر فتقوىٰ، وقد تضعف، وليست براهينَ، ولهذا اختلفوا في عروبة كثير من الألفاظ.

ومن هذه القرائن:

– **القرينة الأولىٰ:** شهادة الشهود الذين أدركوا دخول الكلمة إلىٰ العربية بعد أن لم تكن معروفة فيها علىٰ حدوث النقل فيها كشهادتنا علىٰ أن (الكمبيوتر) و(الموبايل) من الأعجمية. وهذه القرينة من أقوىٰ القرائن، إلا أنها قليلة.

– **القرينة الثانية:** أن يكون اللفظ من الألفاظ التي تُشتهَر اللغة المنقول عنها بمعانيها، كـ: ألفاظ الديانة والزراعة، فإن كثيرًا منها مأخوذ من السريانية؛ لأنهم أهل دين، وأهل زراعة، و: ألفاظ العلوم في اليونانية، و: ألفاظ التوابل في الهندية.

– **القرينة الثالثة:** أن يكون علىٰ صورةٍ لا تُعرَف في العربية، ومن ذلك:

– أن يأتلف من حروف لا تأتلف في الألفاظ العربية. وهي علىٰ ضربين:

١– حروف لا تجتمع البتة في كلمة عربية. ومنها: الجيم والتاء كـ(الجبت). والجيم والصاد كـ(الجِصّ) و(الصَّنجة) و(الصولجان). قيل: وشذّ (الصَّمَج)، وهي القناديل، فهي عربية. ومنها: الجيم والطاء كـ(الطاجن). والجيم والقاف كـ(الجَوق) و(القبْج). والجيم والكاف كـ(الكَندوج) إلا قولهم: (رجل جَكِر)، فهي عربية. ومنها: السين والباء والتاء، ومنها السين والذال كـ(الأستاذ). ومنها:

السين والزاي، والسين والصاد. ومنها الصاد والطاء كـ(الإصطفلينة)، والقاف والكاف.

٢- حروف لا تجتمع بترتيب ما. ومنها: النون فالراء كـ(النرجس)، والدال فالزاي كـ(المهندز)، واللام فالشين كـ(الأقلش)، والدال فالذال كـ(بغداذ).

ومنها: أن تكون الفاء والعين من جنس واحد كـ(البَبْر) و(بابل).

- أن يكون علىٰ وزن ليس من أوزان العربية. ومن أشهرها:

أ- فاعيل كـ(هابيل) و(آمين).

ب- فاعُل كـ(آجُر) و(آنُك) و(كابُل).

ج- فُعالِل كـ(سُرادق) و(جُوالق).

د- فَعْلِل كـ(نَرجِس).

- **القرينة الرابعة:** أن تكثر لغاته لأن العرب يخلّطون فيما ليس من كلامهم، فإذا ورد عليهم اللفظ الأعجمي كثَّروا لغاته. ومثاله: أن في (بغداد) ١٣ لغة، وفي (سُوذانِق) ٢٤ لغة. وربما يكون ذلك لجهلهم بكيفية نطقه في أصله؛ لأنه ليس له من الاشتقاق ما يُحصِّنه، وليس له جذر يأوي إليه ليردّوه إليه ويعلّقوه به، أو ربما أخطأوا سمعه، ومع كثرة تعاوُره وغموض حروفه، يضمحلّ ويَنقصونه من أطرافه، أو يكون ثقيلًا علىٰ بعضهم إذ ليس جاريًا علىٰ المألوف من سُننهم، فيُلحقونه بما يألفون.

– **القرينة الخامسة:** فِقدان الجذر أو الصلة المعنوية بالجذر في العربية، مثاله (الأبيل) فهو علىٰ وزن (فعيل)، وله جذر في العربية، وهو (أبل)، غير أن معنىٰ (الأبيل): الراهب، وهو من معاني النصرانية، فهذه قرينة قد ترجّح أنه أعجميّ، فإذا وجدت مع ذلك عالمًا يذكر أنه في السريانية فهذه قرينة أخرىٰ، فإذا رجعت إلىٰ السريانية فوجدته فيها فهذه قرينة ثالثة، فإذا بحثت في جذر (أبل) العربيّ فلم تجد له اشتقاقًا واضحًا فهذه قرينة رابعة تقضي بأعجميته. وكذلك: (الحُبّ)، وهو الإناء، وهو ليس من خواصّ حياة العرب ولا غيرهم، فإذا نظرنا إلىٰ الجذر (حَبَّ) العربيّ لم نجد له علاقة بهذا المعنىٰ، فإذا نظرنا إلىٰ الفارسية وجدنا فيها (الخُمْب) بهذا المعنىٰ =فبمجموع القرائن تحكم علىٰ اللفظ بأنه معرَّب. وقسْ علىٰ ذلك.

• من فقه العرب وسُنَنها في التعريب:

❋ أشهر اللغات التي أخذ العرب منها:

١ – اللغة (الفارسية). والمراد بها: الفارسية القديمة التي تُسمَّىٰ: (الفَهْلوية). ولعلّها أكثر اللغات المأخوذ منها.

ومن الألفاظ التي أخذوها منها: إبريق، وإستبرق، وإيوان، وباز، وباشق، وببر، وبط، وبند، وبهرج، وجؤذر، وجوهر، وخوان، ودهقان، وزئبق، وساذج، وزنجبيل، وسلحفاة، وعسكر، وطراز، وفهرس، وفيل، وكافور، ولجام، ونموذج، وياسمين.

٢- اللغة (السريانية). والمأخوذ منها يقارب المأخوذ من الفارسية، وهي قديمًا لغة أهل الشام.

ومن الألفاظ التي أخذها العرب منها: برّاني، وجبروت، وإكليل، وبِيعة، وحانة، ودَير، وبطيخ، وتنين، وخنزير، وساطور، وطبل.

٣- اللغة (اليونانية). ومن الألفاظ التي أُخِذت منها: بطاقة، وزَبَرْجد، وسِجِلّ، وطاووس، وجغرافيا، وإنجيل، ودرهم، وفندق، وقرطاس.

٤- اللغة (اللاتينية). ومما أُخِذ منها: صابون، وإصطبل، وقيصر، وفرن، وصراط، ومنديل، وقنديل، وأوقية، وبوق.

وكل ما استفاده العرب من (اليونانية) و(اللاتينية) فمن طريق (السريانية)؛ وذلك أن الإسكندر المقدوني اليوناني احتل سورية قبل الميلاد، ثم خلفه الرومانُ إلىٰ مجيء الإسلام، وكانت (اليونانية) هي الغالبة علىٰ سورية في المعاملات الرسمية وقت الاحتلال اليوناني، فلمَّا جاء الرومان صارت لغتهم هي الرسمية.

وإذا قال العلماء: هذه الكلمة مأخوذة من (الرومية)، فإنما يريدون بذلك: (اليونانية) أو (اللاتينية)، والأكثر أن تكون من (اليونانية)، خلافًا لما ذكره أنَستاس الكرملي، فإنه ذكر أنه ينصرف الذهن عند إطلاق (الرومية) أو (الرومانية) إلىٰ (اللاتينية).

وإذا قال العلماء: هذه الكلمة (شامية)، فإنما يريدون بذلك: أنها إما (يونانية) أو (سريانية)؛ لأنهما الغالبتان في الشام.

وإذا قالوا: هذه كلمة (نبطية) أو (سَوادية) أو (من كلام أهل السواد)، فإنهم يريدون بها: (السريانية).

٥- اللغة (العبرية).

٦- اللغة (الحبشية). قال عبد الرحيم الهندي: (أما اللغتان: العبرية والحبشية، فما دخل منهما قليل جدًّا، أما الحبشية فقد جاءت منها كلمات، مثل: الحواري، والمنافق، والفطر، والمنبر، والمحراب، والمصحف، والبرهان، والمشكاة، والنجاشي).

٧- اللغة (الهندية). ومن الألفاظ التي أخذها العرب منها: فوطة، وساج، وقرنفل، وفلفل.

وزعم بعضهم: أن من أكثر اللغات التي أخذ منها العرب: اللغات اليمانية القديمة. فإن صح ذلك، فلا يُعد المأخوذ معرّبًا؛ لأن اللغات اليمانية القديمة - علىٰ الراجح -: لهجات عربية.

- عدد ألفاظ المعرَّب:

ذكر الجواليقي في كتابه «المعرَّب»: ٦٠٠ لفظ معرَّب من غير الأعلام، والأعلام عددها عنده: ١٣٠ لفظًا، وكثير من هذه الألفاظ لم يستعمله الفصحاء. وذكر بعضهم أن المعرَّب لا يتجاوز حتىٰ منتصف العصر العباسي:

٣٠٠٠ كلمة. وقد جمع صاحب كتاب «المعجم الذهبي في الدخيل علىٰ العربي» نحو: ٩٠٠٠ كلمة، وهو من أكثر من جَمع ما يُنسَب إلىٰ المعرَّب، فإن صحَّت وسلَّمناها له، وجعلناها: عشرة آلاف كلمة وزدنا فوقها مثلها فصارت عشرين ألف كلمة لِمَا جدّ بعد ذلك، ثم قدَّرنا عدد الكلمات العربية المستعمَلة بـ: مليون كلمة =فلن يبلغ الدخيل ٢٪ من الكلمات العربية! وهذا قليل جدًّا إذا عرفتَ أن نصف الألفاظ (الفارسية) ألفاظ (عربية)، وما لا يقلّ عن ثلث الألفاظ (التركية) (عربيّ)، وما لا يقِلّ عن ثلث الألفاظ (الإنجليزية) (فرنسيّ)، هذا سوىٰ ما أخذَته الإنجليزية من لغات أخرىٰ!

وعدد المعرَّب في القرآن الكريم مع المختلَف فيه يبلغ نحو: ١٣٠ كلمة فقط، نصف هذا العدد من (الفارسية)، علىٰ أن العلماء اختلفوا في وجود المعرَّب في القرآن.

يقول محمد الأنطاكي في كتابه «دراسات في فقه اللغة»: (اختلف القدماء في هذه المسألة اختلافًا كبيرًا، فذهب الشافعي وأبو عبيدة والقاضي أبو بكر الباقلاني وغيرهم إلىٰ: أنه ليس من كتاب الله شيء إلا من لسان العرب، فقد رُوِي عن أبي عبيدة قال: "من زعم أن في القرآن لسانًا سوىٰ العربية، فقد أعظم علىٰ الله القول"، واحتج بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾، وقال الشافعي في كتاب «الرسالة»: "وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه، لكان الإمساك أولىٰ به، وأقرب من السلامة له إن شاء الله، فقال قائل منهم: إن في القرآن عربيًّا وأعجميًّا، والقرآن يدل علىٰ: أن ليس من كتاب

الله شيء إلا بلسان العرب، ووجد قائل هذا القول من قَبِل ذلك منه تقليدًا له، وتركًا للمسألة له عن حجته، ومسألة غيره ممن خالفه، وبالتقليد أغفل من أغفل منهم، والله يغفر لنا ولهم"، لكن ابن عباس وعكرمة ومجاهدًا وغيرهم خالفوا في ذلك، وقالوا باشتمال القرآن علىٰ كلمات أعجمية.. فأما الجواليقي وأبو عبيد وغيرهما فقد حاولوا التوفيق بين المذهبين، قال الجواليقي في «المعرَّب»: "قال أبو عبيد: ورُوي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم في أحرف كثيرة أنه من غير لسان العرب، مثل: سجِّين، ومشكاة.. فهؤلاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة، ولكنهم ذهبوا إلىٰ مذهب، وذهب هذا إلىٰ غيره، وكلاهما مصيب إن شاء الله تعالىٰ؛ وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك علىٰ الأصل، ثم لفظت به العرب بألسنتها فعرَّبته، فصار عربيًّا بتعريبها إياه، فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل، فهذا القول يصدِّق الفريقين جميعًا").

*** من وجوه تصرّفهم في المعرّب:**

- إيجابهم تغييرَ ما ليس في كلامهم من الحروف إلىٰ ما يشبه حروفهم. ومن ذلك: أنهم يبدلون الباء المهموسة (پ) باءًا أو فاءًا كما قالوا في (پرند): (فِرِند) أو (بِرِند).

ويبدلون الكاف المجهورة (گ) -التي تُسمَّىٰ: الكاف الفارسية، والقاف المعقودة، والجيم القاهرية- جيمًا غالبًا. ومن أمثلة ذلك: (گوهر)، قالوا فيها: (جوهر)، و(گوز) قالوا فيها: (جوز)، و(گاموس) قالوا فيها: (جاموس). وربما

عرّبت بهما كما قالوا في (گربز): (قُربز) و(جُربز)، وهو: الرجل الخَبُّ. وقلّ إبدالها كافًا كما قالوا في (الگردن): (كَرد). وحذفوا النونَ. وقلّ إبدالها غينًا أيضًا كما في (جغرافيا)، أصلها بالكاف المجهورة. ومن الغريب إبدالها خاءًا كما قالوا في (فرسنگ): (فرسخ).

ويبدلون الكسرة الممالة كسرة خالصة كما في (ديباج). وربما أُبدِلت فتحة خالصة. وإبدال الضمة الممالة فتحة خالصة كما في (گوهر)، وربما أبدلت ضمة خالصة كما في (طاووس).

- إيجابهم تغييرَ ما ليس في كلامهم من الخصائص الصرفية، ومن ذلك: أنهم يتخلصون من الابتداء بساكن. والأكثر أن يتخلصوا منه باجتلاب همزة قطع كما في (إقليم) و(أسطول). وربما تخلصوا من ذلك بتحريك الساكن كما في (خوان) بكسر الخاء وضمها، و(صِراط)، وهي لاتينية، أصلها (سْتراتا).

ويتخلصون من التقاء الساكنين. والأكثر أن يتخلصوا منه بالحذف كما في قالوا في (بوْسْتان): (بُستان). وربما تخلصوا بالتحريك كما في (نارَجيل)، أصله (نارْجيل). والمولدون ربما احتملوا ذلك كما في (البارْجاه).

- قد يغيرون البناء الذي ليس من أبنيتهم إلىٰ بناء عربيّ. ومنه (هِندام)، أصله (هَندام) لعدم (فَعلال) في غير المضاعف، و(فُندق)، أصله (فَندُق). و(إبزار)، أصله (أبزار) لأن بناء (أَفعال) للجمع، و(طاؤوس)، أصله (تاؤُس) لعدم (فاعُل)، و(فهرس) أصله (فهرست). وحذفوا من (شاهبور) فقالوا: (سابور) ليكون علىٰ فاعول. وحرّكوا (زرْجون) فقالوا: (زرَجون)، وأبدلوا

الفتحة ضمة في (جَمهور) فصار (جُمهور)، وذلك لعدم (فَعْلول). وسكنوا (أدَماس) فقالوا: (أَلْماس) ليكون علىٰ (أفعال).

ومن أجل ذلك ضعفوا الثنائي لإلحاقه بالثلاثي كـ(البمّ) وكـ(البطّ). وأصله (البتْ).

وقد يغيّرون في الأعجمي وإن كان علمًا ليوافق نظيره كما قالوا في (أبراهام): (إبراهيم) في أشيع لغاتها ليوافق (إسماعيل).

- قد يكون الأعجمي علىٰ بناء عربيّ فيغيرونه إلىٰ بناء غير عربي كما عرّبوا (الآجور) إلىٰ (الآجُر). ومثلُه اشتقاقهم من المعرّب (هِربِذ): (الهِربِذَىٰ)، وهو بناء لا نظير له. وهذا غريب نادر!

- قد يغيرون الحروف التي من كلامهم إلىٰ حروف أخرىٰ. من ذلك: إبدالهم الهمزة عينًا نحو (عربون)، والتاء طاءً نحو (طابق) و(بطّ)، والسين صادًا نحو (صابون). ومنه إدغامهم كما قالوا في (الطست): (طَسّ) وفي (لست): (لصّ). وغالبًا ما يبدلون الحروف الضعيفة إلىٰ حروف قوية. وعليه قول المعاصرين اليوم: (واشنطن) و(طوكيو).

- قد يزيدون أحرفًا علىٰ الكلمة أو يحذفون أحرفًا منها أو يرتكبون فيها القلب المكاني تجويدًا أو تخفيفًا أو توهّمًا.

فمن الزيادة إلحاقهم (أل) لبعض الأعلام كما في (السموأل) و(الهرمزان) و(الريّ) و(الصين). ومنه (صولجان) تعريبًا لـ(چوگان).

ومن الحذف (نرد) تعريب (نردشير)، و(روشن) تعريب (روشندان)، و(بَهرج) تعريب (نبَهره)، و(أرسطو) تعريب (أرسطوطاليس). ومنه حذفهم (أل) لتوهّمهم زيادتَها للتعريف كما في (ماس)، أصله (ألماس). ومنه حذفهم اللام في (لَشكر)، إذ عربوها (عسكر). ومنه حذفهم الواو والنون من (أردمون) ظنًّا منهم أنه جمع مذكر سالم، وإعرابهم (فلسطين) إعراب جمع المذكر وهي في الأصل لازمة الياء. ومنه حذفهم النون المتطرفة لتوهمهم أنها تنوين كما في (كردن) إذ قالوا: (كرد). ومنه حذفهم الباء توهّمًا منهم أنها باء الجر، وذلك في (زماورد) و(شفارج) و(مارستان) و(إنجان)، وأصلها (بنجان) ثم (نْجان) ثم (إنجان).

ومن القلب المكاني (دمقس) تعريب (مِدَقس) و(رطل) تعريب (لطر)، و(سِروال) تعريب (شَلوار).

- قد يتوهمون في بناء الأعجمي معنًىٰ ليس في الأعجمية فيفرّعون علىٰ ذلك، وذلك كتوهمهم الجمعية في المفرد كما في (قراميد) اليونانية الأصل واشتقاقهم منه مفردًا (قرميد)، وكذلك (الفراديس) اليونانية، اشتقوا منها مفردًا (فردوس)، و(أبزار) الفارسية المفردة اشتقوا منها (البزر)، و(أُبُلس) اليونانية المفردة عدوها جمعًا واشتقوا منها (فَلس).

*** ترجمة الأعلام.**

لا تترجم العربُ الأعلام، وإنما تحكيها، وقد تتصرّف فيها تصرّفًا واجبًا أو مستحسَنًا كتصرفها في غيرها. ويندُر أن تترجمها، من ذلك ما ذكره عبد الرؤوف

أبو سعدة في كتابه «العلم الأعجمي في القرآن»: أن (أخنوخ) في العبرية تُرجِم في القرآن إلىٰ (إدريس) لأن هذا معناه[1].

*** استعمالهم الأعجمي مع عدم الحاجة إليه، وإماتتهم العربيّ أحيانًا.**

قد يستعمل العرب في كلامهم ألفاظًا أعجمية وعندهم ما يغني عنها، من ذلك: ما رُوِي عن النبي ﷺ أنه قال: (إن جابرًا قد صنع لكم سورًا)، يعني: طعامًا. وهي كلمة فارسية. ورُوِي عن علي رضي الله عنه أنه قال: (قالون)، يعني: جيد، وهي يونانية. ومنه استعمالهم (البَهْرج) للباطل، وهي فارسية، و(شاهين) للصقر، وهي فارسية أيضًا.

لا بل قد يؤثرون اللفظ الأعجمي علىٰ اللفظ العربي حتىٰ يميتوا العربي. من ذلك: (الإبريق)، وعربيُّه التامورة، و(الطاجن)، وعربيّه المِقلىٰ، و(الهاوُون)، وعربيه المنحاز أو المهراس، و(المسك)، وعربيه المشموم، و(التوت)، وعربيه الفِرصاد، و(الأُترج)، وعربيه المُتك، و(الكوسج)، وعربيه الأثطّ، و(الرصاص)، وعربيه الصَّرَفان، و(الخيار)، وعربيه القثّد، و(النرجس)، وعربيه القِهة والقَهْد والعَبهر، و(البِلَّور)، وعربيه المَها، و(الفَخّ)، وعربيه الطَّرق، و(الفَالوذج)، وعربيه المَلوص وغيره، و(الفيل)، وعربيه الزَّندبيل والكلثوم والشِّمشِل، و(التِّرياق)، وعربيه المَسوس، و(القناة) و(التُّرعة)، وعربيهما

(١) ولهذا فإن ترجمة بعض أسماء المواقع والبرامج كـ(تويتر) و(الفسبك) و(السناب) ذهابٌ عن سَمت العرب في هذا الباب لأنها أعلام، وإنما تُصلَح ألفاظُها لتوافق منهاج الكلام العربي، فيُتخلَّص من الابتداء بالساكن ومن التقاء الساكنين مثلًا، وتُبدل حروفها التي لا تُعرف في العربية إلى ما يقاربها من الحروف العربية.

الطِّبْع، و(العُربون)، وعربيه (المُسكان)، و(الدلفين)، وعربيه (الدُّخَس)، و(الباذنجان)، وعربيه الأنَب وغيره. وفي هذا يقول الكرملي في «نشوء اللغة»: (هذه كلمة "باذنجان" فليس في العربي لفظة أفشىٰ انتشارًا فيه، ولا أعرفَ منها، وقد جاءتنا من جيراننا الفرس الأقدمين، فحاول السلف مرارًا خنقها ووأدها وهي في مهدها، فما زادوها إلا تعميمًا وانتشارًا وبثًّا بين كل ناطق بالضاد. وعِوضًا من أن يقضوا عليها القضاء المبرَم، زادوها حياة ونشاطًا وسرَيانًا وانتشارًا بين الناس، لا بل عمد بعضهم إلىٰ عمل في منتهىٰ القسوة، إنهم لم يثبتوها في معاجمهم؛ ليلجئوا الجميع إلىٰ عدِّها من حوشي اللفظ، أو من العربي المستهجن؛ ولهذا لا تجدها في «القاموس»، ولا في «تاج العروس»، ولا في «المصباح»، ولا في «مختاره»، ولا في «أساس البلاغة»، ولا في كثير من كتب متون اللغة؛ خوفًا من أن ينبشها أحدهم ويعيدها إلىٰ الوجود، ومن الغريب أنهم لم يحتاطوا لأنفسهم كل الاحتياط؛ لأنهم لما ذكروا ما يقابلها في العربية المُبِينة شرحوه بقولهم: الباذنجان، فجاء عملهم هذا خِداجًا مضحكًا! والآن اذهب بنفسك إلىٰ العراق ومنه إلىٰ سورية ففلسطين فلبنان فديار وادي النيل فطرابلس فالسودان فلبوة فالجزائر فالمغرب الأقصىٰ، فإلىٰ جميع الربوع التي ينطق أهلها بلسان معدٍّ وعدنان، فإنك لا تسمع إلا (الباذنجان)، ولا يعرفون (المغد) ولا (الوغد) ولا (الحدق) ولا (الحيصل) ولا (الكهكب) أو (الكهكم) أو (القهقب).. ولا سواها)[1].

(١) انظر في هذا «المزهر ٢٨٣/١» للسيوطي، و«تاريخ اللغة العربية ص٢١٩» لجرجي زيدان، و«نشوء اللغة ص٨٨» لأنستاس الكرملي.

وقد تظل الألفاظ الأعجمية والعربية تتصارع، فربما غلب أحد القَبيلين في زمن دون زمن، أو مكان دون مكان، وربّما استُعملا معًا، مثل: (البنك) و(المصرف)، و(التلفون) و(الهاتف)، و(الموبايل) و(الجوال). وكلّما كان إيجاد البديل العربي أسرع كان أخلق أن يشيع وأن تكون له الغلبة علىٰ الأعجمي. وكلما آزره سلطان من الدولة أو إجماع من أهل الرأي والتدبير كان أحظىٰ بالبقاء والاستعمال.

وقد يستعملون الأعجميّ لجهلهم بمعرفة ما يوافقه في العربية. وهذا قليل، منه قولُ الأصمعي: (الحندقوق نبطي. ولا أدري كيف أعربه إلا أني أقول: الذُرَق).

*** سياحة الألفاظ.**

قد يقع للفظ العربي ما يُسمّىٰ (سياحة الألفاظ)، أو (إعادة الاقتراض)، أو (البضاعة المردودة). وذلك أنه قد يهاجر اللفظ العربي ثم يعود إلىٰ العربية ممسوخًا نحو: (الجوسق) وهو فارسي معرب بمعنىٰ البيت، دخلَ في الأوربية ثم وردنا بلفظ (الكُشك). وكذلك: (الأدميرال) أصلها: (أمير البحر)، دخل إلىٰ الأسبانية ثم رجع إلينا بهذا اللفظ، وكذلك: (بهجت) و(عزت) و(عفت) ونحوها، أصلها عربي، ثم دخلت التركية، ثم عادت إلينا بعدما بُسِطت تاءاتها. وكذلك: (الشفرة) أصلها: (الصفر)، و(الشيك) أصله: (الصك)، و(المَسْكرة) أصلها: (المسخَرة)، و(الكَفي) أصله: (القَهوة)، و(الكُحول)، أصلها: (الكُحل)، و(التعريفة) الجمركية أصلها: (طريف)، وهي: مدينة عربية في

الأندلس تُجبىٰ فيها ضرائب السفن. وقيل: (الكيبل) أصله: (الحبل)، و(المساج) أصله: (المسْد)[1].

*** اشتقاق الأعجميّ من الجذر العربيّ.**

وذلك أنه قد يشابه الأعجميُّ في صورة اشتقاقه اللفظَ العربيَّ فربما غلِط بعض العلماء فتكلف ردَّه إليه، نحو ما جاء في «تاج العروس» عن (الأسطرلاب): أن "اللاب" اسم رجل سطر أسطرًا، وبنىٰ عليها حسابًا، فقيل: أسطرُ لابٍ، ثم مُزِجا مزجًا تركيبيًّا. وهذا طريف لأنها كلمة يونانية الأصل.

وكذلك: (الإسفنط)، فقد جاء في «التاج»: أنها سُمِّيت بذلك؛ لأن الدِّنَان تسفَّطتها، أي: تشرَّبت أكثرها، فبقيت صفوتها، وقيل: من السفيط، وهو: الطيب النفس؛ لأنهم يقولون: ما أسفط نفسه عنك، أي: ما أطيبها. والكلمة يونانية الأصل أيضًا.

وكذلك (المنديل)، فقد قالوا: (إنه مشتق من النَّدْل، وهو الوسخ). والصواب أنه لاتيني. ومثله (الصابون)، فقد زعموا أنه من (صبنَ) أي: صرفَ، لأنه يصرف الأوساخ. وهو لاتينيّ. وكذلك قالوا في (الصراط): (إنه من سَرِطَ، أي بلِعَ، لأنه يسترط المارة، أي: يبتلعهم). والصواب أنه لاتيني أيضًا.

وقد يوهم لفظ(الرَّصيد) المستعمَل اليوم أنه عربيّ، وقد ذكر بعضهم أنه فارسيّ. ويوهم لفظ (الرّجيم) بمعنىٰ الحِمية أنه عربيّ أيضًا، والحقّ أنه فرنسيّ.

---

(١) انظر في هذا «التطور اللغوي ص١٤٨» لرمضان عبد التواب.

*** تعريبهم الأعجميَّ علىٰ أكثر من صورة، وربّما فُرق بينهما في المعنىٰ.**

قد يعرَّب الأعجميّ بصورتين، وربما فُرق بينهما في المعنىٰ نحو قولهم: (كبتن) لقائد الفريق الرياضي وقائد الطائرة والسفينة، فهي مأخوذة من الإنجليزية، والكلمة الإنجليزية مأخوذة من اللغات اللاتينية. ويقولون أيضًا: (قبطان) لقائد السفينة فقط، وهي مأخوذة من التركية، والكلمة التركية من اللاتينية، فيفرِّقون بين (قبطان) و(كبتن) في المعنىٰ، وأصلهما واحد.

ويقولون قديمًا: (الجُوالِق)، وحديثًا: (الشُّوال)، وأصلهما واحد. وكذلك (الساذَج) و(السادَه)، أخذ المتقدمون الأولىٰ من الفارسية رأسًا، وأخذ المتأخرون الثانية من الفارسية من طريق التركية. و(القَمَرة)، مقصورة الطيار، مأخوذة من التركية عن اللغات اللاتينية، وهي (الغَمارة) لموضع جلوس الركاب في السيارة، وهي أيضًا (الكَمِرة) لآلة التصوير، إلا أنها مأخوذة من الإنجليزية عن اللاتينية بمعنىٰ (القبو). وكذلك (القُنبلة) مأخوذة من التركية (خُمبره) من (خُنبره) الفارسية، وهي تصغير (خُنب) بمعنىٰ الزِّير. وقد دخلت العربيةَ قديمًا بصورة (حُبّ) بمعنىٰ الجرّة الضخمة. و(الزَّنفَلِيجة) (وكذا الزِّنفِيلَجة) و(الزِّنبيل) و(الزَّبيل)، أصلها فارسي (زنبيلجة). ومنه أيضًا (الطازَج) من الفارسية الفهلوية و(الطازه) من التركية عن الفارسية الحديثة. و(السِّربال) و(السروال) كلاهما من أصل واحد. و(الرّطل) من اليونانية، و(اللتر) فرنسية من اليونانية. و(القُنَّبِيط) (وكذا القَرنبيط) من اليونانية (كرمبديون) تصغير (كرنب)، وعُربت أيضًا (كُرُنْب) و(كُرْنُب).

*** الدّخيل الخفيّ.**

وهو أن يُترجَم الكلام الأعجمي ترجمة حرفية من غير مراعاة لطبيعة العربية ومنهاجها، فيؤدّي ذلك إلىٰ ما يخالف العربية في ألفاظها ونظمها وتركيبها ومألوف معانيها من حقيقة أو مجاز، أو لا يكون يخالفها، ولكنه يزاحم الفصيح العتيق حتىٰ يُقضىٰ عليه فيموتَ، فإذا قرأته رأيت حروفًا عربيّة، إلا أن باطنها – إذا توسَّمتَ– أعجميّ محضٌ. وذلك من أشدّ ما أضرّ بالعربية في هذا العصر. ولَشدَّ ما لقيت العربيةُ في زماننا هذا من تراجِمة السَّوء! ومن أمثلة ذلك: قولهم: (قتل الوقت) و(يلعب فلان دورًا) و(حجر الزاوية) و(النشاط الأدبيّ) و(وبالتالي) و(وفقًا لكذا) و(الاهتمام المشترك) و(شخصيًّا) و(ردّ الفعل) وأمثلة كثيرة لا يأتي عليها الحصر. وأقتصر علىٰ ذكر نصٍّ واحد مستفاد من كتاب «العَرَنجيّة» لأحمد الغامدي، وهو قول أحد المعاصرين: (وُجِّهت إلىٰ فلان ومدرسته انتقادات مرّة)، فتعليق (الانتقاد) بـ(التوجيه)، أي: تركيبُ (توجيه الانتقاد) إنجليزي، واستعمال (المدرسة) بمعنىٰ الطريقة والمذهب استعمال إنجليزي، وجمع (الانتقاد) علىٰ (الانتقادات) إنجليزي، ونعت (الانتقادات) بـ(المرارة) إنجليزي. وليس المراد أنه ليس لشيء من هذه الأوجه تخريج صحيح في العربية، ولكن المراد بيان مقدار تأثير الإنجليزية في أساليب العربية المعاصرة! وفي هذا يقول الغامدي: (فصار عقلُ المرء الذي يعقل به الأمورَ أعجميًّا، ولسانه الذي يعبر به عن المعاني تابعًا لألسنة الفرنجة، يضع الألفاظ حيث تضعها الفرنجة، ويشتق منها الاستعمالات كما تشتق الفرنجة، ويصرفها ويركبها كما تفعل الفرنجة. وأجدر بمن كانت هذه حاله أن يفهم كلام

العرب فهمًا أعجميًّا، ويستنكر ما لم يجده في أساليب الفرنجة واستعمالاتها ويستوحش منه)[1].

*** تخطئة العلماء أحيانًا نطقَ المعرَّب كما يُنطق في الأعجمية.**

كثير مما نسبه العلماء من الألفاظ المعربة إلىٰ لحن العامة هو مما وافق العامّةُ فيه النطقَ الأعجمي للَّفظ وخالفَ العربُ فيه النطقَ الأعجميَّ، مثالُ ذلك: (بَهْرَج)، وهي كلمة فارسية أصلها: (نَبَهْره)، وقد كان العامة في ذلك الوقت ينطقونها: (نبهرج)، وهو قريب من النطق الفارسي، وقد خطَّأهم العلماء في كتب لحن العامة.

وكذلك: (اليَرَنْدج) و(الأَرَنْدج)، وهو: الجلد الأسود، أصله في الفارسية: (رندج)، وكذا ينطقه العامة، وقد خطأهم ابن السكيت، ومنه أيضًا: (الإهلِيلج)، وهي: عشبة، أصلها في الفارسية: (هليلج)، والعامة يقولون: (هَليلجة). وخطأها الأحمر. و(الهاوُون)، هو في الفارسية (هاوَن)، وكذلك ينطقها العامة.

---

(١) ممن كتب في هذا الباب عبد القادر المغربي في «مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١»، و«العربية الفصحى الحديثة» لستتكيفتش، وإبراهيم السامرائي في «فقه اللغة المقارن ص٢٨٣»، وعبد الرحيم الهندي في آخر كتابه «معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها». وكتبَ جرجي زيدان كلامًا مقتضبًا ذكر فيه بعض أثر التراجم القديمة تجده في كتابه «تاريخ اللغة العربية». وسيُطبع قريبًا بإذن الله كتابٌ بديعٌ أصاب المحزّ وطبّق المفصِل عنوانه (العَرَنْجية) لأخي الحبيب الأستاذ الترجمان أحمد الغامدي، فإنه لكما قال حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

كفى وشفَى ما في النفوسِ، فلم يدعْ ... لذي إربةٍ في القول جدًّا ولا هزْلا

وأوصي بقراءته إذا طُبِعَ والاستفادةِ منه.

وخُطّئ نطقهم. و(الزُّماوَرد)، في الفارسية (بَزماورد) وكذلك يلفظها العامة. وخُطِّئوا أيضًا.

ونستفيد من ذلك: أن العرب يتصرفون في اللفظ الأعجمي، وأنهم لا يرون من الفصاحة أن يوافقوا الأعجمي في نطقه كما يفعل الناس اليومَ.

والعامة اليوم أصحّ نظرًا من المثقفين في استعمال الأعجمي إذ يتصرفون فيه ويجترئون عليه ويطوّعونه لمنهاج كلامهم، منه (الماطور)، أصله (مودَر)، و(الباص) بمعنىٰ (الباسبورت)، و(البِجامة)، أصلها (بَجامز) و(الرادو)، أصله (الراديو)، و(الزقارة)، وأصلها (سِقرَيْت)، و(البرغي) تركية، أصلها (بُرغُو) و(البسكوت)، أصلها (بسكوفت) بالتركية، و(الصلطة) و(الزلطة) من التركية (سلتا)، و(الدركتر) من (تراكتر) بالإنجليزية، و(الشاصي) و(الشاص) وهو هيكل السيارة من (شسِّي) بالفرنسية، و(الطماط) من (تُماتُم) باللاتينية، و(فِلّة) من (فيْلّا) بالإيطالية، و(الفَنيلة)، أصلها (فانلّا). ومن الأمثلة القريبة اختزالهم (الوتساب) و(السناب شات) و(الإنستقرام) و(الفيسبك) إذ يقولون: (الوتس) و(السناب) و(الإنستا) و(الفيس). وكذلك يفعلون[1].

(١) من مراجع (المعرَّب) قديمًا: «الجمهرة» لابن دريد (ت٣٢١هـ). وهو من أقدم من ذكر ذلك، وكراع النمل (ت٣١٠هـ) في «المنتخب»، وابن سيدة (ت ٤٥٨هـ) في «المخصص». ولعل أقدم من أفرد الكلام عليه: الجواليقي (ت٥٤٠هـ) في «المعرَّب»، والخفاجي (ت١٠٦٩هـ) في «شفاء الغليل». ومن الكتب المعاصرة: «الألفاظ الفارسية المعرَّبة» لأدي شير، وقد طُبع عام (١٩١٥م)، وهو خاص بالألفاظ الفارسية، وربما ذكر غيرها، ولا يَذكر إلا المعرَّب القديم، ومجموع ما ذكر: ١٥٣٧ كلمة، و«تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية» لطوبيا العنيسي (ت١٩٥٠م)، وذكر فيه المعرَّب من الفارسية وغيرها، ويمتاز بـ: ذكر البديل الفصيح كثيرًا. ومنها: «غرائب اللغة العربية» لرفائيل نخلة، وقد طُبع عام (١٩٦٠م) طبعة ثانية زاد فيها كثيرًا، وقد ذكر فيه المعرَّب القديم والحديث، ومجموع ما ذكره في الطبعة الثانية: =

٢٥١٥ كلمة أكثرها آرامي، وهو فيما يظهر ميال إلى الآرامية، فتراه يُسرِع في نسبة الألفاظ إليها، وانتهى إلى أن أكثر الألفاظ المعرَّبة: آرامي. ومنها: «معجم المعرَّبات الفارسية» لمحمد ألتونجي، وهو خاص بالفارسية، وهو كتاب موسَّع، وله أيضًا: «المعجم الذهبي»، وهو شامل للفارسية وغيرها، وذكر فيه: ٩٠٠٠ كلمة. ومنها: كتب عبدالرحيم الهندي - الذي يسمي نفسه: ف. عبدالرحيم- كتحقيقه لـ«معرَّب» الجواليقي، وتعليقه عليه، و«القول الأصيل فيما في العربية من الدخيل»، و«سواء السبيل إلى ما في العربية من الدخيل»، استدرك فيهما على ما ذكره الجواليقي، و«معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها»، ذكر فيه المعرَّب في العربية المعاصرة، بعضه مما هو معروف قديمًا، وبعضه مما جدَّ، وقد أورد في الطبعة الأولى: ٨٠٠ كلمة، ثم زادها في الطبعة الثانية عام (١٤٣٧هـ) الضِّعفَ، فصارت الألفاظ: ١٦٠٠ كلمة، و«الإعلام بأصول الأعلام الواردة في قصص الأنبياء عليهم السلام»، وفي سبيله: «من إعجاز القرآن في أعجمي القرآن» لعبد الرؤوف أبوسعدة. وهو كتاب طريف عجيب أنصح بالاطّلاع عليه. وكذا المعاجم الحديثة، فإنه قد يُعنى فيها بالمعرَّب، منها: «محيط المحيط» للبستاني، وهو رائدها وأقدمها، و«المنجِد» للويس معلوف، و«أقرب الموارد» للشرتوني. ومن ذلك أيضًا ما ذكره برجشتراسر في آخر كتابه «التطور النحوي».

وهنا تنبيه، وهو أن من الكلام على (المعرَّب) ما يُذكر في (فقه اللغة)، وهو: وصف كيفية تعريب العرب للألفاظ؛ لأن هذا العلم معرفة، فلا ينبغي أن تُذكر فيه المعايير والقواعد، ومنه ما يَنبغي أن يُذكر في (الصرف)، وهو: ذكر المعايير والقواعد الكلية للتعريب، وما الذي يَجب منها وما الذي يُستحسَن لأن الصرف علمٌ. وهناك جزء مشترك بينهما.

٢- ارتجال لفظ طريف:

وهو أن تخترع لفظًا لم يُستعمل من قبل، وذلك بواحدة من طرق ثلاثٍ:

● **الطريقة الأولىٰ: النحت.**

وهو أخذ كلمة من كلمتين فأكثر وجعلُها علىٰ بناء الرباعي. وسماه بعضهم: (الاشتقاق الكبّار).

وهو علىٰ التحقيق فرع من (المركَّب المزجي) إلا أنه لا بدّ أن يكون فيه حذفٌ مما يُراد نحته، ولهذا سُمّي (نحتًا) لأن (النحت) في اللغة: البري. وذلك بخلاف سائر المركَّبات المزجية إذ لا حذف فيها.

والنحت إما أن يكون مأخوذًا من:

- **مركب إسنادي،** كـ: (الحوقلة)، فهي من: لا حول ولا قوة إلا بالله، و: (الحمدلة)، وهي من: الحمد لله.

ومن مُحْدثه -أي بعد عصر الاحتجاج-: (الفَنْقلة) المأخوذة من: (فإن قيل).

- **مركب إضافي،** وقد يكون علمًا، ومن شواهد ذلك قول العرب: (تعبشم فلان)، إذا انتسب إلىٰ: عبد شمس، و: (تعبقس فلان)، إذا انتسب إلىٰ: عبد القيس، ونسبوا إلىٰ ذلك فقالوا: عَبْشميّ، وعبقسيّ.

ومن مُحْدثه قولهم: (دَرْعَمي)، أي: منتسبٌ إلىٰ: دار العلوم، وهي عَلَم.

ومن أمثلة غير العَلَم -وهو قليل- قول العرب: (حبْقُر)، يريدون به: البَرَد، والأصل: حَبُّ قُرٍّ. والقُرّ: البَرْد.

ومن مُحْدثه قولهم: (الرَّسملة)، نسبةً إلىٰ: رأس المال.

وكلا النوعين - أعني: **المركب الإسنادي والإضافي** - مسموع عن العرب، علىٰ خلاف في بعض التفصيلات.

- **مركب عطفيّ، أو نعتيّ**، وادَّعاه ابن فارس في أمثلة كثيرة، منها قولهم: (أسد ضِبَطْر)، وذكر أنه مأخوذ من: ضبَط وضَبَر، فالأول: من الضبط الذي هو الحزم، وهو أن يملك المرءُ أو الشيءُ نفسه، و(ضَبَر): إذا كان موثَّق الخلق، كما قال عبيد بن الأبرص:

مضبَّرٌ خلْقُها تضبيرًا ينشقّ عن وجهها السَّبيبُ

فكأن هذا الأسد ضابط ومضبَّر الخلق.

وذكَرَ منها أيضًا قولهم: (فرْقَعَ)، فكأنهم فُرِّقوا، فحدث لهم بعد ذلك فقْعة، أي: صوت وحركة.

وادَّعاه أيضًا في الخماسي كما ادَّعاه في الرباعي، وذلك كقولهم: (امرأة صهْصَلِق)، وهي: الصخَّابة، مأخوذ من: صَهَل وصَلَق، و(صَلَق) بمعنىٰ: صرخ وصخَب، وقد ذكرنا قبل: أن ابن فارس يردُّ إلىٰ النحت أكثرَ الرباعي والخماسي.

ومن مُحْدثه قولهم: (حيوان برمائي)، فكأن أصله: برِّيٌّ مائيٌّ، وقد أحدثته: (لجنة الكيمياء والطبيعة) في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وقولهم: (زمَكاني)، يعني: زماني مكاني.

والعلماء القدامىٰ علىٰ أن هذه الأنواع جميعًا: لا تنقاس، وأجاز قياسَها: مجمعُ القاهرة؛ للضرورة.

والعربية عمومًا ليست لغة نحت، وكذلك الساميات، فهي تعتمد علىٰ الجذر الثلاثي، ولا تركِّب كلمة من جذرين مختلفَيْن، وهذا مخالِف للُّغات الهندية الأوربية؛ فالنحت فيها كثير جدًّا، حتىٰ إنه يقلُّ أن تجد من ألفاظهم لفظًا ليس ناشئًا من النحت.

● **الطريقة الثانية: الاشتقاق.**

وهو أن تخترع لفظًا مقيسًا علىٰ ما سُمِعَ من كلام العرب في مسألة بعينها.

والاشتقاق إما أن يكون لأجل الترجمة، أي: أن تجد لفظًا أعجميًّا، فلا تريد أن تعرِّبه، بل تريد أن توجِد البديل له من كلام العرب فتشتق، وإما أن يكون لغير الترجمة.

ومن الأمثلة الحديثة قولهم: (الصِّحافة)، والذي اشتقه فعلَ ذلك بعدما استقرَّ عنده أن قياس الصناعات والحِرَف والولايات أن تكون علىٰ وزن (فِعالة)، وعرَف ذلك بعدما استقرىٰ كلامهم، فوجد أنهم إذا أرادوا هذا المعنىٰ فإن أكثر

بناء يبنون عليه هو بناء (فِعالة)، فأحدث هذا اللفظ من هذا الجذر الموجود، فقال: (صِحافة)، وكذلك: (عِمادة)، وأولُ من استعملها رجل اسمه: الرشيد الدَّحداح (ت١٨٩٩م)، ذكر هذا: ستتكيفتش في كتابه «العربية الفصحىٰ الحديثة».

ومن الأمثلة أيضًا: (الثلاجة)، و(المِجْهَر)، و(التصلب)، و(التصحُّر)، و(التطوير)، و(التشريع)، و(التبرير)، و(التهميش)، و(التحديث)، و(الاستقطاب)، و(البرمجة).

وهذا الباب واسع جدًّا، ولو أردنا التفصيل والاستقصاء، لطال الكلام جدًّا، ولَما وسِعه مجلَّد.

● **الطريقة الثالثة: المحاكاة.**

وهي خاصة بالأصوات. وقد بينتُ مذهب العرب في ذلك وما يجوز للمحدث منه في مقال نُشِر في ملتقىٰ أهل اللغة عام (١٤٣١هـ)، وفي المجلة الثقافية عام (١٤٣٢هـ)، وهو مثبَت في (مجموع مقالاتي) عنوانه: (أسماء أصوات الآلات الحديثة)، قلت فيه: (ماذا نسمي أصوات الآلات الحديثة كالسيارة والطائرة والدبابة والدراجة والثلاجة ونحوها؟

هذا سؤال مهمّ، والحاجة اليوم إلىٰ جوابه ملحفة. وسأذكر لك ما حضرني من مذاهب العرب في ذلك ثم أدلّك علىٰ القياس المستمرّ الذي يشكُّ لك الشاهدَ والغائبَ ويحتاز إليك القريبَ والبعيدَ.

اعلم أن للعرب في تسمية أصوات الأشياء مذاهب:

الأول: أن يجعلوها علىٰ حد الثنائي المكرر. وهذا كثير عندهم، وهم به أعلق وإليه أركن، وذلك نحو قولهم: (حمحم) و(صرصر) و(جرجر) و(قهقه) و(غقغق) لصوت الفرس والطير والبعير والضحك والغراب. وأمثلته تُضعف علىٰ الحصر.

الثاني: أن يجعلوها علىٰ حد ما عينه ولامه من جنس واحد. وهو دون الأول. ومنه قولهم: (فحَّ) و(أزَّ) و(صرَّ) و(أنَّ) لصوت الأفعىٰ والمرجل والطير والمريض. والغالب أن يجعلوا المصدر منها علىٰ (فعيل).

الثالث: أن يجعلوها علىٰ غير ذلك. والكثير أن يبنوا المصدر منها علىٰ (فعيل) أو (فُعال) نحو (صهيل) و(نباح) لصوت الفرس والكلب.

فهذه مذاهبهم التي يؤمُّونها إذا أرادوا تسمية صوت من الأصوات. وقد رأيتَهم في الضرب الأول كيف آدموا بين اللفظ والمعنىٰ ووصلوا بينهما بآصرة حصيفة وجعلوا اللفظ شافًّا عن المعنىٰ نامًّا عليه، ألا ترىٰ أنه لو قرع سمع امرئ لم يكن سمعه لتهدَّىٰ به إلىٰ استبانة دلالته ولآنس من تناسق حروفه علىٰ ذلك النحو ما احتجب من معناه. وقد جرَّأهم علىٰ هذه الخُطّة ونهج لهم هذا السبيلَ ما وجدوه من التآخي بين الاسم والمسمىٰ، لأن الاسم صوت كما أن المسمىٰ صوت. فلما استوسق لهم أمر التوفيق بينهما واستمكنوا من زمامه استمسكوا به ولم يُفيتوه لأن غاية البيان أن يكون في اللفظ دليلٌ علىٰ المعنىٰ وإشارةٌ إليه، وذلك أمر لا ينقاد لهم في سائر المسميات، ألا ترىٰ أن كلمة (رجل) ليس في

حروفها إخبارٌ عن مسماها ولا دليلٌ عليه، فلو جعلتَها اسمًا لمسمًّىٰ آخرَ لساغ ذلك ولم يكن مستنكَرًا.

وكان سبيلهم في ذلك أن جعلوا الاسم علىٰ حرفين مضاهًىٰ بهما الصوتُ نفسه ثم كرروهما علىٰ ترتيبهما مَنْبَهَةً علىٰ أن من شأن الصوت أن يتكرر. ومثال ذلك كلمة (القهقهة)، فإنهم وجدوا الضاحك يصدر منه لفظ (قه) مكررًا فسمَّوه بمثل لفظه وكرَّروه كما كان مكررًا في الواقع فقالوا: (قهقه).

وأما الضرب الثاني فإنه قريب من الأول، وذلك أنهم حاكوا به الصوت واجتزءوا بتكرار الحرف الثاني عن الأول. وذلك نحو(الأزيز)، فإنه اسم للصوت (أزْ). وتكرارُ الزاي دلالةٌ علىٰ تكرار الصوت حين يقع. وفي الياء امتدادٌ واستطالة تناسب الصوت أيضًا.

وأما الضرب الثالث فإنهم أخلُّوا فيه بمحاكاة الصوت واكتفوا ببنائه علىٰ (فعيل) و (فُعال) وجعلوا الياء والألف في هاتين البنيتين دليلًا علىٰ خصيصة من خصائص الأصوات، وهي الامتداد والاستطالة.

فهذا بيان لمذاهب العرب ألحقنا به تفسيرًا له وإيضاحًا.

فأما ما يجوز للمحدث قياسه منها فالضرب الأول، وذلك أن يستمع إلىٰ الصوت وينظرَ أيُّ الحروف هو إليها أقربُ ويجعله علىٰ حرفين ويكررهما. فإذا استمع إلىٰ صوت السيارة ووجده قريبًا من حرف العين تتبعه النون فإنه

يكررهما ويجعلهما علىٰ مثال (فَعْلَل) فيقول: (عنعنت السيارة عنعنة). وهذا قياس لا ينكسر.

وإذا أمكنه أن يُلحِق بعض الأصوات الحديثة ببعض الأصوات المسماة قديمًا ويسميها بمثل ما سُمِّيت به فهو جائز. وذلك مثل أن يُلحِق صوت الطائرة أو الدبابة بأزيز المرجل فيسميه (أزيزًا) أو يلحق صوت المكنسة أو الثلاجة بفحيح الأفعىٰ أو صفير الطائر لتقاربهما فيسميه (فحيحًا) أو (صفيرًا). وهذه استعارة لفظية أو غير مفيدة كما سمَّاها عبد القاهر في «أسرار البلاغة». وهي في الأصل قصرٌ علىٰ السماع، ولكن جاز قياسها في هذه المسألة لموضع الحاجة) ا.هـ.

وقد رتبتُ هذه الطرق الثلاث في ارتجال اللفظ الطريف علىٰ هذا الترتيب، مقدِّمًا الأقلَّ تصرُّفًا إلىٰ الأكثر تصرُّفًا، **فالنحت** ليس فيه إلا أنك تعمِد إلىٰ كلمتين أو أكثر، وتحذف منها من غير زيادة كما في (الحوقلة)، وأما **الاشتقاق** فإنك تعمِد إلىٰ جذر مستعمل فتُقحِمُ فيه كلمة غير مستعملة بزيادة أحرف أو حركات كما صنعوا في (الصِّحافة)، وأما **المحاكاة** فقد أحدثتَ كلمة مبتدعَة قد توافق جذرًا موجودًا وقد لا توافقه، فقد تسمع صوتًا فتحاكيه، فيكون علىٰ جذر لم يستعمله العرب. وليس للمحدَث أن يرتجل جذرًا غير مستعمل إلا في محاكاة الأصوات[1].

---

(١) تمّ الكتاب بحمد الله. ويمكن أن يُذكر بعد هذا الكلامُ على (مشكلات اللغة)، ويكون الأمر السابع بعد ذكر (منمِّياتها). ويُورَدُ فيه ما يعرِض للعربية من مشكلات مستجدّة كالازدواجية بين العامية والفصحى، وعدم التعليم بها في بعض التخصصات، وغزو الألفاظ الأعجمية لها. ولم أفصّل في هذا لأنه طارئ متغيّر، على أنه جرى الكلام على بعض أنحائه فيما سبق.